جامعة العربي التبسي– تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التداعيات الإقليمية والدولية للأزمة الخليجية القطرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
نوري سلوى

إشراف الأستاذة
شيباني إيناس

لجنة المناقشة:

الأستاذة: بلقاسمي رقية ..... رئيســـــــا
الأستاذة: شيباني إيناس ..... مشرفا ومقررا
الأستاذ: سعدي عبد المجيد ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

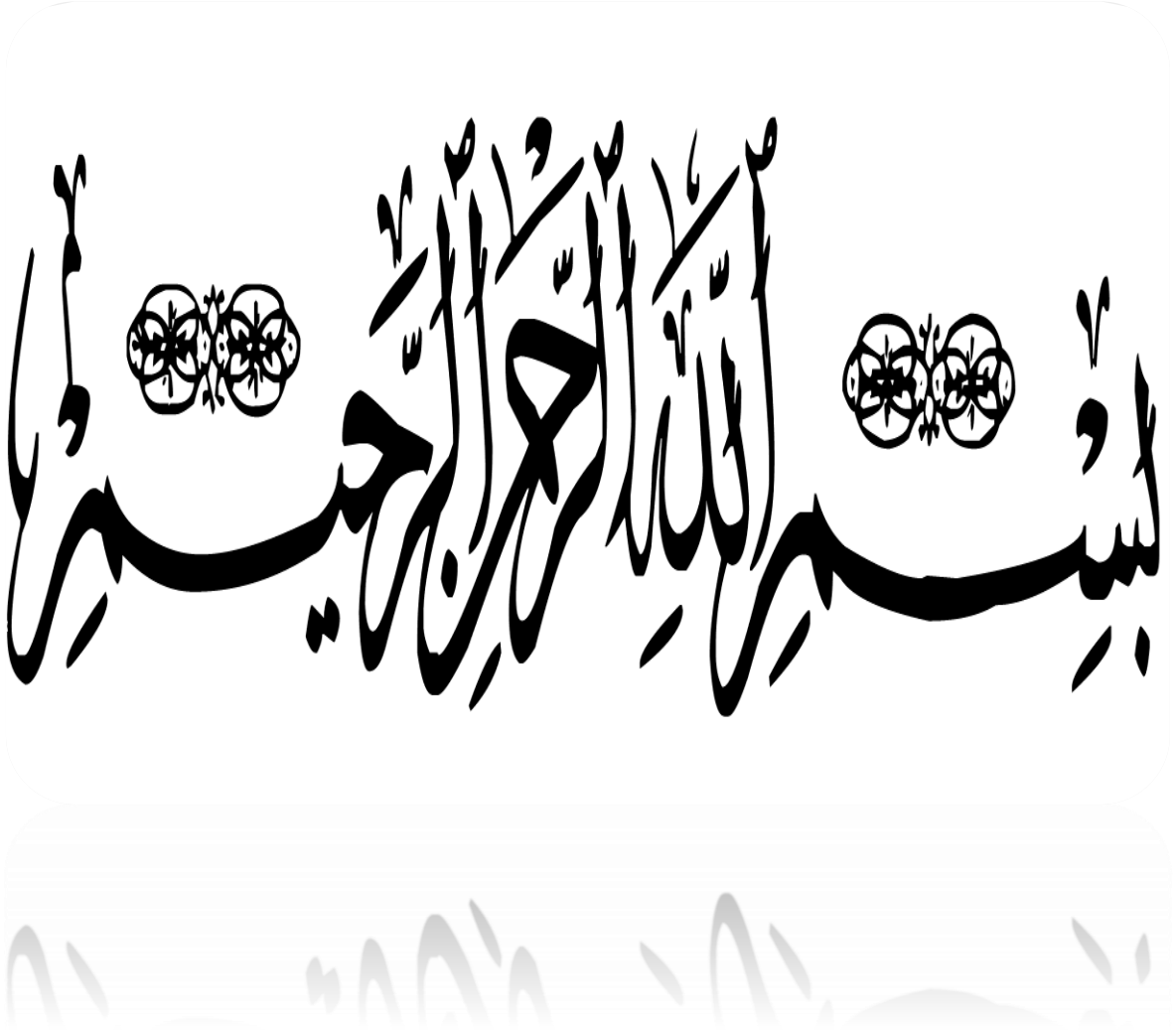
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي وأبي سر وجودي في هذه الدنيا

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى كل غيور على هذا الوطن

إلى من هو في قلبي ولم يذكره لساني

اهدي هذا العمل المتواضع

سلوى

شكر وعرفان

احمد الله تعالى وأشكره شكرا عظيما يليق بمقام عظمته وجلاله الذي أعانني
على إتمام هذا العمل المتواضع
اشكر الأستاذة المشرفة شيباني إيناس على إشرافها على هذا العمل
الذي لم يكن ليتم لولا توجيهاتها وملاحظاتها القيمة
كما اشكر الأساتذة أعضاء المناقشة
على قبولهم مناقشة مذكرتي
اشكر كل من اقتبست منه حرفا
وتعلمت منه فكرا
واستقيت منه علما

مقدمـــــة

مقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير تحولات دراماتيكية مؤثرة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وأضحت بمثابة نقطة جذب إستراتيجية للصراعات والتنافرات الدولية، فالصراع الدولي بين الشرق والغرب وضع ثقله فيها حيث التصادم الأميركي– الروسي، الذي يمثل صراع أقطاب كلاسيكي على صعيد سلم الهرمية الدولية، ومن جهة أخرى، هو صراع قوى إقليمية مندفعة تطمح إلى الريادة والقيادة على حساب القوى الإقليمية الأخرى، إضافة إلى تحولات داخلية شابت المشهد الإقليمي من خلال التغيرات الإستراتيجية التي عصفت بالدول الشرق أوسطية نتيجة إنحلالات داخلية وإرهاصات خارجية محيطة بها.

وتعد المنطقة العربية تاريخيًا مسرحًا رئيسيًا للتنافس التقليدي بين القوى الكبرى على النفوذ الدولي، نظرا لأهميتها بالنسبة لهذه القوى، سواء لارتباط بعض من المصالح الإستراتيجية لهذه الأخيرة بالمنطقة أو لتأثيرها الأساسي في معادلة توازن القوى الدولية، مع اختلاف هامش هذه الأهمية من قوة لأخرى ومن مرحلة زمنية لأخرى، بالإضافة إلى الارتباط القائم بين النفوذ في الشرق الأوسط وهيكل النظام الدولي القائم، وقد اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار عقود –بداية من الحرب الباردة وبعد انتهائها بصفة خاصة– لتأكيد نفوذها القوي والممتد في إقليم الشرق الأوسط، وفي هذا السبيل وجهت سياستها لتأمين مصالحها الإستراتيجية فيه، واعتمدت في هذا على بعض الحلفاء لها في الإقليم في مرحلة الحرب الباردة، ثم بتواجدها المباشر بعد حرب الخليج الثانية 1991/1990، من خلال الانخراط في قضايا المنطقة بل ورسم العديد من التطورات المؤثرة فيها، مثل الوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي، ودعمها القوي لإسرائيل، والاحتلال المباشر للعراق في عام 2003، وما ترتب عليه من إضعاف للقوى العربية في هذا الميزان .

لتأتي الأزمة الخليجية بين قطر من جهة وبين السعودية، مصر، الإمارات، البحرين، من جهة أخرى تعبيراً عن حالة التحولات العميقة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، خاصة عقب زيارة الرئيس ترامب للمنطقة، فهذه الزيارة نتج عنها تطورات دراماتيكية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع في المنطقة، فقد حملت الزيارة مضامين سياسية ودينية كبيرة، وكانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، لأنها دشنت لمرحلة جديدة من تاريخ العلاقات الدولية، وبداية لمرحلة تعود فيها سياسة أمريكا تجاه المنطقة إلى السياسة التقليدية، عبر إعادة الدفء لتحالفاتها التقليدية وفي مقدمتهم مصر ودول الخليج.

أهمية الموضوع : تكمن أهمية الموضوع في أن الأزمة الخليجية القطرية قد طالت دولا عربية كانت توصف بأنها دولا استطاعت تخطي الإشكالات والمسائل العالقة بينها ، لتكلل جهودها بميلاد مجلس التعاون الخليجي الذي يعدُّ نموذجاً ناجحاً في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي ، ناهيك عن الأهمية الجيوبوليتيكية التي تحظى بها منطقة الخليج العربي، فهي من أكثر المناطق أهمية على المستوى العالمي، خاصة بظهور النفط كمتغير مستقل أساسي في العلاقات الغربية–الخليجية، الذي زاد من حيوية المنطقة للاقتصاد العالمي وتنافس القوى العظمى حولها وكذلك تنافس القوى الإقليمية من أجل توسيع النفوذ.

أهداف الدراسة : تكمن أهداف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على التداعيات التي ألقت بها الأزمة الخليجية القطرية سواء على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط فيما بين دولها، أو على صعيد التوازنات الإستراتيجية في المنطقة ككل، وسواء مع الدول المعادية لها، أو دول الجوار التي تسعي جاهدة لبسط نفوذها السياسي على المنطقة، كما سنحاول تسليط الضوء كذلك على الكيفية التي ستدار بها هذه الأزمة ، خاصة وأنها تحمل تحديات كبيرة على جميع الفواعل وعلى كافة الأصعدة، مع محاولة رصد الاستراتيجيات المتبعة ، وكذا تحليلها للوصول إلى النتائج المنتظرة .

دوافع اختيار الموضوع : تعود دوافع اختيار موضوع الأزمة الخليجية القطرية إلى عدة أسباب :

- **دوافع ذاتية :**

- ميولي الشخصي للاهتمام بالشأن العربي وكل ما يتعلق به .
- يصب هذا النوع من المواضيع في صلب تخصص الدراسات الإستراتيجية.

- **دوافع موضوعية :**

- يعد الموضوع محل الدراسة موضوعاً هاماً بحكم أن الفواعل المعنية هي فواعل لها قدرات وإمكانات خاصة منها المادية، الأمر الذي جعل هاته الأزمة محل اهتمام خاصة من قبل الأطراف الفاعلة ، لأن مصالحها على المحك .

إشكالية الدراسة : إن التحولات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة أدت إلى تغييرات عميقة مست مناطق جغرافية كثيرة ، وأدت إلى ميلاد وبزوغ تحديات من نوع جديد وهو ما سنحاول تبيانه من خلال التطرق إلى الشأن الخليجي وذلك من خلال طرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى أثرت الأزمة الخليجية القطرية على العلاقات الإقليمية والتوازنات الإستراتيجية في المنطقة ؟

- **الأسئلة الفرعية** : تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

- ما هي أهم المقاربات النظرية والمفاهيمية للأزمة ؟

- ماهي خلفيات وأبعاد الأزمة الخليجية القطرية ؟ وكيف تواترت ردود أفعال الفواعل الإقليمية والدولية تجاهها ؟

- ماهي مآلات الأزمة الخليجية القطرية في ظل جهود الوساطة ؟ وماهي أهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة ؟

فرضيات الدراسة: الفرضية نقطة ينطلق منها الباحث بغية الإجابة عن التساؤلات التي أثارتها الإشكالية، فتؤكدها أو تفندها معطيات الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة نصوغ الفرضيات التالية:

- تعتبر الأزمة الخليجية القطرية نتاج أزمات متعددة ومتراكمة.

- الزعامة السعودية ومحاولتها لفرض سياستها شكلت لبنة لتدهور العلاقات مع دولة قطر وبداية مؤشرات الأزمة .

- تدخل أطراف خارجية في الأزمة الخليجية القطرية حمل أجندات متناقضة وهو ما ساهم في اتساع تأثيراتها على التوازنات الإستراتيجية وفي تغيير موازين القوى.

حدود الدراسة :

- **حدود الدراسة المكانية:** ينصرف الإطار المكاني للدراسة إلى منطقة الخليج العربي التي تعد محور الأزمة.
- **حدود الدراسة الزمانية:** الإطار الزماني لدراسة الأزمة منذ بدايتها بتاريخ 05 ماي 2017 إلى غاية يومنا هذا .
- **حدود الدراسة الموضوعية:** ونعني به المجال المراد دراسته وتحليله والمتمثل في تداعيات الأزمة على الصعيدين الإقليمي والدولي وكذا الإستراتيجيات المتبعة من قبل مختلف الفواعل تجاه الأزمة.

المناهج المتبعة في الدراسة: بالنظر إلي مناهج البحث في العلوم السياسية، وفي ضوء ما يتناسب مع هذه الدراسة ، فأنه يتراءى استخدام المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي، نظرا لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة، حيث لا يمكن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها، وقد تم توظيف بعض أدوات المنهج التاريخي في هذه الدراسة من أجل تتبع السياق التطوري والتفاعلي للأزمة الخليجية القطرية ، بداية بتاريخ العلاقات الخليجية- الخليجية وصولا إلى خلفيات الأزمة ومسبباتها.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** هو منهج التحليل والتفكير بشكل علمي منظم، يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وإخضاعها للدارسة الدقيقة وتحليلها والتعبير عنها كميا وكيفيا، وقد تم توظيف إمكانات هذا المنهج في هذه الدراسة لوصف المشهدين الإقليمي والدولي وتحليل مختلف ردود الأفعال تجاه الأزمة الخليجية القطرية، واستشراف ما ستؤول إليه.

الدراسات السابقة : يعتبر موضوع الأزمة الخليجية القطرية الحدث البارز الذي تم تداوله بشكل كبير من قبل الخبراء والباحثين السياسيين وكذا الإعلام منذ بداياته ، حيث تم تناوله من مختلف الزوايا كونه موضوعا جديدا وحساسا من حيث تعدد أبعاده واتساع نطاق تأثيره ، وبذلك إختلفت العناصر التي تم التركيز عليها، ومن أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

- **الدراسة الأولى** : لـ د. خلود محمد باحثة بمركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، مقال بعنوان : "**الأزمة القطرية الخليجية إلى أين؟ قراءة في المشهدين الإقليمي والدولي**"، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، حيث تناولت الدراسة تحليل المشهدين الإقليمي والدولي والذي تضمن أهم أدوار الفاعلين الدوليين، و كذا نتائج و انعكاسات الأزمة القطرية الخليجية، بالإضافة إلى مستقبلها.
- **الدراسة الثانية** : لـ د. ناصر التميمي باحث وخبير في الشؤون الخليجية ، مقال بعنوان : "**الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون**"، مركز دراسات الجزيرة ، ترصد هذه الدراسة التداعيات الجيوسياسية للأزمة الخليجية على سياسات مجلس التعاون في المستقبل المنظور ومكاسب وخسائر بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين، وتبحث أيضًا التأثيرات الاقتصادية للأزمة في حال استمرارها لمدة طويلة .

- **الدراسة الثالثة** : لـ د. ناصر التميمي باحث وخبير في الشؤون الخليجية السعودية بعنوان : "**رؤية 2030 و تداعيات الأزمة الخليجية**"، مركز دراسات الجزيرة ، تناولت هذه الدراسة أهمية النفط الذي يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد السعودية، وحجر الزاوية في تنميتها حيث شرعت القيادة السعودية في عملية إصلاح اقتصادي طَموح، لكنها أمام تحدي المقاومة الداخلية والاضطرابات الخارجية، التي فاقمتها الأزمة الخليجية، مما سيرفع تكاليفها وقد تؤدي إلى إخفاقها.

تقسيم الدراسة: لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية :

- **الفصل الأول**: هو عبارة عن تأصيل مفاهيمي ونظري النظرية، حيث تم فيه التطرق بداية إلى مقاربة مفاهيمية حول الأزمة حاولنا من خلالها استجلاء كافة الدلالات المفاهيمية والمضامين التعريفية للأزمة، ثم تطرقنا إلى مقاربة نظرية لأهم المداخل التفسيرية للأزمة.

- **الفصل الثاني**: تم فيه استعراض خلفيات الأزمة الخليجية القطرية– مسبباتها وأبعادها، بالرجوع إلى تاريخ العلاقات الخليجية– الخليجية مع رصد مختلف ردود أفعال الفواعل المباشرة وغير المباشرة ، كما تم التركيز على تأثيرات الأزمة على التوازنات الإقليمية والدولية .

- **الفصل الثالث**: وتم فيه استعراض جهود الوساطة الكويتية وبعض المساعي الدبلوماسية الدولية كمحاولة للعب دور فعال لحل الأزمة الخليجية القطرية، كما حاولنا عرض أهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأزمة الخليجية القطرية كرؤية إستشرافية لمآلاتها، والخيارات المتاحة لقطر لمواجهة هذه السيناريوهات، لتختتم الدراسة بخلاصة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها .

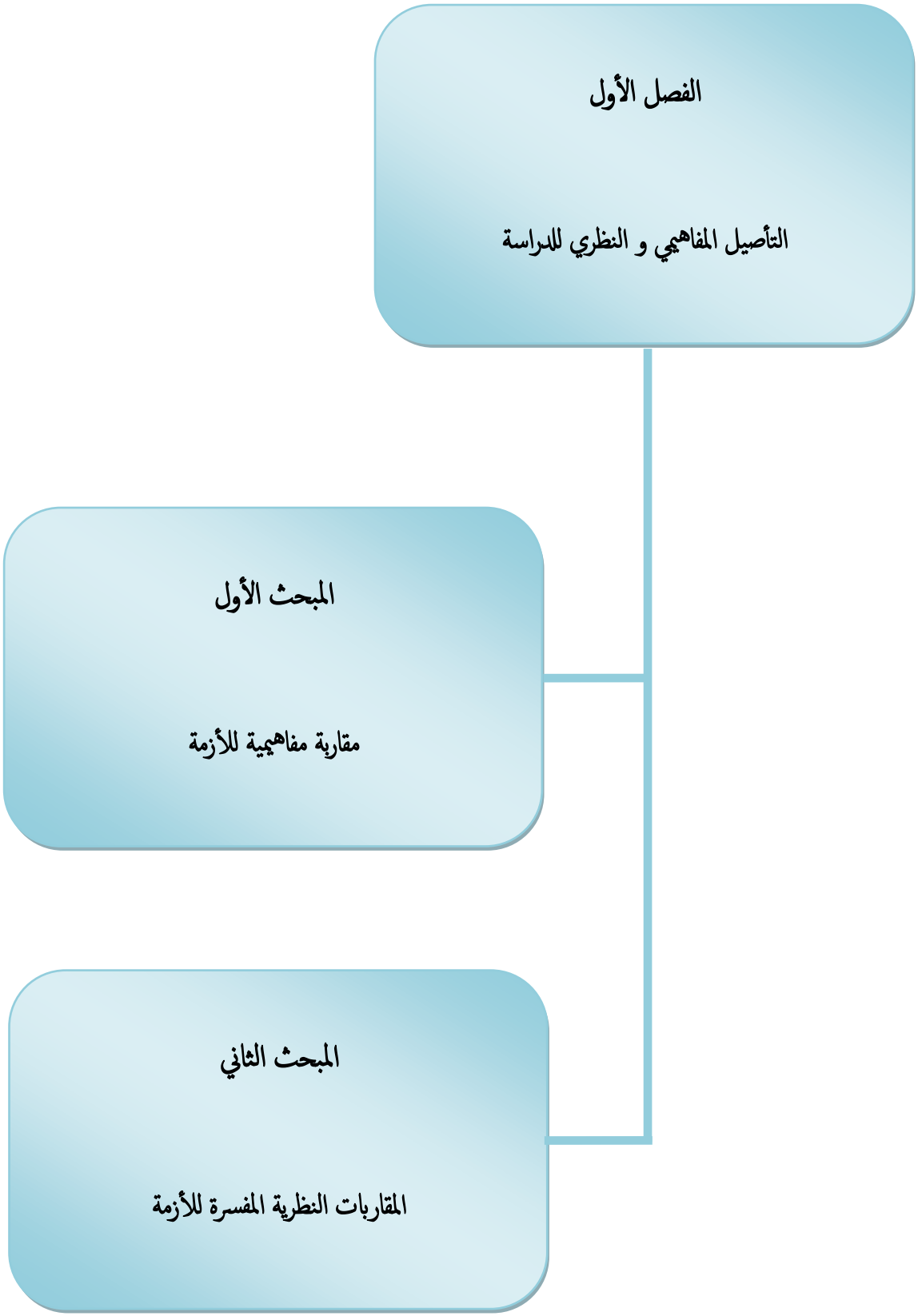
الفصل الأول
التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة
المبحث الأول
مقاربة مفاهيمية للأزمة
المبحث الثاني
المقاربات النظرية المفسرة للأزمة

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة :

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى لخلفية المعرفية والفكرية لها إضافة إلى مرجعيتها النظرية ، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة والواقع العملي من جهة أخرى ، ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال هذه الدراسة .

وانطلاقا من هذه الأهمية ، سنحاول من خلال هذا الفصل الإحاطة بالأزمة التي تعتبر ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة عرفتها الإنسانية منذ العصور القديمة، تنشأ في أي لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة مسببات داخلية أو خارجية وتخلق نوعا من التهديد للدولة أو المنشأة أو الفرد، ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من حدتها والحد من خسائرها وتأثيراتها ، حتى أنّها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات و الدول .

كما سنحاول الإلمام بأهم تعاريف الأزمة والمصطلحات المتداخلة معها، واستقصاء أهم خصائصها ثم عرض أسباب نشوئها ومراحل تطورها ، وفي الأخير سنتناول أهم النظريات المفسرة للأزمة محل الدراسة .

المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية للأزمة :

ننطلق في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد المقاربة المفاهيمية التي لا تقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الإبستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور الباحث مادة بحثه ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية ، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى المفاهيم الأساسية التالية :

1. مفهوم الأزمة الدولية والمفاهيم المشابهة وخصائصها .
2. أسباب نشوء الأزمة الدولية ومراحلها.

المطلب الأول : مفهوم الأزمة الدولية والمفاهيم المشابهة .

يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في مجتمعنا المعاصر ، وأصبح يمس بشكل أو بآخر جميع جوانب الحياة بدءا من الأزمات الفردية وانتهاءا بالأزمات الدولية ،كما أن عالم الأزمات عالم حي ومتفاعل ، عالم له أطواره و خصائصه [1]، وقبل أن نتطرق إلى مفهوم الأزمة الدولية نشير إلى مفهوم الأزمة.

أولا : مفهوم الأزمة:

ارتبط مصطلح الأزمة تاريخيا بالطب لكونها لحظة تحول مصيرية بين الحياة والموت تحمل تغييرا جوهريا ومفاجئا وتستدعي قرارا حاسما يؤثر في مجرى الأحداث ، ويكون عنصر الوقت أساسيا في فاعلية القرار، لذا تسبب الأمراض التي تؤثر في القلب أزمة قلبية ، في حين لا يطلق مصطلح أزمة على الأمراض شديدة الخطورة[2].

يستعمل بعض الباحثين عند دراستهم لموضوع الأزمة التي تلّمُ بالدولة عدة ألفاظ، فالبعض يستعمل مصطلح " النزاع "والبعض الآخر يستعمل مصطلح" التوتر"،" الحرب "و"الأزمة " لوصف نفس الظاهرة دون أدنى انتباه لمدلول هذه الألفاظ مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الالتباس والإخلال بموضوعية البحث.

---

[1] عبد الله بن متعب بن كردم، **اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية عن اللجان الأمنية الدائمة في المملكة السعودية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية،**(**جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية–الرياض، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية**)**، 2005 م، ص: 25 .

[2] إيثار عبد الهادي محمد، **إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، **(**المجلد(17)، العدد(64)، كانون الأول 2011**)**، ص:49 .

كما يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونها وعلى حد تعبير "**جيمس روبنسون** " James Robinson مفهوما عاما يبحث عن تعريف ، ومعنى علمي متخصص، فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط "Stress"، أو الانهيار"Panic " أو الكارثة "Disater " أو العنف الكامن " Potential Violence "[1].

وخصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر استخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علم النفس ، و الاجتماع و السياسة و غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية ، و من هنا كان لا بد من حصر وتحديد الدلالة المفاهيمية للأزمة انطلاقا من تعريفها لغة و اصطلاحا.

- **التعريف اللغوي للأزمة** :

إن الأزمة في اللغة تشتمل على أكثر من معنى فهي وفقا لتعريف مختار الصحاح الشدة والضيق والفعل منها " أزم " بمعنى اشتد الأمر وضاق [2].

إن مصطلح الأزمة " Crisis " مشتق أصلا من الكلمة اليونانية " Kipvew " أي بمعنى لتقرر " To decide "[3].

ويعرف قاموس **ويستر** الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عندها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب .

وكلمة أزمة باللغة العربية الدارجة تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة وبالتالي لا تدل على تغيير نحو الأفضل، ويقاس مفهومها في اللغة الانجليزية الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر[4].

---

[1] يسرى أوشريف ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية،**(**جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015–2016م**)**، ص:20 .

[2] غيث سفاح متعب الربيعي، **ماهية الأزمة الدولية دارسة في الإطار النظري**، مجلة العلوم السياسية، **(** العدد: 42، (د.س.ن **))**، ص: 04/02 .

[3] عبد الله بن متعب بن كردم، مرجع سبق ذكره ، ص: 26 .

[4] علي هلهول الرويلي، **إدارة الأزمات إستراتيجية المواجهة**، حلقة علمية "إدارة الأزمات"،**(** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب قسم البرامج الخاصة،2011م**)**، ص: 02 .

- **التعريف الاصطلاحي للأزمة:**

تعددت تعريفات الأزمة من قبل العديد من الكتاب و الباحثين المختصين ، و ذلك بتعدد خلفياتهم و وجهات نظرهم و سنستعرض فيما يلي أهم التعريفات:

يعرف **الدكتور فهد أحمد الشعلان** الأزمة بقوله :" أنها حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة ".

و تعني الأزمة ذلك الحدث الذي يترتب عليه تهديد خطير للمصلحة العامة، ينشأ في وقت ضيق و يتطلب كافة الجهود من جانب الدولة لمواجهته ، و لتقليل الخسائر الناجمة عنه إلى أقل حد ممكن [1].

كما يعرفها **بيبر** " Bieber " بأنها : "نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة و يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء مخاطرها ".

كما يعرفها **هنري كيسنجر** وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق بأنها : " عرضا " Sympytom " لوصول مشكلة ما إلى مرحلة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها " [2].

وطبقا لتعريف مجمع سلوك الأزمة الدولية Behaviour crisis international(ICB) فإن الأزمة تعبر عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، أن الأزمة تشكل موقفا غير متوقع ، يمثل تهديدا فوق المستويات المعتادة وبشكل ملحوظ، بحيث يزيد من إمكانيات وقوع العنف مع إدراك ضيق الوقت المتاح للتصرف ، فالأزمة تكون عندما "يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الأخر في وضع لايطاق ، ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة أو القيام بردود فعل عنيفة، إذا كان غير قابل بفقدان قيمه" [3].

---

[1] علي بن علي صالح المصري ، **إدارة ومنهج إدارة الأزمات** ، محاضرة في الدورة التدريبية فن التفاوض وإدارة الأزمات،**(**جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، 2009م**)**، ص: 04 .

[2] عبد الله بن متعب بن كردم، مرجع سبق ذكره، ص: 27 .

[3] رياض بوزرب ، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة،**(**جامعة قسنطينة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،2007-2008**)**، ص:19.

وعرفت الأزمة في التخصصات الإدارية : بأنها نوعاً من التوتر والحيرة لدى المسؤولين داخل المؤسسة وركزوا كذلك على تأثير الأزمة على الجوانب الإدارية وأداء العاملين وكيان المؤسسة ككل كما أنها تؤثر على علاقة المؤسسة بالجمهور والأهداف التي بنيت عليها بل وقد تؤثر على استمرارية المؤسسة وبقائها [1].

و تعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى [2].

وتعني كذلك انقطاعا في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الإحتمالي.

ويقصد بالأزمة من الناحية الإجتماعية : توقف الأحداث المنظمة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

ومن الناحية السياسية تعني : حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي و تستدعي إتخاذ القرار بغية مواجهة التحدي الذي تمثله هذه الأزمة سواء كان إداريا أو سياسيا أو نظاميا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا [3].

أما الأزمة السياسية فهي المتعلقة بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول وترتبط أيضا بعنصر التهديد للمصالح الدولية كالأمن الوطني للدول[4] .

- **التعريف الإجرائي للأزمة:**

من خلال استعراض التعاريف السابقة للازمة يمكن استخلاص التعريف الإجرائي التالي :

---

[1] السعيد السيد ، **استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث دور العلاقات العامة،(**القاهرة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2006م**)**، ص:31.

[2] إيمان محمود عبد اللطيف، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات،** أطروحة دكتوراه،**(**جامعة سانت كليمنتس العالمية–العراق ،كلية العلوم الإقتصادية، قسم الاقتصاد العام،2011 م**)**، ص: 20.

[3] يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 23،24.

[4] علي هلهول الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

الأزمة هي حالة من عدم التوازن تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها يواجهها متخذ القرار ، و ينتج عنها مواقف جديدة تتطلب استجابة سريعة من قبل الأجهزة المعنية للسيطرة عليها للحد أو التقليل من أثارها السلبية.

ثانيا : مفهوم الأزمة الدولية :

إن مصطلح الأزمة الدولية لم يتم تداوله في السياسة الدولية إلا في القرن التاسع عشر مع إسهامات **جون كريج أوند فريدين** "Jons Krieng Und Freienden "و التي جاءت معبرة عن الفترة الانتقالية بين السلم و الحرب، بمعنى هناك أزمة ليس هناك حرب و في نفس الوقت لا يوجد سلام، فالأزمة بهذا المعنى تشير إلى مرحلة اللاحرب ،لا سلام[1].

لقد برزت ثلاثة مفاهيم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لمعالجة الأزمة الدولية باعتبارها مصطلحا سياسيا، وهي تمثل رؤى وخلفيات أبرز المدارس النظرية في مجال العلاقات الدولية وهي كما يلي:

1. مفهوم الأزمة الدولية عند المدرسة النسقية :

يؤكد هذا المفهوم على أن هناك تأثير متبادل بين النظام السياسي الدولي والأزمة، فتعرف المدرسة النسقية الأزمة الدولية على أساس مظاهرها وتفاعلاتها، بأنها : "فترة انتقالية مابين الحرب والسلم، وأن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدولة المتورطة في الأزمة، و أن الأزمة الدولية رغم خطورتها لا تؤدي بصورة دائمة إلى الحرب"، إن أنصار مدرسة النظم قدموا تعريفات مهمة للأزمة الدولية، حيث أنهم وجدوا علاقة تفاعلية بين الأزمات الدولية و استقرار النظام السياسي الدولي، فكلما كان النظام الدولي على درجة عالية نسبيا من الإدراك الذاتي لحقائقه والكيفية التي تتفاعل بها وتتغير من خلالها، أصبح بالإمكان أن يأخذ في الحسبان للأزمة و بصورة مسبقة ما يتناسب معها من إجراءات و أفعال وقائية و تصحيحية، فيما لا توجد مثل هذه الإمكانية في ظل نظام دولي يفتقر لذلك الإدراك، حيث تكون للصدمات العنيفة غير المحسوبة و المفاجئة للأزمة تأثيرات مدمرة على توازن النظام الدولي[2].

---

[1] مريم مخلوف ، **مفهوم الأزمة الدولية**، الموسوعة السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2017/06/09 ، تاريخ التصفح: 2018/03/21،
. http://political-encyclopedia.org

[2] يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 26.

وعليه فإن تحليلات مدرسة النسق للأزمة الدولية تكتسب أهمية كبرى عند تحليل الأزمات التي تكون القوى العظمى في النظام الدولي أطرافا مباشرة أو غير مباشرة فيها ، حيث تزيد في هذه الحالات قوى عدم لاستقرار في النظام الدولي، و تزيد معدلات تبادل الأفعال و التحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها ، و يمثل ذلك جوهر المدخل النسقي في دراسة الأزمة الدولية [1].

2. مفهوم الأزمة الدولية عند مدرسة صنع القرار: يؤمن معتنقو هذا المفهوم أن الأزمة الدولية هي:"موقف يهدد الأطراف المشاركة في الأزمة ، و أن ذلك الموقف يترك آثارا مهمة على تلك الأطراف"، إذ يرى أصحاب هذا المفهوم أن تعريف الأزمة لا يستند على مظهرها الخارجي ، بل أن أهم ما يؤكد عليه المفهوم في تعريفه لمفهوم الأزمة الدولية و خصائصها هو ضرورة توفر عدة عناصر فيها و أن تكون مدركة من قبل صناع القرار، أما عناصر الأزمة فهي أعمال غير متوقعة من الخصم، وهي إدراك أو تصور وجود تهديد كبير، و إدراك الوقت المحدد لصنع القرار و الرد، و أخيرا إدراك العواقب المهلكة لعدم الرد.

و أبرز رواد هذه المدرسة : **هولستي ، جيمس روبنسون، تشارلس هيرمان، هيرمان كاهن**، و قد عرف **هولستي** الأزمة الدولية على أنّها:" إحدى مراحل الصراع ومن أبرز مظاهرها، هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين إما الحرب أو الإستسلام".

3. مفهوم الأزمة الدولية عند المدرسة التوافقية (المتغير الشمولي) : من رواد هذه المدرسة : **مايكل بريشر**"Bricher Michael" و **أري أوفري** " Arie Ofri" لقد تبنى أصحاب مفهوم المتغير الشمولي تعريفا للأزمة الدولية حاولوا فيه أن يمازجوا بين مفهومي النظم وصنع القرار ويوفقوا بينهما، فعرفوا الأزمة الدولية بأنها: "حالة ترافقها أربعة ظروف تفي بغرض قيامها، وهي: تغير في المحيط الداخلي والخارجي للأزمة الدولية، وتهديد للقيم الأساسية في الحاضر والمستقبل، واحتمال عالي الدرجة بقيام أعمال عنف عسكري، وأخيرا إيجاد وقت محدد للرد، كما أنها مرئية من أعلى مستوى لصانعي القرار المعنيين" [2].

---

[1] خليل عرنوس سليمان، **الأزمة الدولية و النظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي**، سلسلة (دراسات و أوراق بحثية)،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، معهد الدوحة،2011)، ص: 09.

[2] يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 27.

- **التعريف الإجرائي للأزمة الدولية:**

بناءا على ما تم استعراضه فإن تحديد تعريف دقيق لمفهوم الأزمة الدولية وفقا للمفاهيم الثلاثة السابقة الذكر يمكن أن يقودنا إلى وضع **التعريف الإجرائي** الآتي:

الأزمة الدولية هي موقف حاد مفاجئ ينتج عن تطور التناقض و الإختلاف، و هي مرحلة متقدمة من الصراع بين أطراف الأزمة علنية كانت أم خفية وآنية، مفاجئة أم قديمة، مستمرة أو عرضية، سواء كانت نتيجة وعي أو تخطيط مسبق، تتداخل في حدوثها وتطورها عوامل عديدة موضوعية وذاتية .

وتأسيسا على ما سبق نستنتج أن جلّ التعريفات المقدمة لا تمثل في الحقيقة اختلافا أو تضادا في الدلالات، إنما تمثّل توصيفا يتوافق والميول الفكري والإدراك المعرفي لكل باحث، وكذا الحقل الذي ينتمي إليه ، وتهدف كلها إلى توضيح معنى الأزمة الدولية، وما تشمله وما يمكن أن تخلفه قصد ضبط أجندة التعامل معها لحصر آثارها، واستخلاص أهم الدروس المستقاة منها لدرء تكرارها.

ثالثا : المفاهيم المشابهة للأزمة :

تتداخل مع مفهوم الأزمة عدة مفاهيم تقاربها في الدلالة، وقد دأب الإعلاميون- خاصة- على توصيف الظواهر بأوصاف لا تتطابق مع معناها النظري في أدبيات العلاقات الدولية ، نظرا لارتباط مصطلحها بالجانب الصراعي أو النزاعي في العلاقات الدولية وكذا تشاركها في العديد من الخصائص مع المفاهيم الأخرى، مما يُصعب على الباحث أحياناً اختيار المصطلح المناسب، ويضع القارئ أحياناً أخرى في مرحلة الخلط بين المفاهيم.

كما أن وجود تشابه أو تقارب بين مفهوم الأزمة والمصطلحات الأخرى لا يلغي وجود حد فاصل بينهم، و فيما يلي سنوجز بعض التعاريف للمصطلحات التي تتقارب دون أن تتطابق في مدلولاتها مع مصطلح الأزمة:

- **مفهوم النزاع** : يمكن تقسيم تصورات المفكرين لمفهوم النزاع إلى تصورين، أولهما ذاتي و الثاني موضوعي:

- **تصور موضوعي**: إدراك الأطراف و وعيها بتعارض المواقف و السلوكات مع الأطراف الأخرى [1].

[1] خالد بومنجل و فارق مجيب الرحمان المهدي، **إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية**، (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2018)، ص :15.

- **تصور ذاتي:** إدراك مشوه أو خاطئ للوضع القائم، ، أو اتجاه الأطراف الأخرى و مبني على دوافع ذاتية وخصوصية.

يمكن تقسيم النزاع حسب النتائج المترتبة عنه إلى نزاع سلبي باعتباره ظاهرة مرضية ، ونزاع إيجابي باعتباره ظاهرة طبيعية.

كما يمكن تقسيم النزاع حسب مستويات انتشاره إلى نزاع فردي بين الأفراد ،ونزاع جماعي بين الجماعات و نزاع دولي بين الدول، ويعتبر النزاع ظاهرة ديناميكية تتطور تبعا لمواقف وسلوك الأطراف التي تنقله من حالة الكمون إلى الحركية، لذلك يميز المفكرون بين النزاع الكامن (غير مرئي) لغياب العنف المباشر، و النزاع الظاهر الذي يظهر فيه العنف المباشر بين الأطراف، حيث يمكن تحديد مفهوم النزاع باعتباره ظاهرة تعبر عن حالة إدراك صحيحة أو مشوهة لوضع واقعي، بين طرفين أو أكثر (أفراد، جماعات، دول)، يتطور سلبا أو إيجابا بحسب مواقف و سلوك هذه الأطراف، فإذا كان سلوك الأطراف سلوكا تعاونيا، فإن هذا سيؤدي إلى تحويل النزاع لمعنى إيجابي بما يعود بالفائدة على البنية التي يكون فيها هذا النزاع ، أما إذا كان سلوك الأطراف يتجه نحو العنف، فإن هذا سيؤدي إما لتدمير أحد الأطراف ، أو تقويض البنية التي يكون فيها النزاع [1].

أما الفرق بين النزاع الدولي و الأزمة الدولية يكمن في أن النزاع الدولي هو حالة خلاف أو اختلاف متصاعدة قد تؤدي إلى صراع دولي أما الأزمة الدولية فهي تأزم العلاقات بين الدولتين أو أكثر، وتختلف عن النزاع في احتوائها على عنصر المفاجأة حيث تحدث بشكل مباغت و سريع أما النزاع فيأتي نتيجة لأحداث أو عوامل سابقة [2].

- **مفهوم التوتر** :

التوتر هو حالة من القلق و عدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا و سببا في النزاعات و الأزمات الدولية، أو نتيجة لهذه الصراعات حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب) إذا لم يتم احتواءه بالطرق السلمية ، و عموما فان أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب النزاع ، و يعرف التوتر أيضا على انه حالة من الشكوك و المخاوف المتبادلة و الناجمة عن تبدل مواقف الأطراف ،و سياسات بعضها البعض اتجاه البعض الآخر [3].

---

[1] المرجع نفسه، ص:16.

[2] غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سبق ذكره ، ص: 04/07 .

[3] خالد بومنجل و فارق مجيب الرحمان المهدي، مرجع سبق ذكره ، ص: 16.

أما بالنسبة لعلاقة التوتر بالأزمة فإن التوتر النفسي ينشأ عادة من تفاعلات المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تلتقي في مضمون واحد وهو الأزمة ، و لا يمكن القول أن التوتر هو سمة من سمات الأزمة بل هو احد نتائج أبعاد الأزمة [1].

- **مفهوم الحرب :**

أما الحرب فهي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين ،كما تعرف أيضا بأنها صراع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة في متابعة سياسية قبلية أو قومية ، في حين يعرفها الأستاذ **كوينسي رايت** على أنّها :"اتصال عنيف بين وحدات متميزة و لكن متشابهة" [2].

ويعرفها المنظر العسكري **كلاوزفيتز** بأنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل عنيف يقصد به إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا ، كما يعرفها **هدلي بول** بالقول : "انها عنف منظم من قبل وحدات سياسية ضد بعضها البعض"، و يضيف معلقا عن الحرب من خلال ثلاث أثار..." : أولا الحرب هي نشاط منظم مع القواعد و الأعراف... ثانيا الحرب ليست العنف العشوائي و لكن مركزة و موجهة... ثالثا يتم تنظيم أنها بمعنى الجماعي الاجتماعي و ليس الفرد" [3].

وعليه يمكن اعتبار الحرب عنفا منظما من اجل تحقيق أهداف محددة، تتمثل اغلبها في السيطرة و إخضاع الآخر أو تدميره.

أما الفرق بينها وبين الأزمة أن هذه الأخيرة غالبا ما تسبق الحرب، ولكن لا تؤدي بالضرورة إليها ، إذ قد تتم تسويتها سلميا أو تهدئتها.

- **مفهوم الصراع :**

تشير الكتابات المتعلقة بموضوع الصراع إلي أنه لا يوجد ثمة إجماع على تعريف محدد للصراع ، حيث وردت العديد من التعريفات لظاهرة الصراع، وقد عرف وفقا لدائرة المعارف الأمريكية بأنه عادة ما يشير إلى

[1] غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سبق ذكره ، ص: 04/07 .

[2] يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 31،30.

[3] خالد بومنجل و فارق مجيب الرحمان المهدي، مرجع سبق ذكره ، ص: 16.

"حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته ".

و يشير مصطلح الصراع إلي حالة أو وضع تقوم به جماعة بالاشتباك مع جماعة أخري كنوع من المعارضة ، علي أساس أن الجماعات المناوئة تبدو لها أنها تسعي إلي تحقيق أهداف وبرامج لا تقبلها ، فالصراع هو تنازع علي الموارد والسلطة، وقد ينطبق الصراع علي التفاعل الذي يقع بين البشر مع بعضهم البعض و يمكن اعتباره أكثر من التنافس الذي يعتبر من ابسط صور الصراع المعقدة كالأزمة والتوتر والنزاع[1].

و الصراع هو تنازع الإرادات الوطنية والقومية و هو ناتج عن الاختلافات و التناقضات بين أهداف الدول وإمكانياتها[2].

يكمن الفرق بين الصراع الدولي و الأزمة الدولية في أن هذه الأخيرة هي عبارة عن احتدام للصراع بين دولتين أي أن هناك صراع سابق بينهما ، و الأزمة هي تصاعد في حدة هذا الصراع لأن الأزمة هي مرحلة من مراحل الصراع الذي يتصف بالشدة و زيادة التوتر ، وهذا يعني أن الصراع مفهوم أوسع و أشمل وان الأزمة هي جزء من الصراع [3].

- **مفهوم الكارثة :**

وهي أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات إلا أنها لا تعبر عنا بالضرورة ، فالكارثة هي حالة مدمرة حدثت فعلا ، و نجم عنها ضررا محددا ، سواء في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معا ، و الحقيقة قد تكون الكوارث أسبابا لأزمات ، أو نتائج لها، ولكنها بالطبع لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها [4].

---

[1] خليل أبو كرش، **نظرية الصراع الدولي" غزة 2014** "، المركز الديمقراطي العربي، 2017/12/28 ، تاريخ التصفح: 2018/03/15 ، http://democraticac.de/?p=52932 .

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، (ب ط،ب س)، ص:15.

[3] غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص: 04/07 – بتصرف.

[4] نصير مطر كاظم الزبيدي، **الولايات المتحدة الأمريكية و إدارتها للأزمات الدولية** "**دراسة تحليلية تطبيقية**"، أطروحة دكتوراه، فلسفة في العلوم السياسية،(جامعة (ST.CLEMENTS) العالمية–بغداد، 2010م)، ص: ر.

- **مفهوم المشكلة :**

تعتبر باعث رئيسي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها ، غير أنها تحتاج إلى جهد كبير و منظم بصدد التعامل معها .

- **مفهوم الحادث :**

هو شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع و انقضى أثره فور إتمامه و قد نجم عنه أزمة ، لكنها لا تمثله فعلا و إنما تكون فقط أحد نتائجه [1].

رابعا : خصائص الأزمة الدولية :

تتسم الأزمة الدولية بمجموعة من الخصائص ويرى السيد عليوة أن أهم خصائص الأزمات ما يلي:

1. نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.
2. تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة.
3. يصعب فيها التحكم في الأحداث.
4. تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات ومديرو الأزمة يعملون في جو من الريبة والشك والغموض وعدم وضوح الرؤية.
5. ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ.
6. التهديد الشديد للمصالح والأهداف، مثل انهيار الكيان الإداري أو سمعة وكرامة متخذ القرار.
7. المفاجأة والسرعة التي تحدث بها، ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجود عنصر المفاجأة.
8. التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة، والمهتمة وغير المهتمة... واتساع جبهة المواجهة.
9. سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير [2].

---

[1] عبد الله بن متعب بن كردم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 29،30 .

[2] هشام عوكل، **إدارة الأزمات**، مدونة علم إدارة الأزمات بالتخطيط الإستراتيجي، 04 ديسمبر 2013، تاريخ التصفح:2018/03/24 ،
http://hichamoukal.blogspot.com/2013/12/blog-post.html

المطلب الثاني : أسباب نشوء الأزمة الدولية و مراحل تطورها:

أولا : أسباب نشوء الأزمة الدولية :

تتنوع الأسباب المنشئة للازمات بتنوع الأزمات نفسها ، وهناك مسببات داخلية وأخرى خارجية ذاتية وموضوعية شخصية ، وبرغم تنوع هذه الأسباب فإنه من الممكن تسليط الضوء على أهمها :

1) **سوء الفهم** : يمثل سوء الفهم احد أسباب نشوء الأزمات وفي مثل هذه الأزمات يكون الحل سهلا بمجرد إيضاح الحقيقة وينشأ عن سوء الفهم عادًة من خلال جانبين:(المعلومات المبتورة ، الشروع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل إيضاحها) .

2) **سوء الإدراك** : يمثل الإدراك مرحلة استقبال المعلومات التي أمكنه الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور المعروضة، وهو بذلك يعد احد مراحل السلوك الرئيسية، وعن طريق هذه المرحلة يتخذ السلوك والتعرف تجاهه شكلا ومضمونًا فإذا ما كان هذا الإدراك غير سليم أو نجم عن تداخل في الرؤيا والتشويش فانه يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذه القائد الإداري.

3) **سوء التقدير والتقييم** : وهي أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات، خاصة العسكرية حيث يكون احد أفراد المعركة الحربية الوشيكة الحدوث ضحية سوء تقديره وتقييمه للطرف الآخر.

4) **الإدارة العشوائية** : وهذا النوع من الإدارة يعمل ليس فقط سبب وباعث للازمات، بل هو أيضًا وبدرجة اشد خطورة كمدير للكيان الإداري ومحطم لإمكانياته وقدراته، ومن أمثلته سوء التخطيط وعدم احترام الهيكل التنظيمي للمنشأة وقصور التوجه للأوامر والبيانات والمعلومات.

5) **الرغبة في الابتزاز** : يمثل هذا النوع من الأساليب جماعات الضغط وجماعات المصالح لجني المكاسب غير العادلة من الكيان الإداري، ووسيلتها الفعالة في ذلك هي صنع الأزمات المتتالية للكيان الإداري المستهدف وإخضاعه لسلسة من الأزمات التي تجبر متخذ القرار على الانصياع.

6) **اليأس** : يعد اليأس في حد ذاته احد الأزمات التي تشكل شبه خطر داهم على متخذ القرار كما قد يكون على مستوى الدول أيضًا باعثًا على أزمات طاحنة عنيفة ومؤثرة ومدمرة بشدة وذات تكلفة باهظة [1].

[1] حامد الحدراوي و الباحث كرار الخفاجي، **أسباب نشوء الأزمات وإدارتها "دراسة استطلاعية لآراء عينة من مجلس النواب العراقي"**، مجلة الكوفة،**(** العدد:05، (د.س.ن **))**، ص ص: 206،207.

7) **الإشاعات** : وهي أهم مصدر من مصادر الأزمات بل أن كثيرا من الأزمات يكون مصدرها الوحيد الإشاعات التي تم توظيفها ويتم تسخير الإشاعة باستخدام مجموعة حقائق صادقة ومعلومات من قبل قطاع كبير من الأفراد وبالتالي فان إحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة يفجر الأزمة.

8) **استعراض القوة** : يتم من جانب الكيانات الكبيرة لتحجيم الكيانات الصغيرة،كما يتم من جانب الكيانات الإدارية الطموحة عندما تحوز بعض عناصر القوة وترغب في قياس رد فعلها أو اختبارها واختبار مدى تأثيرها على الكيانات الصغيرة وعلى مدى رد فعل الكيانات الأكبر حجمًا، ومن ثم تبدأ بعملية استعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث ودون حساب للنتائج والعواقب، وتتدخل جملة عوامل غير منظورة فتحدث الأزمة.

9) **الأخطاء البشرية** : وهي احد أسباب نشؤ الأزمات سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل وخير مثال عليها حادث انفجار مكوك الفضاء تشالنجر وما نتج عنه من أزمة عنيفة في الثقة في بعض الهيئات المشرفة على برنامجه وما أحدثته الأزمة من صدمه في كيان المجتمع الأمريكي كان سببه الأساسي خطأ بشري.

10) **الأزمات المخططة** : ويطلق عليها أيضًا الاختناقات الأزموية المخططة، حيث تعمل بعض القوى المنافسة للكيان الإداري على تتبع مسارات عمل هذا الكيان ومن خلال هذا التتبع يتبين لها عمليات التشغيل ومراحل الإنتاج والتوزيع، واحتياجات وظروف كل مرحلة من هذه المراحل ومن ثم يمكن إحداث أزمة مخططة.

11) **تعارض الأهداف** : أن تعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة مدعاة لحدوث أزمة بينهم، خصوصا إذا جمعهم عمل مشترك فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته والتي قد لا توافق منظور الطرف الآخر لتعارض الأهداف فتحدث الأزمة.

12) **تعارض المصالح** : هي أيضًا من أهم أسباب حدوث الأزمات على النطاق الدولي أو المحلي أو حتى داخل الشركات ووحدات النشاط الاقتصادي، حيث إن لكل دولة مصالحها، ولكل شركة مصالحها، ولكل فرد أيضًا مصالحه فإذا ما تعارضت المصالح بشكل شديد برز الدافع لأحداث ونشوء الأزمة [1].

[1] المرجع نفسه، ص ص: 207،208 .

ثانيا : مراحل تطور الأزمة الدولية:

بالرغم من أن المفاجأة أحد خصائص الأزمة إلا أن لها بعض المؤشرات والدلالات التي تدل على قرب حدوثها فهي ليست وليدة لحظة المفاجأة ، حيث قسم **محمد فتحي** في كتابه " **الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات**" مراحل الأزمة و تطورها إلى خمسة مراحل هي :

- **المرحلة الأولى: مرحلة ميلاد الأزمة:**

وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه ويتوجب على صاحب القرار أن يستوجب هذه المرحلة يتم التعاطي والتعامل معها وإلا فسوف تنقل إلى المراحل التالية :

- **المرحلة الثانية: مرحلة نمو واتساع الأزمة:**

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لا يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندها تظهر الأزمة للعيان و لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

- **المرحلة الثالثة : مرحلة قمة نضج الأزمة:**

وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تنحسر الأزمة وتنتهي.

- **المرحلة الرابعة: مرحلة انحسار و تقلص الأزمة:**

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة في الإنحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها والإصطدام معها حتى تصل بها إلى المرحل التالية[1].

[1] علي هلهول الرويلي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للأزمة :

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسة الأكاديمية والعلمية للمواضيع (الإشكاليات) و بين الدراسة السطحية الوصفية، حيث أن أي دراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لابد من توفرها على الخلفية و القاعدة النظرية للموضوع المعالج.

فليس من السهل فهم الأسباب التي أدت إلى نشوء أزمة بين دولتين أو قوتين، كما ولا يمكن فهم السلوك والقرار السياسي لأي قوة إقليمية ودولية تجاه أزمة ما، دون الاعتماد على النظريات السياسية التي تُشكل مرتكزا رئيسيا في مجال العلاقات الدولية، فالنظريات تمدنا بتفسيرات وإجابات لأسباب الأزمات والمشاكل القائمة بين الدول وطبيعة البيئة الإقليمية والدولية الحاصلة فيها الأزمة، فكل أزمة لها أسباباً سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ودينية متداخلة مع بعضها البعض لا يمكن التقليل من أهمية وإغفال أي منها.
حيث سنركز في هذه الدراسة على نظريتين من شأنهما تفسير الأزمة محل الدراسة:

فأما النظرية الأولى تتعلق باقتراب الدور الذي له من الأهمية في مناهج تحليل السياسة الخارجية بما يؤسس لمنهج متعدد الأصول والمرجعيات، حيث يمكن من الاعتماد على كافة اطر التحليل التي ظهرت في ميدان تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية على وجه العموم، دون احتراز أو إهمال لعنصر أو متغير يساهم بشكل من الأشكال في فهم و تفسير عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية والذي من شأنه أن يلقي الضوء في هذه الدراسة على أدوار الفاعلين .

وأما النظرية الثانية فهي نظرية المهيمن الإقليمي "Regional Hegomonos" التي تعد إحدى أهم نظريات المدرسة الواقعية الهيكلية الهجومية "Offensive Realists" لـ "**جون ميرشايمر**"، في كتابه "**مأساة سياسة القوى العظمى**" "The Tragedy of Great Power Politics"، والتي ترى أن القوى العظمى تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه هيئة أعلى من الدول لحماية إحداها من الأخرى، لذلك تدرك الدول أن القوة هي الأساس لبقائها.

وعليه، يمكن توظيف تلك المعطيات على الأزمة الخليجية لمحاولة التعرف على الجذور والأسباب الحقيقية وتداعياتها المستقبلية سواء على المستوى الخليجي أو حتى على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وأيضاً على مستوى المنظومة الإقليمية والدولية من حيث السلوك والقرارات والتحالفات والعلاقات.

المطلب الأول : نظرية الدور في تفسير الأزمة :

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في :

– الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة التي تبرز في دور المستقل النشيط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

– الأدوار الإقليمية حيث ترتبط بمجموع الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي سواء في تعاملها مع النظام الإقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الإقليم كل على حدى التي تعد محل دراستنا.

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة 1970 حين نشر **"كالفي.ج. هولستي** K.J.holsti" دراسته الرائدة في الموضوع، والمعنونة بـ" **تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية**" (Nationel role conception in the study of foriegn policy) ، وكان حينها قد مرّت حوالي أربعة عقود على تطوير نظرية الدور في علم الاجتماع وعلم النفس، وقد مثلت الدراسة انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية مازال أثرها ملموسا حتى الآن، وقد قدّم "هولستي" تصنيفا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسة الخارجية للدول .

كما أنّ توظيف مفهوم الدور في دراسة النظم السياسية كان له إسهامه الواضح في تطوير نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية، حيث استخدمت نظرية الدور لتفسير سلوك المسؤولين بحكم المناصب التي يشغلونها في النظام السياسي، ومدى إدراكهم للأدوار المرتبطة بها، وعلاقتهم مع شركاء منظومة الدور من شاغلي المناصب الأخرى داخل الدولة، وقد ظهر ذلك في دراسة "والكي" وزملاؤه سنة 1962 م، حيث قارنوا تصورات الدور لدى أعضاء الكونغرس المنتمين إلى أربع ولايات أمريكية [1].

ويدل استخدام الأدوار بمختلف أشكالها على وجود اتجاهات سلوكية لصناع القرار تعكس وضعياتهم و الضغوط المحيطة بهم ، هذه الجزئيات حللتها مقاربات النظم السياسية المرتبطة بنماذج صنع القرار سواء على المستوى الداخلي الذي شرحه الأستاذ "دافيد إيستون" (David Easton) من خلال نموذجه النسقي

[1] حبيبة زلاقي، **نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، **(** العدد: 17، جانفي 2018**)**، ص 778.

الوظيفي، أو المستوى الدولي المرتبط بتحليل سلوك صناع القرار والذي شرحه "ريتشارد سنايدر" (Richard Snyder).

ويعد الدور أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، فالسياسة الخارجية ترتبط بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها، إذ هناك علاقة جدلية بين الدور الذي تهدف الدولة للوصول إليه والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى لتنفيذه.

يعرّف الدور في السياسة الخارجية بأنه الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج إن كان على المستوى الدولي أو الإقليمي، والتي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانيات مادية وغير مادية في ذلك .

ويعرّفه الدكتور" إسماعيل صبري مقلد" بأنه: محصّلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي، والتي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدّده لسياستها الخارجية من أهداف أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عليها. أو أنه الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها ومصالحها القومية، من خلال ما يوفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي ووحداته المختلفة.

كما أنّ "هولستي" أعطى تعريفا للدور القومي على أن تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤدّيها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي . وبالتالي فهو صورة لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية.

لكنّ مفهوم الدور لا يرتبط فقط بالبيئة النفسية (إدراك صانعي القرار) بل يرتبط بالبيئة العملية للدور، أي كيفية ممارسة هذا الدور في الواقع العملي بما يفرضه هذا الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي، من استخدام لإمكانيات الدولة ومواردها المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك الدور، ومن خلال فعالية الممارسة الدولية لصانعي القرار الإقليمي والدولي وعليه فإنّ ممارسة الدور ترتبط بكفاءة القدرات والإمكانيات التي تنقله من حدود الإدراك إلى أرض الواقع ليمارس بفعالية [1].

[1] المرجع نفسه. ص: 781.

لذلك يكون لزاما على كل دولة في إطار السعي للوصول لدور إقليمي أو دولي معين، أن تدرس البيئة الدولية والإقليمية التي تتفاعل معها وأن تعرف إمكانياتها وقدراتها وكذا توقعات الأطراف الدولية بتعامل الوحدة الدولية الأخرى لمدى قبول أو رفض هذا الدور .إذ يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدّد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤدّيها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي.

وتحديد الدور القومي للدولة يمرّ عبر مراحل هي:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف [1].

من خلال هذه المراحل، نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين .

عندما يرتبط مفهوم الدور بسلوك الوحدات القومية سيتسم بعدة خصائص:

– لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع القرار لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما بدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق للسلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

– إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، لكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك، تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون[2].

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص: 781،782.

[2] عبدالله حجاب ، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979–2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام،2012/2011) ، ص: 29.

– من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

– يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، ودورا آخر على المستوى الإقليمي.

كان لدراسة الأدوار الإقليمية الاهتمام الكبير، بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبروز أحداث على الساحة الدولية، أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية، فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم في التفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

الواقع كما يقول" دفيد مايرز" أن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة، ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية.

إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، زاد من التنافس على النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة، وسعي كل قطب في إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به، وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد صياغة مكانة جديدة على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات، هي زيادة درجة إقليمية لدور تلك الدول، وسواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عملية التوجه الإقليمي حيثما ظهرت.

يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ "السياسة الإقليمية" Régional Policy ، ويمكن أن تعرف على أنها :" السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من وحدات سياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة، ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية، وضمن إطار التفاعل الإقليمي"[1].

[1] المرجع نفسه، ص: 30.

من خلال التعريف يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

- **المستوى الأول:** هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما، سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

- **المستوى الثاني:** هو سياسة الجزء اتجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها، وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات والقدرات.

حسب نموذج" دفيد مايرز" لدراسة الهيمنة الإقليمية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي، وذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع خصوصا، وفي النظام الإقليمي عموما، والتي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية، التي تتبع كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي .

يصنف" مايرز " أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:

- **المهيمن الإقليمي" المتطلع إلى الهيمنة"**: هو دولة أو دول، تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية، للسيطرة على النظام الإقليمي، والدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، وعندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة.

- **المهيمن المحتمل:** هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلا، وذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى ، ورغم ذلك ومثلما يلاحظ "جون ميرشايمر" فالهيمنة نادرة، بالنظر لكون تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب والفوائد قبل تحقيق السيطرة، نتيجة لذلك فإن المهيمنين المحتملين يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة.

يفترض "هولستي" من خلال تحليله لنظرية الدور، أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية، ويختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه وخصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة ، كما يتوقف الدور[1]

[1] المرجع نفسه ، ص ص: 30،31.

أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، وعلى وجود قوة مهيمنة أو أكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم وخصائصه من ناحية، ومكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى.

- **المساوم** : هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، ويكون في مقدرة كل مساوم جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

لكن المساومين لا يكونون على درجة واحدة، في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام، إذ هنالك مساوم أول ومساوم ثاني، والتوافق في مناوئة المهيمن لا يعني بالضرورة وجود تنسيق بين المساومين، لكن في حالة وجود مثل ذلك التوافق، ستكون الأوضاع أكثر صعوبة بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة، أين ستكون نفقات الهيمنة مرشحة للارتفاع.

- **الموازن** : قد تكون دولة أو عدد من الدول، التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور، تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة، والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي قوة موازنة بين الطرفين، وغالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة .

على ضوء ما تقدم يأتي الدور الإقليمي في سياق مرتبة الدولة ومنزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي، بحيث يعبر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيادي ليصل إلى القمة، حيث تتمركز الدولة القائد.

لكن النظام الإقليمي لا يقتصر فقط على دراسة القطاع المركزي، بل أن هنالك القطاع الطرفي أين تثار حول مسألة تعيينه وتحديده، نفس العناصر التي تثار بخصوص تعيين حدود النظام، ففي حين يعطي كل من (لويس كانتوري) و(ستيفن شبيغل) الأولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام وأطرافه، فإن (ديفيد[1]

[1] المرجع نفسه ، ص: 32.

مايرز) يعطي الأولوية لبنية القوة، إذ يرى أن الدول الطرفية هي أقل من المساومين والموازنين، فقوتهم أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة .

يحدد (فريدريك بيرسون) ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليمي، يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام، وهذه المستويات هي:

- **النزاع** : مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام.
- **المشاركة** : مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أعضاء النظام.
- **المساعدة** : مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، وتقديم المساعدات اللازمة في وقت الحاجة، أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام وقضاياه.

هذه المستويات، تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغيير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف والعكس، وهذه العملية من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل النظم.

بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، وتأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية.

يمكن تتبع مقومات وعناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور من خلال:

- **المتغيرات الجغرافية**: فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، والتي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.
- **الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية**: التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدرتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها، وقدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب.
- **المتغيرات المجتمعية**: وما يتصل بها من قيم ثقافية وعادات اجتماعية وتجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة.[1]

[1] المرجع نفسه، ص: 33.

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم، أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى "هولستي" بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات و إدراكات صناع القرار، لما تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة، وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة، وكنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

– تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي :ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ الذي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

– تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (ومن ذلك دور الوساطة الدولية) ، أو دوافع صراعية (ومن ذلك المعادي للاستعمار).

– توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي، نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

الدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما، يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين:

– القدرات الذاتية المادية والمجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، وهو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبعا لذلك يتحدد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها.

– العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها، وفقا للمصالح المشتركة وفي مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية وهي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية، لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي [1].

[1] المرجع نفسه، ص: 34.

إن الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية، يرتبط بأهداف وتوجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، وطبيعة علاقتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة، ومن خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة.

من المواضيع الهامة الأخرى والمعقدة، التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية، نجد دراسة مسألة الاستمرار والتغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب تأثير عوامل خارجية، تتعلق بتغير موازين القوى دوليا، وما ينجر عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية، مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.

يمكن الاستعانة بنموذج قدمه تشارلز هرمان (Charles Herman) لدراسة أشكال التغير التي تحدث في السياسة الخارجية، حيث ميز في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغير وهي:

– **التغير التكيفي**: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة وأدواتها كما هي.

– **التغير البرنامجي**: وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الأهداف.

– **التغير في الأهداف**: ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغير الأدوات.

– **التغير في توجهات السياسة الخارجية**: إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

يعتبر(هيرمان Herman) أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا، وأن الأشكال الثلاثة الأخرى، هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية [1].

[1] المرجع نفسه، ص: 35.

المطلب الثاني : نظرية المهيمن الإقليمي في تفسير الأزمة :

تعد نظرية المهيمن الإقليمي"Regional Hegomonos" من النظريات التي لاقت استخداما واسعا بعد الحرب الباردة وقبل التطرق لمرتكزات هذه النظرية ستعرف بمصطلح الهيمنة :

تعريف الهيمنة :

إن كلمة الهيمنة "Hegemo" استخدمت في الأصل لوصف العلاقة بين أثينا و بقية المدن الإغريقية ويعتبر عصر الهيمنة الرومانية "Romane Pax" المثال الأبرز على الهيمنة، وطبقا لـ "والرشتاين" فإن الهيمنة تعني أكثر من مجرد الزعامة "Leadership" في النظام الدولي، وأقل قوة من حالة الإمبراطورية "Empire" والقوة المهيمنة هي التي تستطيع أن تفرض قواعدها على النظام الدولي من الأمثلة على الهيمنة في العصر الحديث عصر الهيمنة البريطانية خلال القرن 19م، وعصر الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين.

ويعرفها "**جون ميرشايمر**"* بقوله: "تشير الهيمنة إلى السيطرة على النظام الذي يضم عادة العالم بأسره ، لكن يمكن أن نطبق المفهوم على نظم أصغر ونستخدمه لوصف مناطق محددة ".

و بذلك يمكن أن نميز بين الدولة المهيمنة العالمية التي تسيطر على العالم بأسره، و الدولة المهيمنة الإقليمية التي تسيطر على مناطق جغرافية مميزة [1].

*جون ميرشايمر: (John J. Mearsheimer) هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو التي يدرس فيها منذ عام 1982. ولد في 14 ديسمبر 1947 م، في بروكلين – نيويورك وتعلم بها، وفي الثامنة عشرة من عمره جند في الجيش الأمريكي مدة عامين، ثم درس في الكلية العسكرية ويست بوينت، وتخرّج عام1970، ليخدم بعد ذلك مدة خمس سنوات برتبة ضابط في سلاح الجو الأمريكي .وقد داوم في كلية الخريجين بجامعة كورنيل عام1975، وحاز على شهادة الدكتوراه عام1980،وحصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا، من مؤلفاته: العائق النووي والأخلاق الإستراتيجية، ليدل هارت ووطأة التاريخ، مأساة سياسة القوة العظمى (2014 – 2001) فاز بجائزة جوزيف ليبجولد للكتب وتُرجم إلى ثماني لغاتٍ مختلفة،اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية(مع ستيفن والت) ، عام2007 ، وقد أُدرج هذا الكتاب في قائمة مجلة نيويورك تايمز ضمن أفضل المبيعات وتُرجم إلى 22 لغةً.

[1] مولود خدايش،**السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة،** مذكرة ماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، (جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص ص: 24–51.

قدم "**جون ميرشايمر**" في كتابه "**مأساة سياسات القوى العظمى**" شرحا لنظريته المهيمن الإقليمي، والتي تعد إحدى أهم نظريات المدرسة الواقعية الهيكلية الهجومية، حيث يصف الأكاديميون نظرية "ميرشايمر" بالهجومية لأنها تحاجج بأن الدول لا تسعى لإحداث توازنات في القوى بين بعضها وخاصةً الدول العظمى، وإنما تسعى لإخلال التوازنات في القوى لتصبح الأقوى نسبةً لغيرها، وهذا عكس ما قاله "والتز" الذي يحاجج أن الدول تسعى لإحداث التوازنات في القوى لاستقرار النظام الدولي، وهذا ما يجعل نظرية "والتز" تصنف بالدفاعية في الأوساط الأكاديمية.

يبدأ "ميرشايمر" في نظريته بتقديم خمس مُسَلمات عن هيكل النظام الدولي كالتالي:

1) الدول هي العوامل المسيطرة والرئيسية في الساحة الدولية ولا توجد سلطة مركزية عليا فوق الدول.

المقصود هنا أن المؤسسات والمنظمات الدولية كعصبة الأمم سابقاً والأمم المتحدة حالياً تلعب دوراً ضئيلاً مقارنةً بالدور الذي تلعبه الدول، وعدم وجود سلطة مركزية هو نفس مفهوم المدرسة الواقعية عن الفوضى.

2) كل دولة تمتلك قدرة هجومية، مع تفاوت تلك القدرة بين الدول، لكن مجرد وجود بشر في أي دولة يعني أنهم يستطيعون الهجوم على دولة مجاورة حيث يقول ميرشماير :" حتى و إن لم تكن الدولة تمتلك أية أسلحة ، فبوسع أفرادها أن يستخدموا أجسامهم لمهاجمة سكان الدولة الأخرى فلكل رقبة يدان تخنقها" .

3) الدول غير قادرة على معرفة نوايا الدول الأخرى، أي أنه لا تستطيع دولة ما معرفة إذا ما كانت نية الدولة المجاورة عدوانية أم مسالمة، ونية الدولة المسالمة الآن لا يعني أنها قد تكون مسالمة مستقبلاً.

4) أكبر هدف للدولة هو البقاء، ثم يليه أي هدف آخر مثل الازدهار الاقتصادي، ولكن يبقى البقاء هو الأهم.

5) الدول عقلانية في سلوكها، حيث أنها تحسب تبعات قراراتها قبل الشروع فيها.

وحسب "ميرشايمر" أنه عندما تجتمع تلك الفرضيات الخمس معا، تتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر وتتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض .

وعلى وجه التحديد ينتج عن ذلك ثلاثة أنماط عامة للسلوك: الخوف والاعتماد على الذات وتعظيم القوة وهي كالتالي [1]:

[1] جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض، النشر العلمي والمطابع ، 2012م ، (ب . ط))، ص ص : 39،40.

أولاً: الدول تخشى بعضها لأنها لا تعلم نوايا بعضها، في حين أنها تعلم تام حقيقة قدرة أي دولة على الهجوم في أي وقت، وأيضاً لأن النظام الدولي فوضوي فلا تستطيع أي دولة ضمان المساعدة من أي دولة أخرى عند وقوع هجوم عليها.

ثانياً: الدول تعلم أن الحل الوحيد للدفاع عن نفسها هو بالدفاع عن نفسها بنفسها، دون الاعتماد على الدول الأخرى.

ثالثاً: والأهم، أفضل حل للبقاء كدولة فعالة في النظام الدولي هو أن تصبح أقوى دولة، أي أن تصبح المهيمن.

تلك السلوكيات الثلاثة تفرض على الدول العظمى أن تسعى للهيمنة على إقليمها لأنها لا تستطيع الهيمنة على العالم، فالحل الواقعي لضمان أمنها هو الهيمنة على إقليمها.

و حسب "ميرشايمر" تسعى الدول التي تبلغ الهيمنة الإقليمية إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من تكرار تجربتها. بمعنى أن الدول المهيمنة الإقليمية لا تقبل بوجود أنداد لها في المناطق الأخرى. وتحاول الدول المهيمنة الإقليمية أن تكبح الدول المهيمنة الطموحة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن تصير القوى العظمى المنافسة التي تسيطر على مناطق أخرى خصما قويا يستطيع أن يسبب مشكلات في فنائها الخلفي. تفضل الدول المهيمنة الإقليمية أن توجد قوتان عظيمتان على الأقل في المناطق الأخرى لأن قربهما من إحداهما الأخرى يجبرهما على تركيز انتباههما على إحداهما الأخرى بدلا من التركيز على الدولة المهيمنة البعيدة.

وإذا ظهرت دولة مهيمنة كامنة بين القوى العظمى في منطقة ما ، فقد تتمكن تلك القوى من أن تحتويها وحدها ، ما يسمح للدولة المهيمنة البعيدة بأن تبقى بعيدة عن النزاع. وبالطبع إذا عجزت القوى العظمى التقليمية عن انجاز تلك المهمة ، فيمكن للدولة المهيمنة البعيدة أن تتخذ الإجراءات الملائمة للتعامل مع الدولة المهددة .[1]

[1] المرجع نفسه، ص ص : 52،53.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم لوحظ غياب تعريف جامع لمفهوم الأزمة، كما لوحظ أنّه مفهوم عام يبحث عن تعريف ومعنى علمي متخصص، وهو ما دفع جلّ باحثي هذا المجال إلى الارتكاز على جملة من العناصر المشتركة لتعريفها، على غرار وجود خلل وتوتر في العلاقات، الحاجة إلى اتخاذ قرار، عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القائمة، ناهيك عن كونها نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.

إن هذا الاختلاف والتعدد في توصيف مفهوم الأزمة من قبل رواده، لا يدل على تعارضٍ واختلافٍ بينهم، بقدر ما يدل على اصطباغ كلّ مفكر وباحث بمرتكزات تخصصه ومحاولته عكسها على هذا المفهوم، كما يدل على أنّ ظاهرة الأزمة لا تحكمها قواعد نظرية ثابتة.

أما بالنسبة للنظريات التي استخدمت في تفسير الأزمة فإن أهميتها تتعلق بمسألة التبرير النظري للدراسة بما يبعد التحليل السفسطائي العشوائي سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو بكيفية التعامل مع المعطيات المتاحة و تنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة.

الفصل الثاني

الأزمة الخليجية القطرية- الخلفيات والأبعاد

المبحث الأول

خلفيات الأزمة الخليجية القطرية وسياقاتها الإقليمية والدولية

المبحث الثاني

محددات أدوار الفواعل المباشرة وغير المباشرة في الأزمة

المبحث الثالث

تأثيرات الأزمة الخليجية القطرية على التوازنات الإقليمية والدولية

الفصل الثاني : الأزمة الخليجية القطرية– الخلفيات والأبعاد:

إنّ التوصيف العميق للأزمة وتسليط الضوء على خلفياتها وعلى أهم وأبرز أسبابها تعد اللبنة الأولى والأساسية لفهم حقيقة طبيعة الأزمة وأبعادها قصد استيعاب ردود الأفعال حولها، ومن ثمّ تقدير آثارها ومخلفاتها، وهو ما يؤهل الباحث لرسم خارطة مستقبلية لأهم السيناريوهات المتوقعة لهذه الحالة.

وقد ألقت الأزمة الخليجية الراهنة بتداعياتها في المنطقة ، سواء على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط فيما بينها ، أو على صعيد التوازنات الإستراتيجية في المنطقة ،وسواء مع الدول المعادية لها كإسرائل، أو دول الجوار التي تسعي جاهدة لبسط نفوذها السياسي على المنطقة مثل تركيا وإيران، وذلك كأثر مباشر للتداعيات التي ترتبت علي أزمة الدول العربية الأربع – السعودية والبحرين والإمارات ومصر – مع قطر .

وهذا ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في هذا الفصل بداية بالتعمق في طبيعة الأزمة الخليجية القطرية، بالانطلاق من خلفياتها وأسبابها مع رصد لمختلف التفاعلات الخليجية والإقليمية والدولية تجاهها، والوقوف على مدى تأثيراتها على التوازنات الإستراتيجية وفي تغيير موازين القوى، ليختتم الفصل بخلاصة تتضمن أهم الاستنتاجات حول ما تم عرضه.

المبحث الأول : خلفيات الأزمة الخليجية القطرية وسياقاتها الإقليمية والدولية:

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية دولية كبيرة منذ قرون بسبب مزاياها الموقعية والموضوعية، ساهمت بكل الأشكال في عملية تحديد سياسات دولها[1]، ومن خلال هذا المبحث سيتم التركيز على الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة، لإبراز طبيعة العلاقات بين دوله التي من شأنها أن تقودنا إلى خلفيات ومسببات الأزمة الخليجية القطرية.

المطلب الأول : الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج العربي:

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دوراً كبيراً في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها ، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها ، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. والمقصود بالأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية هنا ، تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي ولإقليم الخليج ، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي ، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية.

يمكن التعرف على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من وجهة نظر الجغرافيا السياسية من ثلاثة أبعاد مكملة لبعض ، وهي البعد الجغرافي ، والبعد الاقتصادي وأخيراً البعد النفطي ، لذا سيقتصر تناول أهمية الخليج جيوسياسياً على تلك الأبعاد الثلاث، وذلك كالأتي [2]:

---

[1] فهد عبد الرحمان آل ثاني، **النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي:دراسة جيوبوليتيكية**، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، (العدد: 13، 2001) ، ص: 289.

[2] ياسر قطيشات ، **واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي** ، الحوار المتمدن، 2011/04/19 ، تاريخ التصفح: 2018/03/15،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=

أولا : الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي :

ليس في العالم مثال أفضل من ذلك الذي يقدمه الخليج العربي من حيث تأثير العامل الجغرافي على المجتمع والاقتصاد والسياسة ، حيث يتمتع النظام الإقليمي الخليجي بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة من جهة ، وفي ميزان السياسة الدولية من جهة أخرى .

و إذا ما بدأنا بعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا) فإن الخليج العربي يقع في حوض ضحل يمسك بزمام ثلثي الاحتياطي النفطي المؤكد للعالم، فبسبب ثروته النفطية في عالم يعاني من نقص حاد في الطاقة ، أصبح منطقة ذات أهمية دولية متعاظمة.

يبلغ طول الساحل الغربي لبحر الخليج حوالي (1357) كيلو متر ابتداءً من جزيرة "رأس مسندم" العُمانية وحتى شط العرب في العراق ، كما يتراوح عرضه ما بين (280-180) كيلومتر ، وتقدر مساحة سطحه بنحو (250) كيلومتر مربع ، وتبلغ أعمق نقطة فيه (100) متر بالقرب من جزيرة هرمز .

و يعد مضيق هرمز بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم ، فهو يعتبر من أهم الممرات المائية الدولية بسبب مرور من خلاله لأكثر من مائة سفينة محملة بالنفط يومياً ، وقد ساعدت الطبيعة على جعل الخليج بحيرة صالحة لإيواء الأساطيل المحاربة ، فأعمق أجزاء الخليج لا تتجاوز مائة متر ، بل لأنه فيه مناطق ،علاوة على ذلك ، فإن خصوصية هذا الموقع جعلت الخليج بمثابة قلب الشرق جغرافياً، فعن طريقه وعبر نهر الفرات، يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط، أو إلى تركيا فالبحر الأسود عن طريق نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا عن طريق المعابر الطبيعية بين الجبال والهضاب الجنوبية والوسطى ، أو إلى أفغانستان [1].

[1] المرجع نفسه.

ثانيا : الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي :

ليس ثمة شك في أن الأهمية الاقتصادية للخليج العربي ، وخاصة بعد اكتشاف النفط، هي من أعطت كل هذه الأهمية الدولية والعالمية لمنطقة الخليج ، فهي إلى جانب كونها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي حيوي وحساس بالنسبة للمنافذ المائية ، تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة ، حيث تعتبر المنطقة الأولى في العالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي باعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي ومصدر قوة الحياة الصناعية طيلة عقود القرن المنصرم وحتى اليوم.

حيث ازدهرت المنطقة بعد اكتشاف النفط العربي في الخليج بشكل تدريجي وتحولت من الاعتماد على الصناعات والحرف اليدوية ومردود مياه الخليج والزراعة إلى الاعتماد على الوقود النفطي كمصدر رئيس في الحياة الاقتصادية الخليجية ، بيد أن ذلك لم يحفّز دول المنطقة إلى الاهتمام المباشر بالحياة الصناعية المتقدمة أو في الاستفادة من فائض النفط النقدي لتطوير مناحي الحياة الاقتصادية في دولها إلا في فترات متأخرة ، فضلاً عن اختلاف نسبة ما تقدمه نواحي الصناعة والتجارة والزراعة من دخول جيدة لميزانية الدولة من بلدٍ لآخر تبعاً لإمكانياتها ومقدراتها في تلك النواحي.

وتحتوي هذه المنطقة على أهمية اقتصادية شديدة التأثير والفعالية في السياسة الدولية الراهنة، فالقوة الاقتصادية لا تكتسب أهميتها ووزنها الدولي من حجمها أو نوعها فحسب، بل بزمانها أيضاً، أي مدى أهميتها في اللحظة التاريخية المحددة ، ولا يمكن فهم أهمية النفط دون النظر إليه باعتباره قوة مركبة، فهو أولاً المصدر الأساسي والاهم للطاقة في العالم، لكنه علاوة على ذلك هو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة، ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة .

فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات الاقتصادية ، وتشكل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية ، وتؤثر في ميزان المدفوعات لكل دول العالم، والصناعات النفطية أيضاً هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من 12 ألف سلعة ، وتوظف ما لا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة ، بل أن الصناعات النفطية هي من الضخامة الاتساع بحيث أنها الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة [1].

[1] المرجع نفسه.

أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة وما زالت محافظة على نفوذها وقوتها ، بل أن هذه الشركات تزداد ضخامة يوماً بعد يوم ، وتأتى على قائمة الشركات الدولية التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية.

ثالثا : الأهمية النفطية بالنسبة لدول الخليج :

يعتبر النفط أكبر مكون لناتج الدخل المحلي وأضخم مصدر لعائدات كل الدول الخليجية ، فلا عجب أن يكون له دور مهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل المنطقة منذ سنوات عديدة ، سواء من جانب صنع الاستقرار السياسي في هذه الدول وترسيخه أو من خلال صنع الخلافات البينية مع دول الجوار والصراع على النفوذ والهيمنة السياسية والاقتصادية .

فمن الناحية الداخلية لكل دولة نجد أن حقول النفط تمتلكها هذه الدول، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن هذه الدول، وبالنتيجة فإن الصناعة النفطية قد ركزت مبالغ هائلة من الثورة الاقتصادية والقوة السياسية في أيدي الحكومات، وقد لعب تركز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسر الحاكمة دوراً مهماً في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينات ، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة معاً على منح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعايا الصحية، والخدمات الإسكانية، ودعم البضائع الاستهلاكية ، إضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

ومنذ أن بدأت الشركات النفطية التنقيب على النفط في اليابسة والبحر ، نشب الصراع بين الدول لخليجية على الحدود البرية والبحرية وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محادية يتم استثمارها من قبل البلدين المتجاورين ، أو يتم التنازل من طرف لآخر كما حصل بين أبو ظبي والسعودية عام 1974.[1]

[1] المرجع نفسه.

إذا كان هنا من يقول أن مصر هبة النيل وأنه لولا النيل لما كانت مصر، فإن دول الخليج العربي هي هبة "النفط"[1]، فبالإستناد لهذه المقولة وانطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج أن إقليم الخليج العربي يستمد أهميته الدولية جيوسياسياً من ثلاثة مصادر أساسية هي :

أولاً : الموقع الجيواستراتيجي المميز للإقليم على مدى التاريخ ، فقد ظل محط أنظار القوى الدولية الطامحة إلى تحقيق السيادة العالمية ، لأنه يشّكل حلقة الوصل بين الشرق والغرب تجارياً وحضارياً .

ثانياً : ثروته النفطية الضخمة والاحتياط المتزايد يومياً منه ، وخصوصاً أن النفط يشكل عصب اقتصاديات الدول الصناعية ، كما أن القدرات المالية لدول الإقليم نتيجة عائدات النفط ، قد أكسبها مكانة دولية سواء بالنسبة للنظام النقدي العالمي أو لموازين المدفوعات للدول الغربية أو للعديد من دول العالم الثالث وبالذات العربية والإسلامية منها ، فقد استخدمت دول الخليج دبلوماسية المساعدات لاكتساب المكانة وفتحت الباب أمام العمالة العربية والأجنبية منها.

ثالثاً : الوزن التاريخي والحضاري والمعنوي لإقليم وشعوب الخليج في التاريخ القديم والمعاصر ، فقد شهد هذا الإقليم مولد الحضارات القديمة في بلاد فارس ووادي الرافدين ، كما شهد ميلاد الإسلام برسالته الحضارية العالمية واحتضن أهم الأماكن المقدّسة لجميع المسلمين في العالم [2].

---

[1] عبد الأمير الحيالي وفراس عبد الجبار، **دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (دراسة في الجغرافيا السياسية)** ، مجلة ديالى، (العدد 33، 2009)، ص:01.

[2] ياسر قطيشات ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : العلاقات الخليجية– الخليجية قبل بداية الأزمة :

مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية* نقطة تحول منذ تأسيسه سنة 1981 في العلاقات العربية– العربية ونموذجا ناجحا في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي[1]، وقد جاء قرار إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة، كان أكثرها خطورة على الأمن القومي لدول الخليج العربي، نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية والسعي الحثيث لتصدير الثورة إلى دول الجوار ولدعم ومساندة الطائفة الشيعية، فما كان من قادة دول الخليج العربي إلا أن تداعوا للاجتماع في العاصمة الإماراتية أبوظبي أواخر يونيو 1981 وتم الاتفاق على تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، لمواجهة الأخطار والتحديات المحيطة بمنطقة الخليج سواء من قبل إيران أو المحيط والجوار العربي والإقليمي فترة الحرب الباردة، وتعزيز التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وعسكرياً وثقافياً وتربوياً...الخ.

انطلقت مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي محفوفة بالكثير من التحديات والتطورات والمتغيرات، التي تعرض ومازال يتعرض لها النظام العربي والإقليمي والدولي، خاصة منذ سقوط النظام العراقي والذي أحدث فراغا سياسيا كبيرا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، في هذه الأثناء بدأت الأطماع الإيرانية بالتوسع – التمدد والنفوذ – تتزايد تجاه المنطقة استثماراً لحالة الفراغ التي أوجدها سقوط النظام العراقي، بدعمها ومساندتها لأذرعها وحلفائها في المنطقة – العراق، اليمن، لبنان، سوريا، البحرين – والتي أصبح التواجد والحضور والتأثير الإيراني بها بشكل كثيف وظاهر، سعياً لتحقيق وتنفيذ مخططها ومشروعها الصفوي وتحقيق حلم الإمبراطورية الإيرانية [2].

---

[1] عبد المحسن لافي الشمري، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،2012/2011)، ص: 02.

* **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** : أو كما يعرف باسم **مجلس التعاون الخليجي** هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي السعودية ،الإمارات ،عمان ،الكويت ، قطر والبحرين تأسس المجلس في 25 مايو 1981 م بالاجتماع المنعقد في الرياض المملكة العربية السعودية و كان الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه، يتولى الأمانة العامة للمجلس حاليًا عبد اللطيف بن راشد الزياني ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له.

[2] احمد سمير القدرة ، **الأزمة الخليجية في ميزان القوة والتنافس** ، الشروق العربي، 2017/07/04، تاريخ التصفح: 2018/03/28، http://www.alshoruq.net/ar/?Action=Details&ID=68914

من جهة أخرى، لقد شكلت حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي عمت المنطقة العربية بعد الحركات الاحتجاجية أو ما أجيز تسميته "ثورات الربيع العربي"، مصدر تهديد إضافي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، التي أسفرت عن سقوط الأنظمة العربية – الحلفاء – وتولي التنظيمات والجماعات الإسلامية الحُكم والسلطة، وتحول مسار الحركة الاحتجاجية في سوريا وليبيا واليمن إلى صراع مسلح تشارك فيه قوى إقليمية ودولية وفاعلون من غير الدول مثل حزب الله والحرس الثوري الإيراني، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، والتي أدت إلى ظهور التنظيمات والجماعات الإرهاب بقيادة تنظيم (داعش) وتزايد تهديداتهم وخطرهم وزعزعة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي بل الشرق الأوسط والعالم، كما أن الأزمة اليمنية شكلت نقطة مفصلية في الأمن القومي الخليجي وخاصة بعد ما أقدمت جماعة الحوثيين على تنفيذ انقلاب والسيطرة على العاصمة اليمنية، الاتفاق النووي بين مجلس الأمن وألمانيا (G5+1) وإيران، حيث شكل مصدر تهديد لدول الخليجية وخاصة السعودية والخشية من أن يمنح هذا الاتفاق إيران القدرة على امتلاك السلاح النووي، في ظل استمرار سباق التسلح في المنطقة، كما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي إلى جانب القنوات والممرات والبحار في منطقة الشرق الأوسط، التي زادت حدة التنافس الإقليمي والدولي من أجل تأمين مصالحها الحيوية وحصصها من الموارد الطبيعية (أمريكا، روسيا، تركيا، إيران)، نظراً لما تتميز به منطقة الخليج العربي من أهمية إستراتيجية وحيوية غنية بالموارد الطبيعة ومصادر الطاقة، فتزايد حجم الأطماع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية للوصول والسيطرة على مصادر الطاقة والممرات المائية ما شكل مصدر تهديد للأمن القومي الخليجي،كل هذا بالتزامن مع استمرار التدخلات الإقليمية والدولية وتشكيل تحالفات وتجاذبات واستقطابات وفق أجندات تلك القوى من أجل حماية وتأمين مصالحها وخدمة لمشاريعها ومخططاتها الهادفة إلى تقسيم الوطن العربي إلى دويلات قائمة على الطائفية والمذهبية والعرقية، حيث شكلت هذه البيئة الإقليمية المشتعلة مصدر خطر وتهديد لدول منطقة الخليج العربي وأمنها القومي.

لم تكن دول الخليج العربي بمنأى عن تلك التطورات التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط، فوفق العقيدة الأمنية الخليجية، فإنها تُشكل تحديات خطيرة أمام حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحديات كبير تُعرض الأمن القومي الخليجي للخطر والتهديد، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار التكوين السياسي والاجتماعي لدول الخليج العربي المبني على القبلية ونظام الحُكم وراثي، بغض النظر عن حجم[1]

[1] المرجع نفسه.

الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجريت في البيئة الداخلية والخارجية، إلا أن تلك الإصلاحات لم تُلغي القبلية ولم تطور نظام الحُكم الوراثي ولم تُحد من حجم التحديات.

حظيت تلك التطورات باهتمام كبير لدى صانع القرار السياسي الخليجي عبر إجراء الكثير من النقاشات والاجتماعات واتخاذ القرارات من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي، للتصدي ومواجهة هذه التحديات والتطورات التي أصبحت مصدر تهديد للأمن القومي الخليجي، سواء عبر البيانات الصادرة عن قمم مجلس التعاون الخليجي أو القمم والاجتماعات العربية أو عبر الإجراءات العملية، التي أكدت على أهمية الوحدة والموقف والقرار والمصير المشترك والتأكيد على ضرورة تحقيق وتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين دول المجلس في كافة المجالات والميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والثقافية والتعليمية.

فقد اتخذت دول الخليج العربي العديد من الخطوات الإستراتيجية لمواجهة هذه التحديات والأخطار المحيط بدولهم مثل التنسيق والتعاون الأمني المشترك بين دول المجلس من خلال إقرار العديد من الاستراتيجيات المتعلقة في هذا الشأن، فتم تشكيل قوات درع الجزيرة* عام 1982 وتم تفعيلها مجدداً مع بداية الحراك الشعبي في مملكة البحرين، توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية وتوقيع اتفاقية الدفاع المشتركة واتباع إستراتيجية الدفاع الوقائي دبلوماسياً وعسكرياً بناءً على طبيعة المتغيرات والتحديات المحيطة بدول الخليج، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت دول الخليج العربي المزيد من الإصلاحات والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأكدت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية والعربية، وعدم دعم ومساندة وتوفير أي غطاء سياسي وقانوني وأي دعم مالي وعدم التستر وإيواء واستضافة أي شخصية وجهة ومنظمة وجماعة مُصنفة إرهابياً سواء خليجياً أو عربياً أو إقليمياً أو دولياً، تُشكل تُزعزع وتهدد الأمن القومي الخليجي، عملاً بما هو منصوص في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي واستناداً على الاتفاقيات المشتركة والثنائية فيما بينهم [1].

* **قوات درع الجزيرة**: قوات درع الجزيرة المشتركة هي قوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي وتم إنشائها عام 1982 بهدف حماية امن الدول الأعضاء مجلس التعاون الخليجي وردع أي عدوان العسكري. يقود القوات في الوقت الحالي اللواء حسن بن حمزه الشهري.

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثالث : سياقات الأزمة – الأسباب و الانعكاسات :

عرفت العلاقات الخليجية- الخليجية في الماضي عددا من الأزمات، لعبت فيها السياقات الداخلية، والبينية، والإقليمية والدولية في كل مرة أدوارا رئيسة من حيث توقيت حدوثها وأطرافها ورهاناتها وصيغ تسويتها، مما يعطي كل أزمة تفرُّدًا يُميّزها عن الأزمات السابقة لها [1] ، غير أن معظم الباحثين والمحللين السياسيين أجمعوا على أن هذه الأزمة غير مسبوقة حيث تعد الأسوأ في تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام 1981[2].

أولا :جذور الأزمة الخليجية القطرية :

ترى الباحثة **ريفا جوچون** في مركز ستراتفور أنه لكي نفهم الدراما الخليجية الحالية ننصح بأخذ خطوة إلى الوراء، وتقييم الخريطة الجيوسياسية لهذه المنطقة [3]، ومن أجل فهم سياقات الأزمة كان لزاما العودة بالإحداث إلى الوراء.

بدأت الأزمة الراهنة مع الدوحة بعد منتصف ليل الـ 23 من شهر مايو/ أيار الماضي، بعد أن تم نشر تصريحات منسوبة لأمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء القطرية (قنا)، مفادها أن قطر ترى أنَّ إيران'' تُمثّل ثقلًا إقليميًا وأن ليس من الحكمة التصعيد معها''، كما جاء في هذه التصريحات أيضًا ''لا يحق لأحد أن يتهمنا بالإرهاب لأنه صنّف الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، أو رفض دور المقاومة عند حماس وحزب الله ''، لكن سرعان ما نفت الدوحة أن يكون أمير الدولة قد أدلى بأيٍ من تلكِ التصريحات، وأنه قد تم قرصنة الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية واختراق حسابات الوكالة على شبكات التواصل الاجتماعي، وأن السلطات قد شرعت بفتح تحقيق حول الموضوع يشارك فيه خبراء من مكتب التحقيق الفدرالي الأمريكي FBI، وأنها ستعلن نتيجة التحقيقات خلال الأيام القليلة القادمة [4].

---

[1] مريم البلوشي، **ندوة تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/10/21 ، تاريخ التصفح: 2017/11/03، http://studies.aljazeera.net/ar/events/

[2] خلود محمد خميس، **الأزمة القطرية الخليجية إلى أين قراءة في المشهدين الإقليمي والدولي**، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2017/07/03، http://mcsr.net/news269

[3] فريق القصة، **الجغرافيا السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي"2"**، القصة من زاوية أخرى، 2017/06/10 ، تاريخ التصفح: 2018/03/18، http://alkessa.com/artical-16093

[4] جمال عبد الله، **الأزمة القطرية الخليجية إلى أين**، الشرق، 2017/06/16 ، تاريخ التصفح 2018/04/03، http://www.sharqforum.org

حيث أطلقَ الإعلام المدعوم من عدد من دول المنطقة لاسيما من السعودية والإمارات ومصر هجومًا عنيفًا وغير مسبوق على دولة قطر وانهال كيل الاتهامات على الدوحة فيما يخص تمويلها للإرهاب ودعمها للتنظيمات المتطرفة والمحظورة في عددٍ من الدول وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول والعمل على زعزعة أمنها واستقرارها، وعدم احترامها للمواثيق والعهود، لاسيما تلك التي قطعتها على نفسها بعد أزمة سحب سفراء الدول الخليجية الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين) من الدوحة في 5 من شهر أذار/ مارس من العام 2014، والتي سرعان ما تمّ احتواء الأزمة الدبلوماسية بين الدوحة وعواصم الدول الخليجية الثلاث (الرياض وأبوظبي والمنامة) بفضل الوساطة الكويتية التي قادها أمير دولة الكويت الشيخ "صباح الأحمد الجابر الصباح"، ما أدّى إلى عودة السفراء الخليجيين إلى الدوحة قبل انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للقمة الخليجية في قطر في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2014.

ورغم نفي السلطات القطرية الرسمية لصحة تلك الاتهامات، إلَّا أن ذلك لم يفلح بإيقاف هذا السلوك الإعلامي من قبل وسائل الإعلام تلك تجاه الدوحة أو بتخفيف حدّته على أقل تقدير.

وتجدر الإشارة إلى أن الدوحة كانت قد تعرضت إلى موجة من الحملات الإعلامية السلبية ضدها في واشنطن خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت زيارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى الرياض خلال الفترة 20 -21 مايو/ أيار الماضي، والتي تمثلت في نشر قرابة 14 مقال صحفي وتقرير بحثي ينتقد دور قطر المزعوم في دعمها وتمويلها للإرهاب وللجماعات المتطرفة، وقد صدر عن الدوحة في حينه بيان صحفي من مكتب الاتصال الحكومي التابع لرئاسة مجلس الوزراء نفى صحة ما تناولته تلك التقارير والمقالات واعتبر أن ما حدث ما هو إلّا حملة إعلامية موجهة للنيل من دولة قطر وتشويه صورتها الذهنية في الخارج [1].

ثانيا : أسباب الأزمة الخليجية القطرية:

وفي هذا السياق ومن خلال هذا العنصر سنحاول مقاربة الخلفيات والأسباب الكامنة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا وراء تفجُّر هذه الأزمة، و لهذا سنقوم فيا يلي باستعراض أسباب الأزمة المعلن منها و غير المعلن :

[1] جمال عبد الله. مرجع سبق ذكره.

- **الأسباب المعلنة للأزمة :**

1. **دوافع تاريخية** :لا يمكن فصل ما يحدث بعيداً عن السياق التاريخي، فقطر تاريخياً هي جزء من دولة الإمارات، وأيضاً هناك خلاف تاريخي بين المملكة وقطر حيث طالبت المملكة مطلع القرن العشرين بضم قطر إلى إقليم الإحساء. وهناك خلاف بين قطر والبحرين على منطقة الزبارة.
2. **دوافع جيوسياسية** : السياسة الخارجية القطرية تتعارض مع رؤية ومصالح بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، وهو ما بات واضحاً في عديد الأزمات التي تشهدها المنطقة وعلى وجه الخصوص ليبيا والسودان وفلسطين ومصر وسوريا واليمن، وربما قدرة قطر على إفشال تقسيم اليمن أكّد على قوة سياستها الخارجية، أيضاً هناك دوافع جيوسياسية أخرى مرتبطة بمستقبل الطاقة، فقطر دولة غنية بالغاز، وهي أكبر مصدّر للغاز بالعالم، وهي تصدّر للإمارات الغاز.
3. **دافع رعاية الإرهاب** : تتّهم تلك الدول بأن قطر ترعى وتدعم الإرهاب المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين وجماعة الحوثي في اليمن وبعض الجماعات الأخرى، وتتماشى في علاقاتها مع إيران [1].

- **الأسباب غير المعلنة للأزمة "الخفية":**

يقدم اقتراب الدور مجموعة من المفاهيم التي تساعد في هذا الإطار على فهم الخلاف القطري- الخليجي أو بالأحرى السعودي- القطري على حقيقته، إنّ مفهوم الدور الوطني تعبير عن "الإرادات والأهداف والأفعال الناجمة عن عدد من المصالح والسياسات"، حسب إدراك صناع السياسة الخارجية أو ما يسمى بإدراكات الدور الوطني "National Role Conceptions "، ويعرفها هولستي على أنها "التعاريف الخاصة بصناع السياسة الخارجية للأنواع العامة من القرارات والالتزامات والقواعد والنشاطات الملائمة لدولتهم، وكذا الوظائف- إن وجدت- التي تؤديها الدولة في النظام الدولي أو أنظمته الفرعية"، و التي قدمناها بشكل مفصل في الفصل الأول من هذه الدراسة .

وعلى الرغم من تعدد الأدوار التي تؤديها الدول إلا أنّ ما يهم في هذا الصدد هو دور القائد الإقليمي الذي يقوم على مجموعة من الواجبات أو المسؤوليات التي تتصورها الحكومة لنفسها ولعلاقتها بالدول الأخرى في منطقة محددة.

[1] حسام الدجني، **الأزمة الخليجية: السيناريوهات المحتملة**، مدونات الجزيرة ، 2017/06/09 ، تاريخ التصفح 2018/03/23 ،
http://www.almayadeen.net/articles/blog/722052

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز الدوافع الحقيقية لنشوب الأزمة الراهنة، غير تلك المعلن عنها كمايلي:

1. **ملف الربيع العربي** : يبدو أن الأزمة الخليجية الحالية هي امتداد للصراع الذي وقع في المنطقة خلال مرحلة "الربيع العربي"، وتعبير عن رغبة بعض الدول في "الانتقام" من قطر التي اتخذت مواقف داعمة للانتفاضات التي عرفتها هذه المرحلة، سواء من خلال الدعم السياسي لها أو من خلال المواكبة الإعلامية من طرف قناة الجزيرة، فالأزمة الحالية هي محاولة لتصفية الحساب مع كل من دعَّم أو ساند "الربيع العربي" بأي شكل من الأشكال، سواء كان دولة (قطر) أو وسيلة إعلامية (الجزيرة) أو حركة سياسية (الإخوان المسلمون)، ولهذا يمكن أن نطلق على أزمة الخليج الراهنة أنها المظهر الإقليمي للثورات المضادة، التي نجحت على المستوى القُطري في العديد من الدول (مصر بدرجة كبيرة وليبيا بدرجة أقل).
2. **الوضع الداخلي للسعودية** : يربط البعض بين طموحات الأمير محمد بن سلمان لتولي العرش وبين الأزمة الخليجية الراهنة، حيث يرون أن هذه الأزمة هي جزء من الإجراءات الرامية لتهيئة الأجواء لتولي محمد بن سلمان ولاية العهد والملك لاحقا بدل ولي عهد السعودية "محمد بن نايف" ، حيث ستسمح الأزمة الخليجية بإنهاء أي تأثير قَطَري في الساحة الخليجية وعلى مستوى الإقليم، حتى لا تصطدم المملكة بأية معارضة خليجية في حال الانقلاب على "ابن نايف" وإعلان "ابن سلمان" ولي العهد الجديد، الأمر الذي يعني أن الأزمة الحالية لها رهانات على المستوى الداخلي بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن نتائجها ستكون لها تبعات على موازين القوى والصراع على الحكم بين أجنحة العائلة الحاكمة في السعودية، هذا الارتباط بين الأزمة الخليجية والصراع على السلطة في السعودية يعتبر عاملًا مُؤَجِّجًا للأزمة، لأنه يحوّلها إلى صراع من أجل البقاء بالنسبة لبعض الأطراف [1].
3. **إشكال الزعامة الإقليمية** : وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ لب الخلاف القطري السعودي بالأساس هو التنازع حول الزعامة الإقليمية، الذي برز من خلال[2]:

---

[1] نور الدين أسويق، **الموقف المغربي من الأزمة الخليجية: المحددات الرئيسية والسيناريوهات الممكنة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/08/30 ، تاريخ التصفح 2018/03/25، http://studies.aljazeera.net/ar/reports

[2] مسيح الدين تسعديت، **الخلاف القطري- الخليجي: مشكلة زعامة إقليمية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/10/18 ، تاريخ التصفح: 2018/03/10، http://democraticac.de/?p=50141

- **السياسة الخارجية النشطة لقطر:**

تميّزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995 بالحركية والمرونة ومحاولة بناء علاقات إقليمية ودولية متينة، منذ تولي الشيخ" حمد بن خليفة آل ثاني "السلطة بعد الإطاحة بوالده في انقلاب يوصف" بالأبيض"، قرر وضع تصورا لمستقبل الدور القطري داخليا وخارجيا، وأدرك أنه يتعين على قطر الصغيرة الحجم رسم مسار جديد يحقق لها" البقاء "لضمان أمنها و تجاوز هاجس الحجم ويسمح لها بضمان استمرار نموها الاقتصادي واستثماراتها الضخمة و يمكنها من" التمدد "لتأكيد مكانتها في موازين القوى الإقليمية [1].

فأقامت قطر علاقاتٍ متينة مع تركيا، وإسرائيل، وإيران، وكذا الولايات المتحدة وروسيا والصين وغيرها، وهو ما صارت المملكة تعتبره منافسة لها أمام العديد من حلفائها الإستراتيجيين، لاسيما بعد استضافتها أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة في '' العُديد''، وقد ازداد الأمر حدة بعد مؤازرة قطر للثورات العربية، ثم معاداتها لحملة الثورات المضادة التي قادتها المملكة، في الوقت الذي رأت حلفاءها الإستراتيجيين يتخلون عنها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ظلت العلاقات معها تتمحور ولأكثر من ستين سنة حول ضمان الطاقة، وتأمين المنطقة.

- **انحسار المد السني في المنطقة:**

بعد العدوان الأمريكي- البريطاني على العراق، والإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين، ثم تولي الشيعة لمقاليد الحكم ازدادت مخاوف المملكة من التوسع الشيعي في المنطقة، وقد بدأت ترى تلك الشكوك تتأكد بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية في العهدة الثانية للرئيس السابق "باراك أوباما" مرحلة المفاوضات مع إيران من أجل تسوية الملف النووي، وهكذا صارت كل صلة بالحركات السياسية التي تتلقى الدعم الإيراني تعد تهديدا للمملكة العربية السعودية بل والتواجد السني في المنطقة [2].

فعلاقة قطر بإيران ومساندتها لحركة حماس الفلسطينية المدعمة إيرانيا، تراه المملكة عرقلة لمسار السلام الذي تعتبر المسؤولة والقادرة على رعايته، كما أن مساندة إيران لهذه الحركة جعل من المملكة تعارض أي دعم لها باعتباره يعزز النفوذ الشيعي في الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة،كما أنّ انقسام المعارضة

[1] فاطمة مساعيد، **مستقبل الدور الإقليمي في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد: 11، جوان 2014)، ص: 33.

[2] نور الدين أسويق، مرجع سبق ذكره.

السورية على نفسها بين موال لقطر وآخر للسعودية، بغض النظر عن الفئات الأخرى، استهجنته المملكة العربية السعودية كثيرا، باعتبار الاختلاف في المواقف معها يهدد الأمن الإقليمي.

- **الشعور بأحقية الريادة الإقليمية:**

بعد زوال القوة العراقية على إثر العدوان الأمريكي- البريطاني سنة 2003، وتراجع الدور المصري منذ ثورة 25 جانفي 2011 أصبحت المملكة العربية السعودية ترى نفسها الأجدر بالريادة الإقليمية، ومن ثمة صارت الأدوار التقدمية لدولة قطر سواء من خلال مواقف سياستها الخارجية، أو الآراء التي تبثها قناة الجزيرة، كلها تهديدات في إدراك صانع القرار السعودي، فمساندة قطر للثورات الشعبية مثلا أعتبر تهديدا مباشرا للعائلات الملكية القابعة على عروش العديد من الدول الخليجية [1].

ثالثا: انعكاسات الأزمة الخليجية القطرية:

من المبكر الحديث عن الآثار الشاملة والمحتملة للأزمة الخليجية خاصة وأن تفاعلاتها لا تزال مستمرة، ومع ذلك يمكن رصد بعض الانعكاسات:

- اتجاه قطر بعد عزلها خليجيا إلى تعزيز العلاقات التعاونية التركية وقبول المساعدة من تركيا وإيران، تعهد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي "بوب كوركر" في 2017/06/26 بعرقلة صفقات السلاح للخليج حتى تحل أزمة الحصار المفروض على قطر وطالب دول المنطقة ببذل الجهود لمحاربة الإرهاب وصرح أنه سيسحب موافقته على مبيعات السلاح الأمريكي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حين إيجاد حل للأزمة .
- توقيع قطر لاتفاقية شراء مقاتلات أف 15 ضمن صفقة تقدر بـ 12 مليار دولار 72 مقاتلة بتاريخ 14 /2017/06 الذي من شأنه يؤثر على سياسة التسلح المشتركة.
- إجراء مناورات عسكرية لسفينتين من القوات البحرية الأمريكية القطرية بتاريخ 16 /2017/06.
- صمت مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية أمام الأزمة وعدم القيام بدور فعال.
- التأثير على عدم استقرار المنطقة وإعطاء الفرصة للصراعات الإقليمية[2].

[1] مسيح الدين تسعديت، مرجع سبق ذكره.

[2] سامية بن يحي، **تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/08/31، تاريخ التصفح: 2018/03/11، http://democraticac.de/?p=48796

- التأثيرات الاقتصادية خاصة على السوق الخليجية المشتركة.
- التأثير على المكاسب المشتركة وسياسات التعاون.
- التأثير على استقرار مجلس التعاون الخليجي[1].

ثالثا : سياقات الأزمة الإقليمية والدولية :

لقد دخلت منظومة العلاقات الإقليمية عصرًا جديدًا منذ وصول الملك "سلمان بن عبد العزيز آل سعود" إلى الحكم في المملكة العربية السعودية في يناير/ كانون الثاني من العام 2015، وذلك لأسباب ومتغيرات عديدة، قد يكون من أهمها شخصيته الحازمة وإرادته القوية بأن تستعيد الرياض دفَّة القيادة مجددًا بعد أن ابتعدت عنها لوهلةٍ من الزمن، وذلك بسبب الفراغ الذي أحدثته المتغيرات التي عصفت بالمنطقة منذ سقوط بغداد في أبريل/ نيسان من العام 2003 بعد الغزو الأميركي للعراق، مرورًا بأحداث ما يُعرف بالربيع العربي التي اجتاحت عددًا من دول المنطقة، وغياب عددٍ من الدول العربية الكبرى مثل مصر وسوريا عن المشهد بسبب حالة عدم الاستقرار التي خلقتها تلك الأحداث ولا تزال، وصولًا إلى تأثر بعض دول الخليج بنفحات رياح الربيع العربي وكذلك بسبب تدخل إيران في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة، لاسيما تلك المحاذية للمملكة العربية السعودية كالبحرين واليمن والعراق، ما أدّى إلى خلق حالة من الفوضى في بعض مناطق الإقليم الشرقي للسعودية.

لقد دفعت تلك الحالة من عدم الاستقرار في المنطقة وغياب –أو تغييب– عواصم القرار العربي عن المشهد إلى فراغٍ وجَب ملؤه ولو بشكلٍ مؤقت من قبل قوىً متوسطة وأحيانًا صغيرة إلى أن عاد الفاعل السعودي قويًا ومتصدرًا المشهد وفارضًا نفسه كقوة إقليمية لا غنى عنها لإحداث التوازن الضروري في المنطقة.

إنَّ أحد الأسباب الهامة الأخرى التي أحدثت هذا التغيير في تشكل منظومة علاقات إقليمية جديدة منذ وصول الملك سلمان إلى الحكم هو وصول الجيل الشاب، جيل أحفاد الملك المؤسس "عبد العزيز آل سعود" إلى طليعة الصفوف الأولى في هرم السلطة السعودية، ونعني هنا وصول المحمدان: "الأمير محمد بن[2] نايف" ولي العهد وزير الداخلية و"الأمير محمد بن سلمان" ولي العهد وزير الدفاع، وصعود نجم الأخير بعد أن

[1] نفس المرجع السابق.

[2] جمال عبد الله، مرجع سبق ذكره.

أصبح عرَّاب الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية 2030، التي تقوم على مبدأ تنوع مصادر الدخل وبناء اقتصاد المعرفة.

وانطلاقا من هنا يمكن فهم سرعة التحول الديناميكي الكبير في القضايا ذات الصلة باتخاذ القرار في المملكة العربية السعودية.

كما أن التغير في الإدارة الأميركية بعد وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى رأس السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية غيّرت قواعد اللعبة في المنطقة عمَّا كانت عليه في عهد سابقه "باراك أوباما"، فالرئيس "ترامب" هو ''رجل أعمال'' قبل أن يكون رجل دولة، وبالتالي فإنَّ نظرته إلى العالم تختلف عن نظرة سلفه الرئيس" أوباما" ''الحقوقي والسياسي''، فمن جهة فإن المصالح الاقتصادية للإدارة الأمريكية الجديدة لها الأولوية على المصالح السياسية، ومن جهةٍ أخرى، فإنَّ الآلية التي تتعامل معها الإدارة الأمريكية الجديدة مع دول الخليج مختلفة كليًا عن تلك الآلية التي تعاملت معها إدارة الرئيس"أوباما"، حيث تعاملت إدارة الرئيس "أوباما" بالمجمل مع دول الخليج ككتلة واحدة، أمَّا الإدارة الأمريكية الحالية فيبدو أنها تتعامل مع كل دولة خليجية على حدة " Case by case" [1].

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثاني : محددات أدوار الفواعل المباشرة وغير المباشرة في الأزمة:

يقسِّم الأستاذ في المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية في باريس "صلاح القادري"، مواقف الدول من الأزمة الخليجية الحالية إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول**: المؤيدون للمقاطعة وهم سبع دول، وليست كلها بنفس الدرجة؛ لأن الطرفين الأساسيين، هما :السعودية والإمارات، والبقية "تابعون لا يملكون في القرار ناقة ولا جملًا."
- **القسم الثاني**: الدول المتحفظة التي لم تعلن أي موقف حتى الآن؛ لأنها لا ترغب في خسارة أي طرف من أطراف الأزمة، أو لعدم اهتمامها بالمنطقة.
- **القسم الثالث**: الدول التي دعت للحوار، وبالطبع فليس للجميع القدرة على دفع أطراف الأزمة لطاولة المفاوضات باستثناء الكويت وتركيا لما لهما من علاقات جيدة مع المملكة [1].

المطلب الأول : سلوك وادوار الطرف الخليجي "الدول المقاطعة":

- **السعودية :**

أوضحت السعودية في بيان لها أصدرته أن قراراتها بقطع العلاقات وإغلاق المنافذ أمام قطر، يعود لأسباب تتعلق بالأمن الوطني السعودي، بهدف حماية أمنها الوطني "من مخاطر الإرهاب والتطرف"، ويأتي قرار الرياض الحاسم هذا "نتيجةً للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها السلطات في الدوحة، سراً وعلناً، طوال السنوات الماضية، بهدف شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض للخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، ومنها جماعة الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة، والترويج لأدبيات ومخططات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها بشكل دائم، ودعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة "القطيف" من المملكة العربية السعودية، وفي مملكة البحرين الشقيقة وتمويل وتبني وإيواء المتطرفين، الذين يسعون لضرب استقرار ووحدة الوطن في الداخل والخارج، واستخدام وسائل الإعلام التي تسعى إلى تأجيج الفتنة داخلياً، كما اتضح للمملكة العربية السعودية الدعم والمساندة من قبل السلطات في الدوحة لميليشيا الحوثي الانقلابية، حتى بعد إعلان تحالف دعم[2] الشرعية في

[1] نور الدين أسويق، مرجع سبق ذكره.

[2] حسني عماد حسني العوضي ، **روسيا والأزمة القطرية – الخليجية: الفرص والتحديات والمصالح الجيوإستراتيجية**، المركز العربي الديمقراطي ، 2017/06/15 ، تاريخ التصفح: 2018/03/01، http://democraticac.de/?p=47162

اليمن وأوضحت السعودية أن قطر "دأبت على نكث التزاماتها الدولية، وخرق الاتفاقيات التي وقعتها تحت مظلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتوقف عن الأعمال العدائية ضد المملكة، والوقوف ضد الجماعات والنشاطات الإرهابية، وكان آخر ذلك عدم تنفيذها لاتفاق الرياض".

- **الإمارات :**

أكدت الإمارات أن قراراتها جاءت بناء على استمرار السلطات القطرية في سياستها التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة والتلاعب والتهرب من الالتزامات والاتفاقيات، فقد تقرر اتخاذ الإجراءات الضرورية لما فيه مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي عامة والشعب القطري الشقيق خاصة، وشددت الإمارات على التزامها التام ودعمها الكامل لمنظومة مجلس التعاون الخليجي والمحافظة على أمن واستقرار الدول الأعضاء، وتأييدها لقرارات السعودية والبحرين المماثلة.

وذكرت أبوظبي أنها تتخذ هذا الإجراء الحاسم نتيجة لعدم التزام السلطات القطرية باتفاق الرياض لإعادة السفراء والاتفاق التكميلي له 2014 ومواصلة دعمها وتمويلها واحتضانها للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والطائفية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وعملها المستمر على نشر وترويج فكر تنظيم داعش والقاعدة عبر وسائل إعلامها المباشر وغير المباشر، وكذلك نقضها البيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأميركية بالرياض 2017/5/21م لمكافحة الإرهاب الذي اعتبر إيران الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين والمطلوبين أمنياً على ساحتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول، واستمرار دعمها للتنظيمات الإرهابية، مما سيدفع بالمنطقة إلى مرحلة جديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها وتبعاتها.

- **البحرين :**

عللت البحرين قرارها بقطع العلاقات مع قطر بإصرار الدوحة على المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها والاستمرار في التصعيد والتحريض الإعلامي، ودعم الأنشطة الإرهابية المسلحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى في البحرين، في انتهاك صارخ لكل الاتفاقيات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي، من دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بثوابت العلاقات الخليجية والتنكر لجميع التعهدات السابقة، وشددت المنامة على أن[1]

[1] المرجع نفسه.

القرارات تأتي "حفاظاً على أمنها الوطني"، مضيفة أن "الممارسات القطرية الخطيرة لم يقتصر شرها على مملكة البحرين فقط، إنما تعدته إلى دول شقيقة، أحيطت علما بهذه الممارسات التي تجسد نمطا شديد الخطورة لا يمكن الصمت عليه أو القبول به، وإنما يستوجب ضرورة التصدي له بكل قوة وحزم"، وختمت مذكرة بأن حكومة الدوحة تستمر في دعم الإرهاب على جميع المستويات والعمل على إسقاط النظام الشرعي في البحرين.

- **مصر:**

أعلنت مصر أن قرار قطع العلاقات يأتي في ظل إصرار الحكم القطري على اتخاذ مسلك معادٍ لمصر، وفشل كافة المحاولات لإثنائه عن دعم التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم الإخوان، وإيواء قياداته الصادر بحقهم أحكام قضائية في عمليات إرهابية، استهدفت أمن وسلامة مصر، بالإضافة إلى ترويج فكر تنظيم القاعدة وداعش ودعم العمليات الإرهابية في سيناء، فضلاً عن إصرار قطر على التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ودول المنطقة بصورة تهدد الأمن القومي العربي، وتعزز من بذور الفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس، يستهدف وحدة الأمة العربية ومصالحها [1].

وبتاريخ 22 يونيو 2017م سلمت الكويت لقطر قائمة بمطالب الدول الأربعة "السعودية و الإمارات و البحرين و مصر" ، وأمهلت الدول الأربع قطر 10 أيام لتنفيذها ، وخلصت المطالب فيما يلي:

1. إغلاق قناة الجزيرة.
2. قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران.
3. إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة.
4. قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش[2].

[1] المرجع نفسه.

[2] أيمن الزيني، **تداعيات الأزمة القطرية علي مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/21، تاريخ التصفح: 2018/03/02، http://democraticac.de/?p=47902.

5. امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.
6. تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية.
7. وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا.
8. تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة، من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعما منها.
9. التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع مع قطر.
10. أن تلتزم قطر بان تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة، بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل أتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي 2014.
11. تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم.
12. إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.
13. أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات [1].

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثاني : سلوك وادوار الطرف القطري :

أصدرت الخارجية القطرية يوم الاثنين 5 يونيو/حزيران بياناً رسمياً، ردت فيه على قرار السعودية ومصر والإمارات والبحرين بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وأعربت الخارجية القطرية في بيانها الرسمي عن أسفها لقرار قطع العلاقات، مشيرة إلى أن الإجراءات التي تلته "غير مبررة"، وتابعت، قائلة "قرار قطع العلاقات قائم على مزاعم وإدعاءات لا أساس لها من الصحة".

ومضت، قائلة إن "الدوحة ستسعى لإفشال محاولات التأثير على المجتمع والاقتصاد القطري، كما أن القرارات لن تؤثر على الحياة الطبيعية للمواطنين والمقيمين"، كما أعربت بصورة منفصلة عن أسفها على قرار السعودية والإمارات والبحرين قطع العلاقات، مشيرة إلى أن الدول الثلاث لم يجدوا بهذه المرحلة أهم من التعرض لقطر، وقالت أيضا إنه "لا وجود لمبررات شرعية للإجراءات المتخذة بالتنسيق مع مصر، والتي الهدف منها فرض الوصاية على قطر، وهذا انتهاك لسيادتها وأمر مرفوض قطعيا"، وأكدت الخارجية القطرية أن إجراءات قطع العلاقات تمثل سعيا مكشوفا، يؤكد التخطيط المسبق للحملات الإعلامية، التي تضمنت الكثير من الافتراءات[1].

وأضافت بأن قطر عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي وملتزمة بميثاقه وتحترم سيادة الدول الأخرى ولا تتدخل في شؤونها الداخلية كما تقوم بواجباتها في محاربة الإرهاب والتطرف.

- **ردود الطرف القطري على مطالب دول الحصار:**

خلص رد قطر على مطالب دول الحصار فيما يلي:

أولا: بخصوص خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران فإن قطر ستلتزم بذلك إذا التزمت به جميع دول الخليج، بل وتطالب قطر بقطع كل العلاقات مع إيران بما فيها العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري، فهل تستطيع هذه الدول قطع علاقاتها مع إيران وعلى رأسها الإمارات و إعادة 800 ألف إيراني يقيمون على الأراضي الإماراتية كون إيران العدو الأول لدول الخليج حسب تصورهم، كما أنه لا يوجد أي عناصر لها علاقة بالحرس الثوري الإيراني على الأراضي القطرية كما جاء بالطلبات الكيدية التي يقصد بها تشويه سمعة قطر[2].

[1] حسني عماد حسني العوضي، مرجع سبق ذكره.

[2] أيمن الزيني، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: أما بخصوص القاعدة العسكرية التركية فالأتراك مسلمون من أهل السنة والجماعة، وهم سند للأمة الإسلامية، وكل الدول الخليجية توجد بها قواعد أجنبية لحمايتها، ولا يوجد في ميثاق دول مجلس التعاون ما يمنع إقامة هذه القاعدة، وقطر مستعدة لإغلاق هذه القاعدة وغيرها إذا كان هناك قرار مماثل لدول مجلس التعاون بإغلاق القواعد التي على أراضيها.

ثالثا: قطر ليست لها علاقة بأي من التنظيمات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة وهي عضو فعال في التحالف الدولي لمحاربة هذه التنظيمات ومن يدعي غير ذلك ولديه دليل على خلاف هذا القول فليأت به، أما جماعة الإخوان المسلمين فهي جماعة لم تصنفها الأمم المتحدة ضمن الجماعات الإرهابية، وهي جماعة لها تمثيل سياسي واجتماعي ومعترف بها في أغلب الدول العربية والإسلامية، كما يطالب شعب قطر بوضع جماعة "الحوثي" والحشد الشعبي العراقي بكل ميليشياته من ضمن الجماعات الإرهابية وكذلك "عفاش" وابنه و"حفتر" وابن "القذافي" و"دحلان" وكل الهاربين من دولهم والمنتمين حاليا إلى عصابات الإجرام ضد المسلمين والمقيمين بالإمارات، وعدم إيوائهم أو دعمهم، والتزام المحاصرين بالاعتراف بحكومات الدول الشرعية بليبيا وغيرها حسب الأمم المتحدة ووقف العدوان عليها ووقف دعم الخارجين عليها.

رابعا: قطر لا تمول الإرهاب بأي شكل من الأشكال وهذه شبهات تلصقها الدول المحاصرة بقطر ليس عليها دليل، ثم إن قطر غير ملتزمة بقوائم الثلاثي المحاصر لها بشأن المنظمات والكيانات الإرهابية، إلا أن قطر ملتزمة بقوائم الأمم المتحدة فقط.

خامسا: لكل دولة من دول العالم سيادة ودستور تلتزم به وتشريعات آمرة، إضافة إلى التزاماتها الدولية بما يتعلق باللجوء السياسي وحماية حقوق الإنسان لذلك فإن دولة قطر لن تستجيب لطلبات الدول المحاصرة فيما تصنفه هي أنه إرهاب بسبب أحقاد وخلافات أيديولوجية وسياسية ولن تسلم أو تتخذ أي إجراءات بحق السياسيين أو المسلمين السنة المستضعفين المقيمين على أراضيها بقصد تشفية صدور الحاقدين من الطغاة والليبراليين والصوفية الحاقدين [1].

[1] المرجع نفسه.

سادسا: المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية بأي دولة تخضع لقوانين محلية ليس لأي من الدول الاعتراض عليها أو منعها مادامت تسير ضمن منهجية موضوعية، ثم إن هذه المطالبة تستدعي مطالبة قطر الدول المحاصرة غلق قنواتها الفضائية معاملة بالمثل ومن باب المساواة وعلى رأسها قناة العربية وسكاي نيوز والحدث أم بي سي والقنوات المصرية كونها قنوات مبتذلة وتحرض على الإسلام وتستهزئ بالمسلمين وتشوه صورة الإسلام وتعظم أعداء العروبة والإسلام وعونا لأعداء الله.

سابعا: قطر لم ولن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول الخليج كما هو حال الإمارات مع قطر والكويت والتحريض عليهما واتهامهما بالإرهاب وكذلك تدخلها بالشؤون الداخلية لسلطنة عمان إستخباراتيا والتحضير لانقلاب.

أما ما يتعلق بالتجنيس فهذا أمر سيادي، ينفذ طبقا لدستور وقوانين الدولة، ويتوافق مع العهود والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وجميع الدول تجنس من تشاء حسب قوانينها ومنها الدول الخليجية ولا اعتراض عليها، وقطر لم تجنس من الخليج إلا من لهم أصول قطرية،كما أنه لا توجد اتصالات مع المعارضين للدول الخليجية المحاصرة ولا دعم لهم من قطر ومن يدعي غير ذلك عليه تقديم الدليل.

ثامنا: طلب تعويضات من قطر عن الضحايا والخسائر وما فات من كسب للدول المحاصرة، هذا ادعاء قائم على غير أساس وليس له وجود في الواقع حيث إن دولة قطر لم ترتكب بحق الدول المحاصرة أي حماقة مثلما ارتكب في حقها من حصار وحرب اقتصادية واجتماعية وسياسية جائرة يتطلب تعويضها عن خسائرها وما فاتها من كسب وليس العكس.

تاسعا: التزمت قطر باتفاقيتي الرياض 2013 و2014 ومن يدعي بأنها لم تلتزم يقدم دليله ولا يأتي بأقوال مرسلة، أما إلغاء شبهة أن قطر لا تلتزم بالأمن العربي والخليجي فهذا افتراء وادعاء لا سند له من الواقع، بل الواقع يشهد أن هناك دولة أنفقت مليارات لتقويض السلم والأمن الخليجي بدعمها لكل من يحارب أهل السنة والجماعة في الخليج أو الدول العربية والإسلامية.

عاشراً: قطر ملتزمة بدستورها ومواثيق الأمم المتحدة ومعاهداتها واتفاقياتها بشأن اللاجئين السياسيين وعدم تسليمهم لدول تفتقد للعدالة وتعرضهم للتعذيب والقتل كونها دولا دكتاتورية لم ترحم شعبها من التعذيب [1].

[1] المرجع نفسه.

- **ملامح إستراتيجية قطر في الأزمة:**

أولاً: نظرت قطر إلى الحصار كمحاولة لعزلها دولياً، ولم ترد بالانسحاب أو الانغلاق على نفسها، أو إعلان تعرّضها لمؤامرة دولية كحال دول عربية عديدة، عند تعرّضها لضغوط داخلية وخارجية، بل ردّت بخطاب وحركة دبلوماسية، تؤكد انفتاحها دولياً وتوثيق علاقاتها بدول العالم.

ثانياً: حتى الولايات المتحدة التي شارك رئيسها خطابياً في الحملة على قطر، رفضت الحكومة القطرية الوقوع في فخ استعدائها، بل حرصت على تأكيد تحالفها معها نوعاً من مواجهة الضغوط عليها. في هذا السياق، برزت تصريحات وزير الخارجية القطري السابق، الشيخ حمد بن جاسم، لوسائل الإعلام الأميركية في زيارته الولايات المتحدة في بداية الأزمة، حيث قال إن سياسات قطرية تبدو مثيرة للجدل، كاستضافة حركة طالبان، تمت بمشورة الولايات المتحدة نفسها، وضمن إستراتيجيتها.

ثالثاً: لم تكتفِ الدبلوماسية القطرية بالتحرّك أميركياً، بل حرصت على التحرّك دولياً على محاور مختلفة، وخصوصاً على المحور الأوروبي الحليف للولايات المتحدة، من دون أن تتبنّى خطاب مواجهة أو استفزاز للحليف الأميركي ورئيسه الغاضب. وهنا أظهرت تحركات وزير الخارجية الألماني نوعاً من التوازن الأوروبي للدور الأميركي المتسرع في بداية الأزمة، حتى تغير الدور الأميركي تباعاً ببروز دور وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، المعادل لتسرّع ترامب وهجومه على قطر.

رابعاً: ركّزت قطر، في خطابها، على ما أسماه وزير خارجيتها، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، المنهج المنطقي أو القانوني أو المتعارف عليه في العلاقات الدولية، حيث نظر إلى الحصار نوعاً من فرض منطق القوة، في مقابل تغليب منطق القانون وحل الصراعات بالطرق السلمية والدبلوماسية والقانونية المتعارف عليها. ففي المنازعات القانونية، وهي الأكثر تنظيماً وعقلانية، يبدأ كل طرف بتقديم شكواه مدعومة بإثباتات، وينتظر تحقيقاً جادّاً وحكماً عادلاً من جهة محايدة، حتى يحصل على حقه. في المقابل، تخطت دول الحصار عملية التحكيم المنطقية من البداية، وسعت إلى فرض حكمها على قطر من دون أدلة أو وساطة أو انتظار رد قطري. وقد أكد وزير الخارجية القطري على هذه النقطة بشكل متكرّر، وهو منطق تبنته الدول الأوروبية ثم أميركا تباعاً، ووصف بالعقلانية [1].

[1] علاء بيومي، **عن الإستراتيجية القطرية في الأزمة الخليجية**، العربي الجديد، 2017/07/29، تاريخ التصفح: 2018/03/25،
https://www.alaraby.co.uk/opinion

خامساً: برز خلال الأزمة تفعيل قطر للدبلوماسية الحقوقية، والتي ركّزت على إبراز الانتهاكات التي تسبب فيها الحصار وتبعاتها على حقوق المواطنين المختلفة، وكذلك رفضت من منطلق حقوقي قمع الحريات والإعلام، وتسليم المعارضين كما طالبت دول الحصار. وفي هذا السياق، أرسلت قطر ممثلين عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومجلس الشورى القطري للتحدّث في الخارج، كما استضافت مؤتمراً دولياً للدفاع عن قناة الجزيرة وحرية وسائل الإعلام [1].

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة :

اعتبر الدارسون و المحللون السياسيون أن الأزمة الخليجية القطرية واحدة من بين أهم التغيرات الكبرى التي عصفت بالشرق الأوسط ، نظرا للأهمية القصوى للمنطقة العربية بالنسبة للقوى الكبرى – مع اختلاف هامش هذه الأهمية من قوة لأخرى ومن مرحلة زمنية لأخرى- سواء من حيث ارتباط بعض من المصالح الإستراتيجية لهذه القوى بالمنطقة أو من حيث تأثيرها الأساسي في معادلة توازن القوى الدولية، وقد تفجرت الأزمة تعبيرا عن سرعة التحولات الإستراتيجية في المنطقة ، وفيما يلي سنقدم قراءة للمشهدين الإقليمي و الدولي من خلال رصد أهم المواقف و الأدوار الإقليمية و الدولية:[1]

أولا : المواقف الإقليمية :

يمكن رصد المشهد الإقليمي من خلال ما تضمنه من أهم أدوار الفاعلين الإقليميين تجاه الأزمة ونذكر منهم :

- **الكويت:**

بادرت الكويت بتاريخ 2017/06/05 وهو نفس تاريخ بداية الأزمة، إلى الطلب من أمير قطر تميم بن حمد إلى عدم التصعيد وإتاحة الفرصة لاحتواء التوتر في العلاقات بين الأشقاء حيث توجه أمير الكويت صباح الأحمد الصباح إلى السعودية لاحتواء الأزمة.

- **سلطنة عمان :**

تعد سلطنة عُمان الدولة العربية التي احتفظت دوماً بعلاقاتها مع أطراف في كثير من نزاعات المنطقة بصرف النظر عن الضغوط الإقليمية والعربية والخليجية.

وفي الأزمة القطرية لم يعلن رسمياً عن وساطة عُمانية، وعلى الرغم من أن عمان كانت لها دور أقل وضوحاً في المفاوضات بشأن الأزمة القطرية من الكويت، فقد نشطت مسقط في القيام بجهود الوساطة في أزمة مجلس التعاون الخليجي [2].

---

[1] منصور أبو كريم، **إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/10/16، تاريخ التصفح 2017/11/10- بتصرف،
http://democraticac.de/?p=50091

[2] واشنطن بوست، **السلطنة الأقدر على حل الأزمة،وهذه أسباب قلقها من دور الإمارات**، قناة العالم، 2017/07/24، تاريخ التصفح: 2018/03/29، http://www.alalam.ir/news/1999251

ورغم أنها تقف موقف الحياد من الأزمة، إلا أنها قامت بفتح خطين ملاحيين من موانيها مع قطر، في خطوةٍ وصفها محللو اقتصاد بالمهمة لما تمثله موانئ عمان من أهمية إستراتيجية لإطلالها على الخليج العربي وقربها من قطر، فيما كشف الرئيس التنفيذي لموانئ قطر "عبد الله الخنجي" خلال اجتماع لشركات الأغذية بغرفة تجارة وصناعة قطر عن تدشين خطين ملاحيين جديدين في سلطنة عمان، حيث سيساهمان هذان الخطان في تعزيز حركة استيراد السلع الغذائية، مضيفًا أنّ العديد من شركات القطاع الخاص العماني أبدت استعدادها لتقديم الدعم اللوجستي للشركات القطرية المستوردة للمواد الغذائية، في الوقت الذي أكدت فيه مصادر مطلعة أن شركات في سلطنة عمان اتفقت على توريد شحنات أغذية إلى قطر [1].

- **تركيا:**

كانت تركيا الدولة محل اهتمام كافة الأطراف منذ الأيام الأولى للأزمة، ليس فقط لأن تركيا تحتفظ بعلاقات وثيقة بكلٍّ من قطر والسعودية، ولكن أيضًا لأن تركيا وقطر وقَّعتا، منذ 2014، اتفاقية لتأسيس وجود عسكري تركي في قطر، وكان واضحًا خلال المرحلة الأولى من الأزمة، التي سبقت قرارات القطيعة والحصار، أن أنقرة تحاول الحفاظ على موقف متزن من جهتي الخلاف، وكان الرئيس "أردوغان" قد أرسل وزير الطاقة التركي والناطق باسم رئاسة الجمهورية إلى كلٍّ من الرياض والدوحة للتوسط واحتواء الأزمة، ولكن الرئيس التركي فوجئ بقيام السعودية والإمارات باتخاذ قرارات المقاطعة بعد ساعات فقط من عودة وفد التوسط التركي إلى أنقرة لتقديم تقريره، وهذا ما أثار غضب "أردوغان" ودفعه والمسؤولين الأتراك الآخرين لإعلان المعارضة القاطعة للإجراءات السعودية والإماراتية والتعاطف مع قطر، واتخاذ قرار فوري بسدِّ حاجات قطر من السلع الاستهلاكية التي يمكن أن تتأثر بإغلاق الحدود السعودية–القطرية .

[1] احمد طالب، **كل ما قد تريد معرفته عن الرابحين والخاسرين اقتصاديًّا من الأزمة الخليجية**، ساسة بوست، 2017/06/12، تاريخ التصفح: 2018/03/13 ، https://www.sasapost.com/all-you-might

وقد دفعت المخاوف التركية المتزايدة من أن يُقدِم "محمد بن سلمان ومحمد بن زايد" على خطوات أكثر تصعيدًا بالرئيس التركي "رجب أردوغان"، للطلب من حكومته طرح اتفاقية التعاون العسكري مع قطر للنقاش في البرلمان التركي بتاريخ 07 يونيو/حزيران2017، والتصويت لإقرار الاتفاقية في اليوم نفسه، وكانت قد هُيِّئت القاعدة العسكرية التركية في قطر بالفعل من قبل، وكان عدة مئات من الجنود الأتراك قد تمركزوا فيها، ولكن البنية التحتية لاستقبال قوة برية وجوية من خمسة آلاف جندي لم تكن جاهزة بعد، ولذا فمجرد أن وافق البرلمان التركي على نشر القوات في قطر توجه عدد من الفنيين العسكريين الأتراك للعمل مع نظرائهم القطريين من أجل وضع التجهيزات الضرورية للقاعدة، وبتاريخ 18 يونيو/حزيران 2017 أعلنت قطر رسميًّا عن بدء وصول طليعة القوة التركية المفترض تمركزها في قطر [1].

بالرغم من أن اتفاقية التعاون العسكري التركية–القطرية* معروفة منذ 2014، إلا أن مناقشة البرلمان التركي وإقراره السريع للاتفاقية رسَّب شعورًا ملموسًا بعدم ارتياح في دول المقاطعة الخليجية الثلاث،على اعتبار أن التوقيت يشير إلى انحياز تركي صريح لقطر، علاقات الإمارات بتركيا لم تكن في أحسن أحوالها منذ سنوات، ولكن استياء الرياض من الموقف التركي ربما سيدفع الأوضاع نحو مستوى من التوتر في العلاقات التركية–السعودية، من جهتها، تبدو أنقرة حريصة على إظهار موقف الطرف غير المنحاز، والمصرِّ على القيام بدور الوسيط؛ وهو المعنى الذي حاولت زيارة وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، في منتصف يونيو/حزيران 2017، لقطر والكويت والسعودية أن تحمله، بيد أن هناك الكثير من الشك في ما إن كانت السعودية والإمارات ستوافقان على وساطة تركية [2].

---

[1] **حصار قطر: التقديرات والارتدادات**، تقدير موقف ، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/06/22، تاريخ التصفح : 2017/11/15، http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate

* **اتفاقية التعاون العسكري التركية–القطرية:** هي اتفاقية تعاون عسكري تم التوقيع عليها في 28 أبريل 2014 وبموجبها تم إنشاء **قاعدة الريان و** هي قاعدة عسكرية تركية في قطر، يتواجد في القاعدة 90 جنديا تابعين لفرقة طارق بن زياد التركية برفقة مدرعاتهم، وتستوعب القاعدة 3000 جندي. بحيث تكون مقرّا لتدريبات مشتركة بين تركيا وقطر. وستكون متعدّدة الأغراض وأقر البرلمان التركي الاتفاقية بشكل عاجل خلال الأزمة الخليجية 2017، وطلبت دول المقاطعة من قطر غلق القاعدة وإنهاء التعاون العسكري مع تركيا.

[2] المرجع نفسه.

- **إيران:**

تلقفت إيران الهجمة الإعلامية على قطر منذ بدايتها، باعتبارها فرصةً لتقوية مواقفها في مواجهة السعودية، وبخاصة أنّها عدّت قمة الرياض موجّهة ضدها، كما رأت أنّ الأزمة الخليجية من إفرازات هذه القمة وزيارة "ترامب" السعودية، لذلك بادر الرئيس الإيراني "حسن روحاني"، إلى الاتصال بأمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني" بتاريخ 27 أيار/ مايو 2017، تحدث فيه عن أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج [1].

وقد وجدت إيران في الأزمة الخليجية مصلحة محتملة، أولًا: لإظهار السعودية في موقف المعتدي والقوة الساعية للهيمنة على الجوار، وثانيًا: لأن اندلاع الأزمة الخليجية وضع نهاية لمهرجان التضامن الإقليمي-الأميركي ضدها، كما يضعف موقف المعسكر المؤيّد للثورة السوري،" وربما أمَّل المسؤولون الإيرانيون أنَّ تفاقم الخلافات الخليجية سيساعد إيران على إقامة علاقات أوثق ليس مع قطر وحسب، ولكن أيضًا مع عُمان والكويت، التي باتت تخشى هي الأخرى سياسة الهيمنة السعودية. وليس ثمة شك في أن الموقف الإيراني ترك أثرًا واضحًا على مقاربة الحكومة العراقية للأزمة، ودفع رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي"، لاتخاذ موقف رفض صريح لمقاطعة قطر وحصارها .

- **إثيوبيا:**

تحاول إثيوبيا منذ سنوات تأسيس علاقات وثيقة بدول الخليج العربية وتشجيع الاستثمارات الخليجية، حافظت على موقفها التقليدي بعدم التورط في الخلافات العربية-العربية [2].

- **اليمن:**

أعلنت حكومة اليمن تأييدها للخطوات التي اتخذتها قيادة التحالف العربي بإنهاء مشاركة القوات القطرية وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، وأيضاً حكومة شرق ليبيا أعلنت قطع علاقاتها مع قطر بسبب اعتداءات قطر المتكررة على كرامة الشعب الليبي، بحسب ما صرح به وزير الخارجية "محمد الدايري" في الحكومة المؤقتة المنبثقة شرعيا عن مجلس النواب [3].

---

[1] **المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج إجماع على الحل السلمي وتضارب أميركي**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/06/15 ، تاريخ التصفح: 2018/03/17، https://www.alaraby.co.uk/opinion

[2] **حصار قطر: التقديرات والارتدادات**، مرجع سبق ذكره.

[3] حسني عماد حسني العوضي، مرجع سبق ذكره.

- **الأردن:**

قررت الأردن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع دولة قطر وإلغاء تراخيص مكتب قناة الجزيرة في المملكة، وذلك على إثر الأزمة الخليجية الراهنة بين السعودية ودولة الإمارات والبحرين ومصر من جانب وقطر من جانب آخر [1].

- **دول المغرب العربي :**

عند الحديث عن موقف دول المغرب العربي من الأزمة الخليجية الأخيرة يجب التفريق بين ثلاثة محاور في ذلك، دول المغرب العربي التّي شهدت ما سمي بـ "الربيع العربي" (تونس، ليبيا)، والمحور الثاني ينصرف إلى الدول التّي نجت منه (الجزائر، المغرب، موريتانيا) ، وبالتالي فإنّ المواقف تجاه الأزمة تنطلق من الوضع الدّاخلي التّي تعيشه هذه الدول لتحدد اعتبارا مهما في ذلك، إضافة إلى الارتباطات الإستراتيجية والاقتصادية، وأخيرا قوة كلّ دولة في ميزان القوة الإقليمي في المغرب العربي، و فيما يلي سنستعرض مواقف دول المغرب العربي كمايلي:

- **الجزائر :**

تبدو الجزائر القوة الإقليمية الأكبر في المغرب العربي واضحة في موقفها تجاه الأزمة منطلقة من أهم مبدأ في سياستها الخارجية ويتعلق الأمر "بعدم التدخل في الشؤون الدّاخلية للدول"، مع الدفع للتسوية الدبلوماسية في إطار القانون الدولي، وهي مواقف تدخل ضمن ما سميّ بالدبلوماسية الصامتة، إنّ الموقف الجزائري يجد مبرراته في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية التّي ساهمت في التوسط في عدّة قضايا في إفريقيا والشرق الأوسط الأمر الذّي يؤهلها لأن تكون وسيطا في الأزمة، حيث صرّح وزير الدولة للشؤون الخارجية القطرية سلطان بن سعد سلطان المريخي عقب محادثات أجراها مع وزير الخارجية الجزائري "عبد القادر مساهل"، منتصف جوان/يونيو الفارط بالقول: "إنّ موقف الجزائر من الأزمة الخليجية 'مشرف'، ويمكنها أن تؤدي دور وسيط في الملف".

ومن جهة أخرى يمكن أن تحددّ الاعتبارات الخارجية نسبيا الموقف الجزائري نظرا للارتباطات الإستراتيجية مع الدول الخليجية في السياسة الدولية، وبخاصة ما تعلق بالسوق النفطية التّي تعدّ المملكة العربية السعودية[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] عربي بومدين، **الأزمة الخليجية ومواقف دول المغرب العربي بين المبادئ والمصالح** ، ميدل إيست أونلاين، 2017/07/12 ، تاريخ التصفح: 2018/03/15،
http://www.middle-east-online.com/?id=252339

أحد أقطابها، وتقاطعها مع المساعي الجزائرية "الدبلوماسية النفطية" في إطار منظمة أوبك لإعادة التوازن لأسعار البترول بعد تهاويها سنة 2014، والارتباط مع قطر في سوق الغاز كون قطر والجزائر وروسيا أحد أبرز منتجي هذه الطاقة الحيوية، هذا الأخير الذّي يتحدد بشكل رئيس مع الموقف الأوروبي الإيجابي ودعوته لإنهاء الأزمة وهو بذلك يوازن بين الترويج للمعيارية الأوروبية وضمان مصالحه الإستراتيجية.

- **المغرب :**

أمّا المغرب القوة الثانية الأبرز في الإقليم فإنّ موقفها في الأزمة المتسم بالحياد يخضع لاعتبارين أولهما داخلي وثانيهما خارجي، يتعلق الأول، بالمكوّن الإسلامي للحكومة المغربية الذّي يرجح الكفة لقطر، ويتعلق الثاني، بالعلاقات المغربية –الخليجية المتميزة وبخاصة مع المملكة العربية السعودية وقطر، بالتالي وجدت المغرب نفسها بين محورين الحياد فيه أسلم للمصالح الإستراتيجية المغربية، ويظهر الاعتبار الخارجي أكثر تفسيرا للموقف المغربي على حدّ قول الكاتب المغربي "بلال التليدي" وبخاصة ما تعلق بالمحدد التضامني بين المملكة المغربية والملكيات الخليجية وهو ما عبر عنه العاهل المغربي محمد السادس في خطابه للقمة المغربية الخليجية، والذي تحدث فيه بوضوح عن تحديات مشتركة تهدد الملكيات في الخليج والمغرب في سياق الحراك العربي، ومن جهة أخرى يظهر المحدد الاقتصادي، فمع قوة العلاقات التي تجمع المغرب بالإمارات العربية المتحدة والسعودية والبحرين، فإنّ حجم العلاقات الاقتصادية- المغربية قد تطور بشكل ملحوظ ويتجلّى ذلك في الاستثمارات القطرية في المغرب سنة 2012، فحسب ما صرح به وزير المالية المغربي "محمد بوسعيد" فإنّ الاستثمارات القطرية مثلت سنة 2014 حوالي 12.3 % من الاستثمارات الأجنبية بـ 450 مليون دولار، ويرتبط التشابك الاستراتيجي أيضا بحجم العمالة المغربية في قطر، فحسب تصريح وزير الهجرة المغربي السابق أنس بيرو سنة 2015، في مقر إقامة السفير المغربي في قطر، فقد وقع الطرفان المغربي والقطري على اتفاق يستقطب 15 ألف مغربي ومغربية سنويا للعمل في قطر خلال ثلاث سنوات، والمتوقع أن تصل إلى أكثر 60 ألف مغربي في آفاق 2020.

- **تونس :**

فيما يتعلق بالموقف التونسي من الأزمة الذّي فضل الحياد ينبع من ثلاثة اعتبارات على الأقل في اعتقادنا، أبرزها كون تونس خارجة من آثار الربيع العربي، وبالتّالي ليس من مصلحتها الانحياز لطرف على حساب[1]

[1] المرجع نفسه.

آخر بفعل انشغالها بالبناء الدّاخلي وإعادة ترتيب البيت التونسي، والثاني، يتعلق بكون تونس الديمقراطية الناشئة في المغرب العربي، حيث تريد أن تسوق نفسها كنموذج ناجح للانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، وأخيرا، تتشابه مع الحالة المغربية في المكون الاسلامي بقيادة حركة النهضة الأبرز ضمن مكونات العمليّة السياسية في تونس.

- **ليبيا :**

أما بخصوص الموقف الليبي الذّي فضل قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في صورة حكومة "شرق ليبيا" فإنّ ذلك يعزى للضغط الخليجي بقيادة الإمارات والسعودية على هذه الأخيرة، فضلا على الارتباط الاستراتيجي والدعم المالي بين حكومة "خليفة حفتر" وهذه الدول.

- **موريتانيا :**

وأخيرا، وبخصوص موقف موريتانيا من الأزمة ونهجها خيار قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر فإنّ الأمر يرتبط ارتباطا وثيقا بنقطتين أساسيتين، الأولى، تتعلق بكون موريتانيا الحلقة الأضعف في المغرب العربي، والثانية، تخضع للمصالح الموريتانية مع السعودية على وجه التحديد، هذه المصالح التي تتنوع بين الدعم المالي الاقتصادي والدّعم السياسي للنظام الموريتاني.

انطلاقا من ذلك، فأنّ الموقف الخليجي بقيادة السعودية والإمارات تجاه قطر دفع الدول الأضعف (حكومة شرق ليبيا– موريتانيا) في المغرب العربي للاصطفاف مع الدول المقاطعة، في حين أنّ الدول الأبرز في الإقليم تنطلق من قناعات راسخة في سياستها الخارجية والمثال الأبرز على ذلك الجزائر، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاصطفاف إلى جانب طرف في مواجهة الطرف الآخر على الأقل بالنسبة للدول الأكبر في الإقليم، بل إنّ الأمر يخضع إلى مصالح هذه الدول فيما نطلق عليه بالموازنة في المصالح الإستراتيجية [1].

[1] المرجع نفسه.

ثانيا : المواقف الدولية :

من خلال رصد المشهد الدولي وما تضمنه من أدوار للفاعلين تجاه الأزمة ، فالموقف الدولي الغالب بخصوص الأزمة الخليجية هو موقف الدعوة إلى الحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي من أجل حل الأزمة الراهنة، فقليلة هي الدول التي تبنَّت نفس الموقف السعودي–الإماراتي، الرافض للحوار والساعي لفرض إملاءات على قطر، حيث يمكن استعراض أهم المواقف الدولية كالآتي:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

كان الدور الأمريكي مؤثرا جدا على دول مجلس التعاون الخليجي، فقد رحبت كلا من السعودية والبحرين بتصريحات الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) والتي طالب فيها قطر بوقف تمويل الإرهاب وبشكل صريح، فقد لمح خلال زيارته أثناء إنعقاد قمة الرياض العربية الإسلامية الأمريكية في أواخر آيار 2017، إلى قرار قطع العلاقات مع قطر مصرحا بأنه تلقى معلومات خلال هذه الزيارة (بأن الدوحة تمول حركات ذات أيديولوجية متشددة، كما ذكر في تصريحاته على مواقعه بأن زيارته إلى المملكة العربية السعودية ولقائه بالعاهل السعودي ومسؤولين آخرين (أتت أكلها ، وأن الجميع أشاروا إلى قطر وقالوا بأنهم سيتخذون موقفا حاسما من مسألة التمويل وقد تكون هذه بداية النهاية للإرهاب)[1].

ومن جهة أخرى فقد أجرى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اتصالاً بملك السعودية وأمير قطر مطالباً بحل الأزمة عبر الحوار المباشر والطرق الدبلوماسية.

حيث اتضح أن هناك تضارب في الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الخليجية – البيت الأبيض ووزارة الخارجية والدفاع – ، نظراً لاعتماد الولايات المتحدة على سياسيات خارجية متعددة تنسجم مع تطورات الأوضاع في المنطقة، وحرصها على الحفاظ على الشراكة والمصالح التاريخية الإستراتيجية مع دول الخليج العربي وعدم التضحية بها [2].

من جهة أخرى، كشفت بعض الدوائر المقربة من الرئيس الأمريكي عن وجود اتصالات تجرى لعقد قمة في واشنطن بمشاركة قادة دول الخليج العربي والدول العربية للبحث في طُرق تسوية الأزمة الخليجية وهو ما يعني خطوة في طريق تدويل الأزمة عبر الدبلوماسية الأمريكية لإيجاد الحلول بعيداً عن البيت الخليجي.

[1] نور الدين أوسويق. مرجع سبق ذكره.

[2] احمد سمير القدرة، مرجع سبق ذكره.

فكان الموقف الأمريكي متأرجحا ويلعب على الجانبين والذي أتضح من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين، وأهم ما جاء فيها على لسان وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون) بمطالبة تلك الدول بتخفيف الحصار الذي يفرضونه على قطر والذي وصفه بالعائق أمام الحملة العسكرية التي تقودها واشنطن ضد تنظيم الدولة (تنظيم داعش) والمؤثر سلبا على الشعب القطري.

وعليه فقد بدا موقف الولايات المتحدة الأمريكية في البداية ملتبسًا وغير منسجم، بين المواقف الصادرة عن الرئيس "دونالد ترامب"، الذي يبدو أقرب للموقف السعودي–الإماراتي، ومواقف وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، التي تبدو أكثر توازنًا بين أطراف الأزمة، إلا أن حدة تناقض مواقف مؤسسات النظام الأمريكي خفَّت مؤخرًا لصالح التوازن بدل الانحياز.

- **روسيا :**

برز الموقف الروسي دون تعليق على طبيعة الاتهامات التي وجهتها الدول الخليجية للدوحة، معتبرة أن ما يحدث "شأنا خاصاً بالدول العربية والخليجية "، مع رفضها التعليق على طبيعة الاتهامات التي وجهت لقطر بشأن دعمها للتنظيمات الإرهابية التي تشن عليها القوات الروسية هجمات داخل سوريا، لكنها في الوقت ذاته، أعربت أنها ستدرس بعناية جميع المعلومات عن دعم الدوحة للإرهاب، وقد يرجع التحفظ الروسي على قرار قطع دول عربية وخليجية علاقاتها مع قطر إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي، والاستثمارات القطرية داخل روسيا [1].

- **بريطانيا:**

كان الدور البريطاني إلى جانب قطر، حيث طالبت الحكومة البريطانية دول مجلس التعاون الخليجي بتخفيف الإجراءات المفروضة على قطر وذلك جاء بعد أسبوع من قيام السعودية والإمارات والبحرين بقطع علاقاتها مع قطر حيث جاء ذلك في تصريح لوزير الخارجية البريطاني (بوريس جونسون) بالقول: (أشعر بالقلق بسبب الإجراءات القاسية التي اتخذتها السعودية والإمارات ومصر والبحرين بحق شريك لنا ، مطالبا هذه الدول بالتفاوض لحل الأزمة بينهم) إلا أن بريطانيا رغم مطالبة قطر إليها بالتدخل إلا أنها وقفت على[2]

[1] نور الدين أوسويق، مرجع سبق ذكره.

[2] خلود محمد خميس ، **الأزمة القطرية الخليجية إلى أين قراءة في المشهدين الإقليمي و الدولي** ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2017/07/05 ، تاريخ التصفح: 2017/11/11، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/1166

الحياد من التدخل في الأزمة، فقد طلب الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" وزير الخارجية القطري من الحكومة البريطانية بالتدخل موضحا في تصريحه بأن هنالك جانبان في هذه الأزمة، الأول سياسي حيث قال:(أنا أتفهم أن بريطانيا ستقرر أن تقف على الحياد، لكن الجانب الآخر وهو الجانب الإنساني فالإجراءات التي اتخذت غير قانونية ونحن نعتقد أن بريطانيا ستتصرف فيه طبقا لمبادئها).[1]

- **فرنسا :**

برز موقف فرنسا من خلال دعوتها إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار، إذ أعرب الرئيس "ماكرون" عن تأييد بلاده لكلّ المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة، وأبدى بيانٌ صادرٌ عن الرئاسة الفرنسية عزم باريس على القيام بمساعٍ وجهودٍ من خلال التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة.

- **ألمانيا :**

بدا الموقف الألماني من الأزمة الخليجية منذ اندلاعها صريحًا وواضحًا، إذ طالب وزير الخارجية الألماني، "غابرييل زيغمار"، بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر، لأنه يضرّ جهود محاربة الإرهاب، وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزءٍ منه، ردة فعلٍ على سياسات الرئيس "ترامب" في منطقة الخليج وتجاه الاتحاد الأوروبي، حيث أخذت ألمانيا تحاول القيام بدورٍ أكثر فاعلية دوليًا من خلال البوابة الأوروبية، خصوصا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفوز "إيمانويل ماكرون" برئاسة فرنسا [2].

- **إسرائيل:**

جاء الموقف الإسرائيلي من الأزمة الخليجية على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان"، الذي اعتبر أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر مع قطر يُمثل "فرصة" ذهبية لإسرائيل لتعزيز التعاون بين الدول العربية في الحرب على الإرهاب، حيث يعطي هذا التصريح دلالة واضحة لتأييد إسرائيل الموقف السعودي والإماراتي والبحريني والمصري بشكل خاص تجاه قطر ووقوفها إلى جانبهم، ووقوفها ضد قطر على الرغم من طبيعة العلاقات الإسرائيلية القطرية، حيث يأتي هذا الموقف في سياق تعزيز المصالح والأهداف الإسرائيلية بما يخدم ويحافظ على الأمن القومي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط في ظل بيئة إقليمية تشهد العديد من الاضطرابات والتحديات وتنامي الإرهاب [3].

---

[1] خلود محمد خميس ، مرجع سبق ذكره.

[2] تقدير موقف، مرجع سبق ذكره.

[3] احمد سمير القدرة ، مرجع سبق ذكره.

- **جامعة الدول العربية :**

تعد جامعة الدول العربية التنظيم العربي الأم الذي يضم في عضويته جميع الدول العربية، بما فيها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نفسه، فضلا عن أن العضوية في جامعة الدول العربية تسبق من ناحية أخرى، عضوية مجلس التعاون الخليجي بزمن طويل، وهي حقيقة ينبغي أن يذكرها الجميع بأن الجامعة العربية هي الأصل وأن مجلس التعاون الخليجي هو الفرع [1].

وقد أعربت الجامعة في موقفها تجاه الأزمة عن استعدادها لرأب الصدع العربي، حيث أدلى أمينها العام "أحمد أبو الغيط" إنَّ الجامعة مستعدة للعمل بالتنسيق مع جميع الدول الأعضاء من أجل رأب الصدع العربي على أسس سليمة، بما يفتح الطريق أمام تنفيذ التوافقات والقرارات العربية المتعلقة بالتصدي للتطرف ومكافحة الإرهاب بشكل شامل.

كما الأمين العام اقترح التزامين لتجاوز تلك الأزمة، أولهما تنفيذ التفاهمات التي سبق التوصُّل إليها عام 2014 حتى يتم استعادة المسار الطبيعي في العلاقات بين الدول الشقيقة، والثاني التزام الدول الأعضاء بالجامعة العربية بالمبادئ الأساسية التي يكرسها ميثاق الجامعة وكافة قرارات القمم العربية، وأعرب عن أسفه[2] لأن تصل الأمور إلى هذه النقطة بين عدة دول عربية، مشيرًا إلى أنَّه معني بشكل كبير بتداعيات هذه الخلافات على العمل العربي المشترك ومنظومته، لافتًا إلى أنَّه يحدوه الأمل من موقعه كأمين عام للجامعة بأن يتم تجاوز هذه الأزمة الخطيرة في القريب صيانة للأمن القومي العربي من التهديدات التي يتعرض لها [3].

---

[1] حسن نافعة، **جامعة الدول العربية وأزمة حصار قطر**، الوطن، 2017/07/26، تاريخ التصفح: 2018/03/10، http://www.al-watan.com/Writer/id/660

[2] أحمد علاء، **الأزمة الخليجية من يقود الوساطة**، مصر العربية، 2017/06/06، تاريخ التصفح: 2018/03/10، http://www.masralarabia.com

[3] المرجع نفسه.

مما سبق ، يمكن أن نستخلص أنه على الرغم من الحملة الإعلامية الشديدة والجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها دول الحصار الخليجية للحصول على دعم إقليمي ودولي لمحاصرة قطر، فإنّ النتائج جاءت هزيلة، فلم تنضمّ إلى الحصار إلا دولٌ هامشية، جرى ترغيب بعضها وتهديد بعضها الآخر، بينما رفضت الانضمام إلى حملة مقاطعة قطر حتى الدول التي كان يُعتقد أنّ تأييدها مضمونٌ، مثل المغرب والصومال والسودان.

أما الدول الإقليمية والدولية الكبيرة فقد آثرت اتخاذ مواقف أكثر توازنًا، وأجمع أكثرها على دعوة أطراف الأزمة إلى حلها عبر الحوار، فيما عرض بعضها الآخر الوساطة، وقد شكّلت هذه المواقف عامل ضغطٍ –على دول الحصار، فأخذت تتراجع عن بعض إجراءاتها العقابية، وخصوصا التي شملت الشعوب الخليجية، وشكّلت مصدر إحراجٍ كبيرٍ لها، إنّ هذه المواقف الإقليمية والدولية إن لم تؤدّ إلى إيجاد حلٍ للأزمة، فإنها ستشكل على الأرجح كابحًا لأي إجراءات تصعيدية ضد قطر.

المبحث الثالث : تأثيرات الأزمة الخليجية القطرية على التوازنات الإقليمية والدولية :

حسب تقديرات الدارسين والمحللين السياسيين للأزمة الخليجية الراهنة فإن منطقة الخليج العربي تمر بأزمة سياسية ذات أبعاد كبيرة، سواء علي صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط فيما بينها ، أو علي صعيد التوازنات السياسية في المنطقة ،وسواء مع الدول المعادية لها كإسرائل، أو دول الجوار التي تسعي جاهدة لبسط نفوذها السياسي علي المنطقة مثل تركيا وإيران، وذلك كأثر مباشر للتداعيات التي ترتبت علي أزمة الدول العربية الأربع – السعودية والبحرين والإمارات ومصر – مع قطر.

المطلب الأول : تأثيرات الأزمة على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مستقبل مجلس التعاون :

أولا: تأثيرات الأزمة على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي:

❖ **التداعيات الجيوسياسية :**

- **تصدع الجبهة الخليجية :**

وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك، وبحسب تقديرات بعض المحللين و الخبراء السياسيين فإنه وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أن قطر من الآن فصاعدًا لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكِّلون تهديدًا لأمنها الوطني، ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبدًا عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان، ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية.

- **نصر سياسي لإيران :**

الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها، حيث إن الأزمة الخليجية الحالية أدَّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض[1]

[1] ناصر التميمي، **الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/08/17 ، تاريخ التصفح: 2017/11/11، http://studies.aljazeera.net/ar/reports

للتصدي لما تعتبره تزايدًا في خطر النفوذ الإيراني، كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الإستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين، الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول .

- **إضعاف الدور السعودي :**

إن التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة، لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها، وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة .

- **تراجع مصداقية واشنطن :**

أظهرت الأزمة الخليجية بشكل جلي أن وجود القواعد الأميركية غير كاف لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوَّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي، هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها، الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسها [1].

- **إخفاق استراتيجي :**

منذ مرور ما يقارب الشهر على بدء الحملة ضد قطر، بدأت أزمة الخليج بإظهار إخفاق دول الحصار في تحقيق تعبئة خليجية وعربية لدعم سياستها، وعجزها عن إقناع الأوروبيين، وتراجع آمالها في تبلور موقف أمريكي أكثر ضغطًا على قطر، وضع حدودًا لتوجهات تصعيد الأزمة، فالحضور التركي والمعارضة الأمريكية، تجعل الخيار العسكري مستبعدًا كلية، وبعد إجراءات القطيعة والحصار،لم يعد ثمة الكثير من الأوراق في يد الرياض وأبو ظبي، خاصة مع قطر قدرة الفائقة على إظهار الصمود، بل والتعايش مع وضع الحصار لفترة طويلة من الزمن[2].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **حصار قطر: التقديرات والارتدادات**، مرجع سبق ذكره.

❖ **التداعيات الإقتصادية :**

لم تقتصر تداعيات الأزمة الخليجية على الجانب السياسي، بل إن تأثيراتها الكبيرة بدأت تصيب العجلة الاقتصادية، حيث مثَّل مجلس التعاون الخليجي فرصة تاريخية للدول الأعضاء لتشكيل تكتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرًا لما يمثله هذا الكيان الإقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية، كما تحوَّلت منطقة التعاون الخليجي إلى فضاء اقتصادي ينعم بالرخاء والاستقرار، وملاذ آمن في منطقة تعج بالصراعات لكن الأزمة الخليجية الحالية التي تترافق مع حروب إقليمية دموية، خصوصًا تلك المستعرة في كل من اليمن وسوريا، قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير، وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهم انعكاسات الأزمة من الجانب الاقتصادي في مايلي:

- **ضرب المناخ الاستثماري :**

لقد عانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديًّا منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2014، وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، في ظل هذه الأوضاع، فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة، وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية .

لكن على أرض الواقع، تضررت سمعة اقتصاديات دول الخليج كملاذ، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية، ويلاحظ رجال الأعمال الذين يعانون بالفعل من التباطؤ الإقليمي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، أن الأزمة الخليجية تتسبب أيضًا في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف، وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرًا وتردّدًا تجاه أسواق المنطقة ،ومن بين أحد المؤشرات على عدم اليقين في الأسواق هو السعر المخصص لما يسمى مقايضة الائتمان الافتراضي (The CDS Swaps)، وهي في الأساس علاوة مخاطر على معايير الاقتراض الدولية مثل سعر الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور)، وفي ظل[1]

[1] ناصر التميمي، مرجع سبق ذكره.

استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار تداعيات الأزمة الخليجية فإن علاوات المخاطر من المرجح أن ترتفع بشكل متفاوت حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة، وعلى المدى الطويل، يمكن للأزمة الخليجية أن تُغذِّي المشاعر السلبية تجاه المنطقة بأسرها، بشكل يُبعد المستثمرين الأجانب، ويحد من زيادة مشاركة القطاع الخاص،كما أن للأزمة الخليجية تأثيرات على تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة (المتعثرة أصلًا) مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا، ومن ناحية أخرى، فقد هزَّت الأزمة الحالية صورة منطقة الخليج كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا .

- **تراجع التجارة البينية :**

من المتوقع أن تؤثِّر الأزمة الخليجية سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي في الأصل متدنية وتبلغ أقل من 10% ، و في المقابل تصل هذه النسبة في أوروبا إلى 60 %، وفي منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا" 41 %، وفي شرق آسيا 35 % .

- **تعثر المشاريع المالية :**

من أهم المشاريع التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام 2010 بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًّا للبنك المركزي الخليجي، في حين لم تنضم سلطنة عُمان منذ البداية، وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي، ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة، ومن المشاريع الأخرى التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية، مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج بداية العام المقبل، فمن الصعب التنبؤ في الأجواء السياسية الحالية بكيفية المضي قدمًا في تنفيذ هذه الخطوة. هذا بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة أصلًا قبل الأزمة الخليجية مثل الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة التي بات تنفيذها مستحيلا [1].

[1] المرجع نفسه.

- **نهاية شبكة الغاز الموحدة :**

على الرغم من إنتاج قطر الوفير للغاز الطبيعي الذي يمكنها من تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب "دولفين"، لقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير، ومن المرجح جدًّا أن تقضي الأزمة الخليجية على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة، لا بل إن التعاون عبر خط "دولفين" ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة .

- **شكوك حول مشروع القطار الخليجي :**

كما ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على مشروع القطار الخليجي الموحد، الذي تُقدَّر تكاليف تشييده بنحو 200 مليار دولار، ورغم أن توفير التمويل يظل القضية الرئيسية، إلا أن المشروع يحتاج إلى التوافق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات الجمارك والهجرة والرسوم وقواعد البيانات .

- **حرب الموانئ :**

هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثّر على ربحيتها على المدى الطويل ،حيث توجد مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي في دبي، بالإضافة إلى ذلك، تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة الإمارات توسعًا كبيرًا، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من "ميناء حمد"[1] .

[1] المرجع نفسه.

ثانيا : تأثيرات الأزمة على مستقبل مجلس التعاون الخليجي :

منذ بداية الأزمة الخليجية، غدا مستقبل مجلس التعاون الذي كان يعد أكثر منظومات العمل الإقليمي العربي المشترك نجاحًا مطروحًا للتساؤل، لكن الفشل في جمع قادة الدول الأعضاء في القمة الثامنة والثلاثين* في الكويت، وذهاب السعودية والإمارات باتجاه الإعلان عن إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق المشترك خارج إطار المجلس، وبروز مواقف بحرينية تدعو إلى تعليق عضوية قطر في المجلس، كل ذلك جعل إمكان استمرار مجلس التعاون محل شك كبير، ومنذ بداية الأزمة بدأ يتشكل في إطار منظومة مجلس التعاون تمايز واضح بين تكتلين؛ يمثل الأول دول الحصار الثلاث (السعودية والإمارات والبحرين)، وينتظم في الثاني الدول التي تحاول الحفاظ على استقلالية قرارها ولا سيما قطر وعُمان، بينما تحاول الكويت أن تأخذ مسافة واحدة من الطرفين، وذلك رغم وجود مخاوف تعبر عنها أوساط كويتية من تنامي نزعات الهيمنة لدى الدول الأكبر في المنظومة الخليجية اتجاه الدول الصغرى، ومع أن القمة بدت كأنها عقدت للحيلولة دون انفراط عقد مجلس التعاون، فإنها أسهمت أكثر في الكشف عن حجم التصدع الذي ضرب المنظومة الخليجية؛ نتيجة أزمة حصار قطر.

ولا يبدو أن تعاظم التحديات السياسية والاقتصادية وتصاعد التهديدات الإستراتيجية التي تواجهها دول الحصار، وتداعي المنظومة الخليجية بسبب تعنتها تجاه الأزمة، يؤثران في مواقفها. فالوضع في اليمن، على الصعيدين الإنساني والأمني، يزداد سوءًا في ظل عجز التحالف السعودي – الإماراتي عن تحقيق أي نتائج في مواجهة الميليشيات الحوثية التي انقلبت على مخرجات الحوار الوطني، واستولت على السلطة عام 2014، أما الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، الحليف الذي تعتمد دول الحصار عليه في مواجهة إيران، فقد وضع المنطقة وحلفاءه في مأزق كبير، بإعلان اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، في الوقت الذي أخذت تتسارع فيه[1]

* **القمة الثامنة والثلاثين:** استضافت الكويت يوم الثلاثاء 5 كانون الأول/ ديسمبر 2017، القمة الدورية الثامنة والثلاثين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان مقررًا أن تستمر أعمال القمة مدة يومين، إلا أنها اختُصِرت في ساعة واحدة فقط؛ بسبب التمثيل المنخفض لبعض الدول الأعضاء. وباستثناء أمير قطر الذي رَأَس وفد بلاده في اجتماعات القمة، غاب زعماء السعودية والإمارات والبحرين؛ ما عُدَّ نكسة كبيرة لجهود الوساطة لحل الأزمة الخليجية التي يبذلها أمير الدولة المضيفة الشيخ صباح الأحمد الصباح. وأصدرت القمة بيانًا تجاهل تمامًا وجود الأزمة الخليجية. وتزامنًا مع انعقاد القمة أعلنت الإمارات والسعودية عن إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق المشترك، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما، ويرأسها ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد.

[1] **مجلس التعاون بعد قمة الكويت**، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2017/12/07. تاريخ التصفح: 2018/03/15، https://www.alaraby.co.uk/opinion

خطوات التطبيع بين دول الحصار وإسرائيل، لقد أحرج "ترامب" بخطوته حلفاءه المخلصين، حكام السعودية والإمارات، أما على صعيد المعركة الإعلامية في الغرب فقد فشلت دول الحصار، رغم الأموال الطائلة التي أنفقتها على حملات العلاقات العامة وفي مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام، في تحقيق أي اختراق على صعيد مواجهتها مع قطر.

وعليه فلقد بات من المؤكد، بعد فشل قمة الكويت في رأب الصدع في المنظومة الخليجية، أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد دخل حالة من الشلل التام، قد تؤدي إلى انهياره كليًا مع تبلور تيارين داخله، وبعد خمس سنوات من طرح السعودية مبادرتها حول تحويل مجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، انطلاقًا من حجم التهديدات التي تواجهها دول الخليج العربية، يبدو أن المجلس في طريقه إلى التفكك، فالسعودية صاحبة طرح الاندماج، تذهب في الاتجاه المعاكس تمامًا بإتباعها سياسات تسهم في تفكيك المجلس، عبر تأسيس صيغ ثنائية خارجَه (مع الإمارات)، وعبر تبني سياسة عزل قطر وحصارها، وبات من الواضح أيضًا، في ظل رفض دول الحصار أي شكل من أشكال الحوار مع قطر لحل الأزمة، ورفض كل مساعي الوساطة لتطويقها؛ أن هناك سياسة تسعى لتطبيع حالة "حصار قطر" بوصفها حالة دائمة، والرهان على فاعلية الحصار، واستنزاف قطر اقتصاديًا، والضغط عليها سياسيًا وإعلاميًا، بعد أن فشل خيار التدخل العسكري في بداية الأزمة، ويبدو أن قطر تدرك هذا التحدي وتطور سياستها واقتصادها بموجبه، لكن دول الحصار تنسى أن وضعها الجيوسياسي أيضًا بات في طور الأزمة، نتيجة الأوضاع في اليمن وفشل الرهان على استقلال الأكراد، والغضب الشعبي على تحالفها الحصري مع "ترامب" وتعويلها المطلق عليه، وانهيار قدرتها على التأثير حتى في أقرب حلفائها، بدليل ما حصل في أزمة استقالة رئيس الوزراء اللبناني "سعد الحريري" وترحيل "أحمد شفيق" إلى مصر[1].

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثاني : تأثيرات الأزمة على التوازنات الإستراتيجية وفي تغيير موازين القوى:

لقد مثلت الأزمة الخليجية فرصة ثمينة للقوى الإقليمية والدولية الكبرى المتنافسة والمتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، لتعزيز نفوذها وقوتها وتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها الرامية إلى فرض السيطرة والهيمنة بمختلف أشكالها في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، فالمتتبع لمواقف وتصريحات وتحركات القوى الإقليمية والدولية تجاه الأزمة الخليجية، يرى بما لا يدع مجالاً للشك بأنها تندرج ضمن تنافس القوى لتعزيز الدور والمكانة والصراع من أجل البقاء للأقوى وإعادة خلق حالة من التوازنات الإستراتيجية وتغيير موازين القوى حمايةً وتأميناً لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية من خلال الاستفادة من الأزمة من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، واللعب على التناقضات عن طريق إعادة رسم شبكة التحالفات والاصطفافات والمحاور، وهنا يجب التأكيد على أن إنهاء الدور الخليجي في المنطقة غير وارد ضمن الحسابات الإقليمية والدولية، لما تشكله منطقة الخليج من دور حيوي واستراتيجي في المنطقة الإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً .

إن عقيدة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عقيدة اقتصادية في المقام الأول هدفها جلب المزيد من الأموال والاستثمارات إلى أمريكا لحماية وتعزيز قوة الاقتصاد الأمريكي ومواجهة اقتصاديات الدول الأخرى كالصين وألمانيا، وهذا بدا واضحاً من حجم الاتفاقيات التي وُقعت بين أمريكا والسعودية في القمة العربية الإسلامية الأمريكية، وهذا يأتي انسجاماً وتماشياً مع الخطة الأمريكية الهادفة لتعزيز الاستثمارات الاقتصادية والصناعات العسكرية والحصول على المال الخليجي والعربي.

كما أن روسيا تسعى من خلال الأزمة الخليجية أن يكون لها موطئ قدم متقدم في الشرق الأوسط والاستفادة من الموارد الطبيعية (نفط، غاز طبيعي، الممرات المائية) والتطور والتقدم الاقتصادي الخليجي وفتح قنوات استثمارية أكبر وتعزيز الشراكة والتبادل التجاري والاقتصادي مع دول الخليج العربي، وبالتالي التقدم خطوة إلى الأمام لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة التغلغل أكثر في الخليج العربي بهدف تعزيز المصالح الإستراتيجية لها في الشرق الأوسط، ولعب دور أكبر في أزماته والتأكيد على تقوية التحالف مع شركائها الخليجيين [1].

[1] احمد سمير القدرة ، مرجع سبق ذكره.

إن المواقف والتحركات التركية والإيرانية تتطابق أيضاً مع إستراتيجية التنافس والدور والمكانة والبقاء للأقوى، فالجمهورية التركية تربطها علاقات وشراكة إستراتيجية مع دول الخليج العربي، تهدف من خلالها تعزيز وجودها في منطقة الخليج العربي إلى تصفير المشاكل مع دول المنطقة في ظل استمرار الأزمة السورية والحرب على الإرهاب، في ضوء التطورات الإستراتيجية المتسارعة وتحولات في موازين القوى والتحالفات واحتدام التنافس في الشرق الأوسط، أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تهدف إلى استثمار الأزمة الخليجية الراهنة – أزمة قطع العلاقات – في توسيع نفوذها وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد من منطلقات عدة، وهذا بدا واضح من خلال لعبها على التناقضات، بمعنى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع قطر لمواجهة السعودية ولتحدي العقوبات المفروضة عليها – إيران – من قبل القوى الدولية، كلا الحليفين – تركيا وإيران – يواجهان تحديات داخلية وخارجية كبيرة، لكن في المحصلة تبقى أزمات منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لهما حالة غنية يجب استثمارها بشكل دقيق، ليس من أجل الحفاظ على مصالح وبقاء حلفاؤهما فقط، وإنما بالاستفادة من حلفائهما لخدمة ولتعزيز وحماية مصالحهم ومشاريعهم.

تعد المستفيد الأكبر من كافة أزمات منطقة الشرق الأوسط دون اجتزاء هي إسرائيل، فكافة الأزمات تقود إلى إضعاف وتفريغ الدول العربية من قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر إطالة أمد الأزمات لاستنزاف ما تبقى لها من موارد وأرصدة قوة قد تُشكل مصدر خطر لإسرائيل، ما يسمح لإسرائيل في تأمين مصالحها وأمنها القومي، بدعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لها سياسياً ومالياً وعسكرياً، ومواجهة الأخطار المحيطة بها وتحديداً الإرهاب، من جهة أخرى، إن الفائدة التي ستحظى بها إسرائيل عبر تأكيد الدول العربية والإسلامية مواجهة ومحاربة الإرهاب، ستدفع إلى الشراكة والتنسيق معها سوءا بشكل مباشر أو غير مباشر في مواجهة الإرهاب وتجفيف مصادره وغيرها من الملفات، قد يؤدي إلى تطبيع العلاقات العربية والإسلامية مع إسرائيل وبالتالي ستكون إسرائيل شريك وعنصر قوة أساسي في منظومة التحالفات الجديدة في أي مرحلة من مراحل التحولات والتطورات في الشرق الأوسط، وخاصة أن القضية الفلسطينية المتضرر الأكبر من كافة الأزمات الجارية، بمعنى آخر ستساهم الدول العربية والإسلامية في عملية السلام العربية – الإسرائيلية، والفلسطينية – الإسرائيلية، وفق الطروحات التي ستطرح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بموافقة وتأييد الحلفاء والقوى [1].

[1] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني :

أوجدت الأزمة الخليجية الراهنة –كما أشير آنفاً– نمطاً معقّداً من التفاعلات الخليجية والإقليمية والدولية، مما يؤكد أنها تكشف طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها إقليم الشرق الأوسط، والنظام الدولي برمته؛ فمن الواضح أن ثمة شيئاً جديداً يتخلّق حالياً، وأن أنماط التفاعلات السابقة في الإقليم آخذة في التغير، وربما بوتيرة سريعة نسبياً، ويمكن في هذا السياق إبراز الملاحظات الآتية:

بالنسبة للدائرة الخليجية، التي تشكل بؤرة هذه الأزمة، يتضح أن مجلس التعاون الخليجي بات يموج بصراعات بينية حادة، وأن المجلس لم يعد قادراً على إدارة التناقضات بين أعضائه الست، التي تفاقمت كثيراً بعد اندلا ع الثورات العربية أواخر 2010، وفي هذا السياق يبدو أن التنافس السعودي– القطري على كسب النفوذ في الإقليم، قد تخطّى حدوده السابقة، ودخل طوراً جديداً منذ أزمة حزيران/يونيو 2017 هذا الطور يقوم على مستوى من التصعيد غير المسبوق، وانتهاء نمط التدخلات السعودية السابقة، التي كانت ناعمة وغير مباشرة، وبروز انخراط سعودي أكبر في التأثير على معطيات البيئتين الخليجية والعربية، بالاستناد إلى دعم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رغم سياسة الإمارات المناوئة لثورات الربيع العربي وللحركات الإسلامية عموماً، فإن قيادة الحملة وقرار قطع العلاقات الخليجية والعربية مع الدوحة، تبقى سعودية أساساً، وبضغط وتشجيع من الرياض بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة إلى قطر، فإن مواقفها تجاه الأزمة كشفت تريث قيادتها السياسية، وعدم انسياقها إلى التصعيد كما كانت تريد الرياض وأبوظبي، فقد تدرج رد فعل الدوحة في إدارة الأزمة في الأيام الثلاثة الأول، بهدف إعطاء الفرصة لإنجاح الوساطة الكويتية، التي تتمتع بدعم دولي متزايد، ربما استفادت الدبلوماسية القطرية من نموذجها'' شبه المتوازن ''في إدارة علاقاتها الخارجية وتنويعها، وامتصت ضغط تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب وتغريداته الأولى، إلى أن بدأت الأمور تتوازن بالتصريحات الصادرة عن بعض المشرعين الأمريكيين، وبيانات وزارتيَ الدفاع والخارجية والتأكيد أنه لا توجد خطط لدى واشنطن لأي تغيير في أوضاع قاعدة"العديد" في قطر، فمن جهة سمحت الأزمة لقطر باختبار قوة علاقتها بتركيا، كما كشفت الأزمة من جهة ثانية أن بالإمكان الإستقواء بمواقف أوروبية، لتخفيف الضغط الأمريكي الذي تحركه السعودية والإمارات وإسرائيل، وذلك بفعل تأثير الصفقات التي وقعها الرئيس ترامب في زيارته للمنطقة، ومن جهة ثالثة، نجحت الدبلوماسية القطرية في توضيح وجهة نظرها ، بشأن البيان الرباعي حول قوائم الإرهاب.

أما بالنسبة للدائرة العربية، فقد كشفت الأزمة ضعفاً شديداً في الأداء الدبلوماسي العربي، ربما باستثناء دولة الكويت، وسلطنة عمان، ولعل هذه الأزمة تقدم دليلا إضافياً على حال جامعة الدول العربية المتهالك، رغم أن الأزمة خليجية عربية خالصة، ووقعت في أحد أنجح التنظيمات الإقليمية الفرعية في المنطقة العربية، التي بدا موقفها الغائب مفهوماً ضمنياً؛ لأن من الدول التي قاطعت قطر كلا من السعودية ومصر، المعروفتين بوزنهما العربي.

أما الدول المغاربية (الجزائر والمغرب وتونس) ، فقد اكتفت وزارات الخارجية فيها بإصدار بيانات تعرب عن القلق البالغ، وتدعو للحوار بين الدول الخليجية؛ فالأمة العربية ليست في حاجة إلى مزيد من الانقسام والتفرقة والخلافات، وأن الصعوبات الحالية ظرفية، وأن الحكمة والتعقل سيتغلبان في الأخير، بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تواجه الشعوب العربية، وعلى رأسها الإرهاب.

في تقييم المواقف الإقليمية من الأزمة، ظهر واضحاً الثقل الذي مثّلته تركيا بشكل خاص، فرغم دبلوماسيتها الهادئة في بداية الأزمة الداعية للحوار والتهدئة، فإنها ربما نجحت في التأثير على الموقف الأمريكي ومواقف دولية أخرى، وبهذا وجهت تركيا هذه الأزمة نحو خفض التوتر والتصعيد بدخولها بقوتها العسكرية، لدفع محور الرياض/أبوظبي واشنطن إلى تخفيض نبرة خطابه، ووقف التلويح بخيارات عسكرية ضد قطر.

والملاحظ على الموقف التركي أنه أدار سياسته بدبلوماسية تصعيد متدرجة، جمعت بين الرسائل السياسية والعسكرية، مع تأكيد عدم تخلي أنقرة عن الدوحة، فجاءت رسالة التوازن التي دعمت الموقف القطري، مع إقناع الطرف الآخر بضرورة وحدانية الحل الدبلوماسي وطاولة الحوار، وليس بالضغط للحصول على تنازلات، أو التهديد بالتدخل المباشر في قطر، أو التلويح بالانقلابات العسكرية.

أما قراءة إيران لهذه الأزمة الخليجية، فقد ركزت على دور الرئيس ترامب كمحرِك ومسبِب لها، وأنه أعطى الضوء الأخضر للسعودية والإمارات لمعاقبة قطر، مما يفرض على طهران ضرورة أن تستثمر هذه التطورات استراتيجياً، بعد أن أصبحت ''وحدة الصف الخليج''طي الماضي فالخلافات الخليجية عميقة وقديمة، وتعود لأسباب سياسية واقتصادية وبنيوية.

أما بالنسبة للطرف الإسرائيلي، فقد كانت الأزمة الخليجية فرصة له ليعيد تأكيد أن إسرائيل ليست سبب مشكلات المنطقة، وأن الدوحة تدعم حركة حماس''الإرهابية''خصوصاً أن عداء الإمارات والسعودية للحركات الإسلامية هو أمر تشترك فيه إسرائيل أيضاً، فضلا عن تصاعد العداء الدبلوماسي بين قطر وإسرائيل منذ حرب غزة 2014.

الفصل الثالث

السيناريوهات المحتملة للأزمة الخليجية القطرية

المبحث الأول

مآلات الأزمة الخليجية القطرية في ظل الوساطة والجهود الدولية

المبحث الثاني

خيارات قطر لمواجهة سيناريوهات مستقبل الأزمة الخليجية القطرية

الفصل الثالث: السيناريوهات المحتملة للأزمة الخليجية القطرية:

يجمع معظم خبراء السياسة في المنطقة والعالم على التحولات العميقة التي أحدثتها الأزمة الخليجية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص، خاصة بعد حالة الاصطفاف الواضحة بين مؤيد ومعارض، فالتداعيات الكبيرة التي ألقت بها الأزمة على مجمل الأوضاع في المنطقة قد عصفت بمجلس التعاون الخليجي، ووضعت مستقبله على المحك في ظل استمرار الأزمة وتشعبها.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق لمآلات الأزمة الخليجية القطرية من خلال التطرق لجهود الوساطة الكويتية والمساعي الدولية ، مع محاولة صياغة السيناريوهات المتوقَّعة لمسارات الأزمة، بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على الخيارات المتاحة لقطر لمواجهة السيناريوهات المستقبلية.

المبحث الأول : مآلات الأزمة الخليجية القطرية في ظل الوساطة والجهود الدولية:

باتت التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأزمة بالغة الخطورة على الواقع الخليجي، وبلغت تداعياتها مجالات إقليمية ودولية واسعة، الأمر الذي استدعى ضرورة تحرك الوساطة والجهود الدبلوماسية لإيجاد حل للأزمة، حيث بادرت بها دولة الكويت منذ اللحظات الأولى لاندلاع الأزمة، التي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث بالإضافة إلى جهود كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول : دور الوساطة الكويتية في الأزمة:

يعتبر دور الوسيط من أهم خصائص سياسة الكويت الخارجية، خصوصًا خلال المرحلة الأولى التي أعقبت استقلال البلاد عام 1961، و قبل التطرق لعناصر المبحث سنتطرف باختصار للتعريف بمصطلح الوساطة:

تعريف الوساطة :

هو الجهد الذي يقوم به طرف ثالث مستقل عن أطراف النزاع الرئيسية والثانوية ويتسم بالحيادية لمساعدة الأطراف في إدارة أو حل النزاع[1].

وهي وسيلة اختيارية يتم اللجوء إليها برغبة الأطراف خلال أي مرحلة من مراحل النزاع، ويختارون خلالها إجراءات وأسلوب الوساطة من اجل فهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة له، و على عكس التحكيم فإن الوساطة لا تكون إلزامية بنتيجتها، ولا يمكن إجبار الأطراف بقبول ما يتمخض عن الوساطة، وتقتصر وظيفة الوسيط على تسهيل وبناء سبل للمناقشة بين إطراف النزاع، ومن المحاور الأساسية التي على الوسيط توفيرها ووضعها على قائمة أولويات:

- تأسيس سبل للمناقشة بصورة ترضي الطرفين.
- إشعار الأطراف بالمسؤولية تجاه حل النزاع .
- إشعار الأطراف باستقلاليتهم .
- تشجيع الأطراف على تبادل الآراء والمناقشة [2].

---

[1] زياد الصمادي، **حل النزاعات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"**،(برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة،2009-2010)، ص:55.

[2] عمر مشهور حديثه الجازي، **ندوة بعنوان الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات**،(المركز الأردني لتسوية النزاعات، جامعة اليرموك أربد، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004)، ص: 03.

❖ **أهم تجارب الوساطة الكويتية :**

كانت أول تجربة للكويت للقيام بدور الوسيط بعد استقلالها قد حدثت في منتصف الستينات من القرن الماضي، وذلك عندما قامت بالوساطة بين مصر والسعودية لحل الصراع الذي ظهر بين الدولتين في اليمن، وقد زار رئيس الوزراء الكويتي "الشيخ صباح السالم" الرياض حينها عام 1965، واجتمع مع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود لبحث الأزمة في اليمن، كما استضافت الكويت في عام 1966 اجتماعات بين الأطراف المصرية والسعودية واليمنية، وفي نهاية الستينات أسهمت الكويت بجهود وساطة لحل قضية مطالبة شاه إيران بالبحرين والتي انتهت بإجراء استفتاء شعبي واستقلال البحرين في عام 1971، كما سعت الكويت إلى حل النزاع بين باكستان وبنغلاديش في بداية السبعينات من القرن الماضي .

وشاركت الكويت في جهود تسوية الصراع المسلح الذي حدث بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، في سبتمبر/أيلول 1970، والذي عُرف بـ "أيلول الأسود"،كما سعت الكويت إلى حلِّ النزاع بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في عام 1972، وكان للكويت دور رئيسي في حلِّ الأزمة التي ظهرت بين عُمان واليمن في عام 1984،كما حاولت الكويت التوسط بين تركيا وبلغاريا في عام 1989، لحل مشكلة الأقلية التركية في بلغاريا .

وقامت الكويت بالوساطة بين اليمن الجنوبي وعُمان، حيث استطاعت أن تتوصل إلى اتفاق أنهى الأزمة بين الطرفين وتم توقيعه في دولة الكويت في أكتوبر/تشرين الأول 1982، كما لعبت الكويت دورًا مهمًّا في إعادة العلاقات التي قُطعت لأكثر من عام بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في عام 1982،وخلال الحرب الأهلية في لبنان، كانت الكويت هي الطرف المقبول لدى كافة الأطراف المتنازعة في الساحة اللبنانية، والأمر نفسه ينطبق على حالة الخلاف السوري–العراقي، والخلاف السوري–الأردني، والخلاف بين السعودية واليمن الديمقراطي، أو بين السعودية والإمارات، وعلى الرغم من أن الكويت التزمت بقرار الجامعة العربية بقطع علاقاتها مع مصر عقب توقيعها لاتفاقية "كامب ديفيد"، إلا أنها لم تمارس ضغوطًا اقتصادية أو تدخل في حرب إعلامية وسياسية مع نظام السادات في مصر، حيث تمتعت سياسة الكويت الخارجية خلال هذه المرحلة بهامش كبير من المناورة والمرونة السياسية [1].

---

[1] فيصل أبو صليب، **الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/06/22، تاريخ التصفح: 2017/11/10، http://studies.aljazeera.net/ar/reports

وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام 1991، اختفى تقريبًا دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية، وذلك لسبب رئيسي وهو فقدان الكويت لشرط رئيسي للقيام بدور الوسيط وهو التوازن والحياد، حيث أحدث الغزو العراقي للكويت انقسامًا عميقًا بين الدول العربية، وظهر في سياسة الكويت الخارجية مصطلح جديد هو "دول الضد"، وهي الدول التي لم يكن لها مواقف مؤيدة بشكل كامل للكويت خلال فترة الاحتلال العراقي لها وهي: الأردن، واليمن، والسودان، وتونس، وليبيا، والجزائر، وموريتانيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت الكويت في المرحلة التي أعقبت تحريرها طرفًا رئيسيًّا في الخلاف العربي، بعدما كانت تقف على الحياد وتحتفظ بعلاقات متوازنة مع جميع الدول العربية في الفترة التي سبقت الاحتلال العراقي لها في عام 1990، لذلك فقد أصبحت الكويت طرفًا غير مؤهل للقيام بدور الوسيط لحل الخلافات العربية في المرحلة التي أعقبت تحريرها في عام 1991.

وهناك عامل آخر ربما أسهم في تراجع أهمية دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية في هذه الفترة، وهو أن الكويت قامت بدور الوساطة في المرحلة الأولى من استقلالها في عام 1961، وهي الفترة التي تميزت بالحماس والرغبة لدى صُنَّاع القرار السياسي في الكويت في البحث عن دور إقليمي، أما في الفترة التي أعقبت التحرير في عام 1991، فإن سياسة الكويت الخارجية وصلت إلى مرحلة من النضج ولم تعد بحاجة إلى مثل هذا الدور، ولكن قد يكون العامل الرئيسي يكمن في أن الغزو العراقي أحدث صدمة عنيفة للكويت وجعلها تتبنَّى العزلة الإقليمية وتركّز بشكل كبير على كيفية الحفاظ على أمنها دون التدخل في النزاعات الإقليمية، حيث قامت الكويت بعد تحريرها بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية نتيجة للغزو العراقي لها وما صاحبه وترتب عليه من انعكاسات وتأثيرات مهمة، أبرزها المواقف السلبية لبعض الأنظمة العربية، أدت إلى التقليل من تركيزها على البُعد الإقليمي العربي في مقابل التركيز على حماية أمنها الوطني بكل الوسائل المتاحة .

وبعد سقوط نظام صدام حسين في العراق في عام 2003، عادت سياسة الكويت الخارجية إلى توازنها المعهود بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع العراق وجميع "دول الضد" العربية، وعلى الرغم من عودة التوازن والحياد الذي يعتبر الشرط الرئيسي للقيام بدور الوساطة، إلا أن هذا الدور لم يعد مهمًّا في سياسة الكويت الخارجية كما كان في الفترة التي سبقت الغزو العراقي لها في عام 1990، ما عدا بعض مبادرات الوساطة الكويتية التي اعتمدت على الجهود والخبرة الشخصية لأمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد، الذي كان يشغل[1]

[1] المرجع نفسه.

قبل تولّيه الإمارة منصب وزير الخارجية لفترة طويلة في الكويت، حيث قام الشيخ صباح بالتوسط بين الإمارات وعُمان في الأزمة التي ظهرت بين البلدين في عام 2009، كما قام أمير الكويت بالتوسط لحل الأزمة الخليجية، في عام 2014، جرَّاء قيام السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر، كما استضافت الكويت مؤتمرًا لتسوية الصراع في اليمن في عام 2016 .

وأهم ما يميز جهود الوساطة الكويتية في المرحلة الحالية، بعد عام 2003، أنها أصبحت تركز على منطقة الخليج والجزيرة العربية، وهو ما يشير إلى تبني الكويت "النهج الواقعي" في السياسة الخارجية والذي يركِّز على تحقيق المصلحة الإستراتيجية والأمن في المرحلة التي أعقبت تحريرها من الاحتلال العراقي .

❖ **دوافع قيام الكويت بدور الوسيط:**

- **الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية :**

يحتل الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية دورًا رئيسيًّا في فهم السياسة الخارجية للدول الصغيرة ومن بينها دولة الكويت، فهي دولة صغيرة محاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة، فكانت وسط إطار "مثلث الضغط"، بين العراق وإيران والسعودية، الأمر الذي كان يشكِّل على الدوام هاجسًا كبيرًا في سياسة الكويت الخارجية، ذلك أن الخبرة التاريخية أظهرت، أن هؤلاء اللاعبين الرئيسيين في النظام الإقليمي لهذه المنطقة، يسعى كل طرف منهم إلى فرض نفوذه وسيطرته على بقية الأطراف الأخرى في هذه المنطقة وخصوصًا دول الخليج الصغيرة والتي من بينها الكويت، فكانت الإستراتيجية الكويتية قائمة على الاحتماء من صراعات هذه القوى الرئيسية في المنطقة، بالسعي في المقام الأول إلى الحفاظ على البقاء.

- **البحث عن دور إقليمي:**

لقد حرصت الكويت خلال المرحلة الأولى لاستقلالها على أن تبحث لنفسها عن دور إقليمي مؤثِّر يخفف عنها ضغوط "مثلث الضغط" ويحد من المحاولات التوسعية لدى أيٍّ من أطرافه، فوجدت في دور الوساطة ضالَّتها وقامت بلعب هذا الدور بشكل فاعل، خصوصًا في الأزمات العربية والإقليمية، فأقامت الجسور واحتفظت بـ"شعرة معاوية" مع كافة الأطراف المتنازعة.

ومن ناحيةٍ أخرى، تعتبر أزمة الاستقلال أو "أزمة قاسم" في عام 1961، من أهم العوامل التي دفعت الكويت للبحث عن دور إقليمي يؤكد استقلالها وسيادتها، وذلك عندما قام رئيس الوزراء العراقي الأسبق[1]، عبد الكريم

[1] المرجع نفسه.

قاسم، برفض إعلان الكويت لاستقلالها في يونيو/حزيران عام 1961 وادَّعى تبعية الكويت للعراق، وكانت هذه الأزمة هي السبب الرئيسي وراء تأخر انضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة بعد استقلالها، وذلك نتيجة لاستخدام الاتحاد السوفيتي السابق "الفيتو" مرتين في مجلس الأمن لرفض مقترح قبول عضوية الكويت في الأمم المتحدة، حيث كان نظام قاسم في العراق حينها من الأنظمة الحليفة لموسكو في المنطقة، ولم تنضم الكويت إلى الأمم المتحدة إلا في مايو/أيار 1963، بعد مقتل قاسم في العراق وإبرام الكويت لعلاقات دبلوماسية مع موسكو في العام نفسه، وقد أسهمت هذه الأزمة في دفع الكويت إلى القيام بأدوار خارجية تثبت من خلالها للمجتمع الدولي أهليتها للحصول على الاستقلال وعضوية الأمم المتحدة، فقامت بالتوسع في تقديم المساعدات المالية للدول العربية والنامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، كما انتهجت دبلوماسية الوساطة لحل النزاعات في محيطها الإقليمي .

وقد هدفت الكويت بعد استقلالها إلى تسويق اسمها في النظامين الإقليمي والدولي، من خلال الوساطة إلى جانب المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للدول الفقيرة، حيث اعتُبرت هذه الأدوات من أهم عناصر "القوة الناعمة" في سياسة الكويت الخارجية، وهناك في السياسة الخارجية ما يُسمَّى "Branding" أو الماركة المسجلة، والتي تسعى الدول من خلالها إلى التميز عن غيرها أو تكوين صورة ذهنية إيجابية عنها، تربطها بالعمل على تحقيق الأمن والسلام الدوليين .

- **تحقيق الاستقرار والأمن في بيئتها الخارجية:**

إن انتهاج الكويت لدبلوماسية الوساطة إنما يهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن في بيئتها الخارجية ، الذي يعد عاملا رئيسيا ، حيث تقع الكويت في منطقة تتسم بعدم الاستقرار والنزاعات الطائفية، ومحاطة بدول إقليمية كبرى تتنافس لزيادة نفوذها في المنطقة، وتدرك الكويت، كونها دولة صغيرة، أن النزاعات الإقليمية يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على أمنها الداخلي، ومن ناحية أخرى، فإن تبنِّي الكويت لدور الوساطة يهدف إلى تكوين شبكة واسعة من العلاقات الدولية بما يخدم مصالح وأهداف سياسة الكويت الخارجية [1].

❖ **عوامل نجاح الكويت في دور الوساطة :**

[1] المرجع نفسه.

نجحت الكويت في التميز في قيامها بدور الوساطة الإقليمية، لعدة عوامل أهمها أن سياستها الخارجية ترتكز على التوازن والحياد، ويعتبر الحياد والوقوف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة من أهم شروط نجاح مهمة الوسيط، وفي الفترة الأولى لاستقلالها كانت الكويت من بين الدول العربية القلائل التي تحتفظ بعلاقات متوازنة مع قطبي النظام الدولي حينها، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي السابق، كما كانت الكويت تحتفظ بعلاقات جيدة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أعطاها المصداقية والقبول للقيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية .

ومن جانبٍ آخر، فإن قدرات الكويت المالية الضخمة من أهم عوامل نجاحها في القيام بدور الوساطة، حيث لعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دورًا كبيرًا في تفعيل الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسة الكويت الخارجية، الأمر الذي زاد من نفوذ الكويت ومنحها مصداقية كبيرة في لعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، كما يلعب البُعد الشخصي لأمير الكويت، الشيخ "صباح الأحمد"، دورًا كبيرًا في نجاح دور الكويت في جهود الوساطة الإقليمية، حيث يتمتع الشيخ صباح بقدرات وحِرفية عالية وخبرة طويلة في مجال الوساطة امتدت لأكثر من نصف قرن في مجال إدارة السياسة الخارجية.

❖ الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية القطرية:

منذ نشوب الأزمة السياسية بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب، وقطر من جانبٍ آخر، بدأت تأخذ بُعدًا أكثر تعقيدًا من الأزمة السابقة في عام 2014، حيث وقد بادرت الكويت إلى القيام بجهود وساطة تهدف إلى إيجاد تسوية لهذه الأزمة، حيث قام الأمير "الشيخ صباح الأحمد" بزيارة الرياض و أبو ظبي والدوحة من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة .

وقد أبدت قطر من خلال تصريحات رسمية للأمير الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني"، ووزير الخارجية الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني"، قبولها بجهود الوساطة الكويتية والتزامها بحل الأزمة في إطار مجلس التعاون الخليجي، ومن المؤشرات الإيجابية لحل مثل هذه الأزمة أن جميع الأطراف الإقليمية والدولية، وأهمها: تركيا وألمانيا والولايات المتحدة أيدت المساعي الكويتية في جهود الوساطة لحل هذه الأزمة، ولكن وعلى الجانب الآخر، فإن الرياض و أبو ظبي لم تعلنا بشكل واضح هذا الالتزام بقبول الوساطة الكويتية، وهو ما[1] يمكن أن يُضعف من فرص نجاحها، كما أن الحرب الإعلامية ضد الدوحة التي تشنُّها قنوات فضائية وصحف

[1] المرجع نفسه.

مملوكة للسعودية والإمارات، والتي وصلت إلى مراحل غير مسبوقة، تعتبر كذلك من المؤشرات التي تدل على أن فرص حل هذه الأزمة عن طريق جهود الوساطة ما زالت ضئيلة .

إن ما يدفع الكويت إلى التوسط بين أطراف هذه الأزمة الخليجية هو أنها هي الطرف المؤهل للقيام بهذا الدور، حيث تقف الكويت دومًا على الحياد في الأزمات والخلافات السياسية التي تظهر بين دول الخليج العربية، كما أن تجربة الكويت في الاحتلال العراقي لها والدور الدبلوماسي والعسكري لدول مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت، زاد من تمسكها بوحدة الصف الخليجي؛ حيث يُعتبر استمرار هذه المنظومة هدفًا وخيارًا استراتيجيًّا للكويت، وفي هذا الصدد، يقول أمير الكويت "الشيخ صباح الأحمد": "صعب علينا، نحن الجيل الذين بنينا مجلس التعاون الخليجي قبل 37 عامًا، أن نرى بين أعضائه تلك الخلافات والتي قد تؤدي إلى مالا تُحمد عقباه.. أنا شخصيًّا عايشت اللبنة الأولى لبناء هذا المجلس منذ نحو أربعة عقود ولذا ليس سهلًا على من هو مثلي عندما يكون حاكمًا أن يقف صامتًا دون أن يفعل كل ما باستطاعته للتقريب بين الأشقاء وهذا واجب لا أستطيع التخلي عنه"، ومن ناحية أخرى، فإن الكويت كدولة صغيرة في منظومة مجلس التعاون الخليجي تدرك مدى خطورة الضغط على دولة صغيرة أخرى في هذه المنظومة تشترك معها في نفس المعطيات الجغرافية والديموغرافية والعسكرية المحدودة .

❖ تقييم تجربة الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية القطرية:

تعتبر الأزمة الخليجية الراهنة من أكثر الأزمات تعقيدًا وصعوبة منذ قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981، وعلى الرغم من تنامي الدعم الدولي والإقليمي لجهود الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية، إلا أنه لا يمكن ضمان نجاحها في هذه المرة، حيث إن نجاح الكويت في حل الأزمة الخليجية السابقة في عام 2014 لم يعتمد على قدرة الكويت بحدِّ ذاتها، بقدر ما كان متعلقًا باستعداد السعودية حينها لإنهاء تلك الأزمة، حيث لم تكن الظروف وقتها في صالح المملكة، خصوصًا ما يتعلق بموقف إدارة "أوباما" وتقاربها مع إيران ورفضها لأية محاولة لعزل قطر، كذلك رغبة السعودية بدعم قناة الجزيرة في اليمن، أما في هذه الأزمة الراهنة فإن هناك متغيرًا دوليًّا مهمًّا يمكن أن يعرقل جهود الوساطة الكويتية، وهو موقف الرئيس الأمريكي "ترامب" من هذه الأزمة وتصريحاته المؤيدة إلى حدٍّ كبير لإجراءات السعودية والإمارات والبحرين ضد قطر، حيث يرجح[1] بعض المراقبين بأنَّ توافق الرئيس الأمريكي "ترامب" مع هذه الإجراءات ضد قطر هو العامل الرئيسي وراء

[1] المرجع نفسه.

تعنت الطرفين السعودي والإماراتي، في إطالة أمد هذه الأزمة، وفي المقابل، فإن هناك مؤشرات واضحة على أن المؤسسات الرسمية في واشنطن وعلى رأسها وزارتا الخارجية والدفاع لا تتفق مع نظرة "ترامب" للأزمة، وتعتقد هذه المؤسسات الأمريكية التقليدية بأن استمرار هذه الأزمة من شأنه أن يضر بالمصالح الإستراتيجية الأميركية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وأن يُحدث شرخًا في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، حيث إن لدولة قطر دورًا محوريًّا في هذه الجهود الإقليمية والدولية، كما أن القاعدة العسكرية الأميركية الموجودة في قطر تعتبر ذات أهمية كبيرة في تنفيذ الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، لذلك فإنه من المرجح أن يكون الموقف الأميركي هو الحاسم لهذه الأزمة، وربما كان من أقرب السيناريوهات المتوقعة لهذه الأزمة، التدخل الأميركي بالضغط على الرياض و(أبو ظبي) لإنهائها، والقبول بوساطة الكويت لإعطاء التصور بأن هذه الأزمة قد تم تسويتها داخل البيت الخليجي وفي إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي [1].

المطلب الثاني : الجهود الدبلوماسية الإقليمية و الدولية في الأزمة الخليجية القطرية:

❖ **الجهود الدبلوماسية الإقليمية في الأزمة :**

- **تركيا :**

كانت تركيا من أهم القوى الإقليمية التي تفاعلت مع أزمة حصار السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر، في 5 يونيو/حزيران 2017، وأعربت الحكومة التركية في البداية عن أسفها لوقوع الأزمة وأكدت –بناء على عدد من المرتكزات– استعدادها للمساعدة في حلِّها، كما قدَّمت خطابًا متوازنًا وجهدًا دبلوماسيًّا تصالحيًّا هيَّأ فرصًا لمساعيها الإيجابية، وذلك بالرغم من وجود عدد من العوائق مثل رفضها لإجراءات الحصار وتسريع مصادقتها على الاتفاق حول القاعدة التركية في قطر، وأتبعت ذلك بجولة رئاسية مهمة هدفت لِطَمْأَنَة السعودية والالتقاء بالوسيط الكويتي للمساهمة في الحل [2].

لم تكن الآمال قوية بنجاح المساعي التركية في إحداث اختراق كبير في الأزمة بسبب علاقاتها المتميزة مع قطر وعدم ارتياح الأطراف الأخرى في الأزمة من موقفها، ومع ذلك تبدو تركيا مصممة على عملية تواصل الحوار

[1] المرجع نفسه.

[2] محمود سمير الرنتيسي، **الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/08/01 ، تاريخ التصفح: 2018/03/15، http://studies.aljazeera.net/ar/reports

واللقاء مع الطرف الآخر للأزمة مما قد يحول دون مزيد من التدهور، ويشكِّل دعمًا لقطر ويخفف من الانعكاسات السلبية المحتملة على تركيا جرَّاء الأزمة.

أولا: مرتكزات الوساطة التركية في الأزمة :

ارتكز التحرك التركي من أجل لعب دور الوساطة في الأزمة الخليجية على عدة مرتكزات أهمها :

1) **حرص تركيا على بقاء منطقة الخليج منطقة مستقرة:**

ترتكز الرؤية التركية لحزب العدالة والتنمية على استقرار المنطقة وخاصة منطقة الخليج، وقد صرَّح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، قبيل اندلاع الأزمة الأخيرة بشهر تقريبًا أثناء زيارته للكويت، بأن "تركيا والخليج كجزيرتي استقرار وسط منطقة جغرافية تعاني من مشاكل شتى"، وتخشى تركيا من خروج الأزمة عن التحكم مما يضيف المزيد من التهديدات لها خاصة مع دخول الحرب في سوريا والعراق مراحل جديدة، ولهذا فإن من أهم مرتكزات الوساطة التركية التأكيد على ضرورة المحافظة على الاستقرار والتذكير بالخسائر التي قد تتكبدها المنطقة والدول المعنية في حال تطورت الأزمة.

2) **الحرص على تطور العلاقات الثنائية في الخليج:**

تحتفظ تركيا بعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة، وخاصة في المجال الاقتصادي، وتريد تركيا استمرار هذه العلاقات وتطويرها والاستمرار في جذب الاستثمارات من المنطقة وتنفيذ المشاريع فيها، وقد نجحت تركيا في استقطاب استثمار أجنبي مباشر بقيمة 12.3 مليار دولار في 2016 فقط، وأغلب هذه الاستثمارات قد جاء من منطقة الخليج، حيث تُقدَّر الاستثمارات السعودية في تركيا بـ 06 مليارات دولار فيما يصل حجم الاستثمارات القطرية إلى مليار دولار، وسُجِّل صعود في حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا، بنسبة 397 %، في الفترة من يناير/كانون الثاني-مايو/أيار 2017، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ولهذا كان من أهداف زيارة الرئيس التركي أن يوضح إيجابية موقف تركيا في هذه الأزمة لمنع تدهور العلاقات[1] الثنائية معها وخاصة على الصعيد الاقتصادي وتحديدًا مع السعودية، حيث توجد اتفاقيات في مجال التصنيع العسكري ولا تزال عين تركيا على مشاريع مستقبلية كبرى مع دول الخليج، وفي هذه النقطة تحرص تركيا على تسوية الأزمة، لأن نتائج انتصار أي من أطراف الأزمة وهزيمة الآخر سيكون فيه خسارة لتركيا.

3) **منع تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة:**

[1] المرجع نفسه.

تدرك تركيا أن الانقسام الخليجي يصب في مصلحة إيران وسياساتها التي لا تُخفي تركيا استياءها منها، وقد استدعت إيران، في فبراير/شباط 2017، السفير التركي لدى طهران بسبب تصريحات أدلى بها وزير الخارجية التركي وكذا الرئيس "رجب طيب أردوغان"، اتهما فيها إيران بزعزعة استقرار المنطقة، ولهذا تحتاج تركيا للتعاون والتنسيق مع دول مجلس التعاون لمواجهة السياسة الإيرانية، كما أن أنقرة تدرك اهتمام دول الخليج بها في هذه النقطة خاصة أن هذه الأزمة تُشكِّل فرصة كبيرة حاولت فيها إيران تقديم مواقف تشجع على تقاربها مع كل من قطر وتركيا على الأقل في هذه الأزمة وأيضًا من خلال استغلال الأقليات الشيعية في الخليج .

4) **الخشية من امتداد تداعيات الأزمة إلى تركيا:**

لا تريد تركيا أن تضطر للاصطفاف الواضح مع قطر فيجعلها ذلك في مواجهة إجراءات قد تتضرر بسببها ومن هذه الإجراءات وقف الاستثمارات وتلويح الدول المقاطعة لقطر بالورقة الكردية في وجه تركيا ورفض التعامل معها في الملف السوري خاصة أن الإعلام السعودي ركَّز على إجراء مقابلات إعلامية مع سياسيين أكراد معارضين لتركيا كما لوحظ نشاط تيار الغد السوري المدعوم من الإمارات في فتح علاقة مع الأكراد المعارضين لتركيا في شمال سوريا، كما أن وساطة تركيا التي تتشارك في الكثير من وجهات النظر تجاه قضايا المنطقة مع قطر يمكن أن تُقرأ من منطلق دعم قطر وعدم تركها وحدها في مواجهة اتهامات يمكن أن تُوجَّه إلى تركيا في نفس الوقت أو لاحقًا، ولهذا فإن استمرار حوار تركيا مع السعودية يسهم في دعم قطر ويخفف من أضرار عملية استعداء تركيا أو التحريض عليها .

5) **الاستفادة من التقارب مع الموقف الخليجي في بعض ملفات المنطقة:**

تريد تركيا الاستفادة من الموقف الخليجي بشكل عام في كافة قضايا المنطقة، حيث لا تتعارض معه في عدد من الملفات، كالملف السوري، وتحديدًا في مستقبل بشار الأسد والمناطق الآمنة ودعم اللاجئين، وكذلك الحال في الشأن اليمني وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما تدرك تركيا أن القوى الإقليمية مثلها إن لم تقم بالوساطة فإن القوى الدولية سوف تقوم بها وفق شروطها ومصالحها [1].

6) **رغبة تركيا في استعادة دورها الذي كان قبل الربيع العربي:**

[1] المرجع نفسه.

يهيئ دور الوساطة لتركيا فرصة لكي تُكرِّس الصيغة الجديدة من سياستها الخارجية التي بدأت مع قدوم رئيس الوزراء "بن علي يلدرم"، والتي تعتمد على زيادة عدد الأصدقاء وتقليل عدد الأعداء، وهي ما كانت عليه قبل الربيع العربي .

ثانيا : تعامل تركيا مع مطلب خروج قواتها من قطر:

بالرغم من أن بروتوكول التعاون الدفاعي بين قطر وتركيا قد وُقِّع قبل الأزمة إلا أن المصادقة السريعة من البرلمان والرئيس التركي، في السابع والثامن من يونيو/حزيران 2017، -أي بعد يومين من الأزمة- على مشروع قانون يُجيز نشر قوات مسلحة تركية في الأراضي القطرية قد أدَّت إلى شعور الدول الأربعة المقاطعة لقطر بالقلق، وفي هذا السياق وبعد إرسال الدفعة الأولى من الجنود الأتراك، وصل وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، في زيارة لاستطلاع موقف أنقرة، ولهذا اعتمد الموقف التركي على إرسال رسائل طَمْأَنَة وحيادية من خلال التأكيد على أن القاعدة العسكرية التركية في قطر، هي لحماية أمن الخليج كله، وأن الاتفاق بشأنها قد تم في 2014، وهي لمسألة التعاون مع دول المنطقة وللدفاع عنها ضد أي تهديد، وليست لها علاقة بما يجري مع قطر، وليست موجهة ضد أحد .

ومع أن الموقف بدا إيجابيًّا بعد زيارة وزير خارجية البحرين إلى أنقرة وبعد لقاء وزير الخارجية التركي مع الملك سلمان في الرياض، في 16 يونيو/حزيران 2016، واتفاق الرئيس التركي مع الملك سلمان وولي عهده هاتفيًّا، في 22 يونيو/حزيران 2016، على زيادة الجهود لإنهاء الأزمة إلا أن الدول الأربعة قدمت لقطر، في 23 يونيو/حزيران 2017، قائمة مطالب تحوي 13 مطلبًا كان أحدها إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وقد بدا أن هذا المطلب سيجعل تركيا تصطف بشكل أكثر وضوحًا وقوة مع قطر خصوصًا مع انتقاد تركيا للإجراءات ضد قطر، وبالفعل استمرت تركيا في إرسال دفعات من الجنود إلى قطر وصل مجموعها إلى حوالي 300 عسكري وقد بلغت حتى كتابة هذه السطور إلى 06 دفعات .

لكن بينما لم تتقبل تركيا مطلب إغلاق قاعدتها في قطر واعتبرته تدخلًا في العلاقات الثنائية، فقد ركزت على أن القاعدة العسكرية التركية في قطر هدفها دعم الأمن في المنطقة كلها، وعلى رغبة تركيا في حلِّ الأزمة عبر الحوار، كما أنها لم توصد الباب تمامًا حول إغلاقها مؤكدة أن الإمكانية الوحيدة لإغلاق القاعدة التركية[1]

[1] المرجع نفسه.

في قطر هي أن يأتي طلب بذلك من الدوحة، وفي هذا الإطار كانت محددات الخطاب التركي بشأن طلب إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر تعتمد على التالي:

- يعد الطلب تدخلًا في العلاقات الثنائية وفي سيادة تركيا.
- ربط موضوع القاعدة التركية بالأزمة مع قطر أمر غير صحيح.
- التأكيد التركي على أن القاعدة التركية في قطر لا تُمثِّل انحيازًا لقطر في الأزمة الخليجية.
- أن القاعدة تم الاتفاق عليها مسبقًا وأن هناك 80 تركيًّا كانوا متواجدين في القاعدة قبل بداية الأزمة.
- الطلب مستغرب لاستعداد تركيا لإنشاء قاعدة مشابهة في السعودية ولكن ذلك لم يلق قبولًا سعوديًّا.
- الاستغراب من طلب إغلاق القاعدة التركية بينما لا يتم طلب إغلاق القاعدة الأميركية والفرنسية.
- إغلاق القاعدة لن يتم من طرف تركيا إلا إذا طلبت الدوحة ذلك .

وفيما حاولت تركيا التأكيد على حيادها وعدم ارتباط ملف القاعدة بالأزمة إلا أن الدول المقاطعة لقطر لم تكن مرتاحة لوصول الدفعات الجديدة من الجنود الأتراك ولم تكن مطمئنة لحياد تركيا ولذلك دعا وزير الخارجية السعودي "عادل الجبير"، تركيا إلى البقاء على الحياد في الأزمة مؤكدًا على "خليجية" الأزمة وآملًا أن تستمر تركيا على الحياد .

ولهذا حاولت تركيا أن تطمئن السعودية تحديدًا من خلال الإبقاء على التواصل معها بإجراء الاتصالات كما حدث بين وزير الدفاع التركي "فكري إيشيق"، ووزير الدفاع السعودي "محمد بن سلمان"، كما بقيت على اتصال بالأطراف المباشرة في عملية الوساطة كالكويت والولايات المتحدة، وقد بحث كل من وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، ونظيره الأميركي "ريكس تيلرسون"، الأزمة الخليجية قبل توجه "تيلرسون" للكويت في إطار مسعى أميركي جديد لحل الأزمة الخليجية المتفاقمة.

وفيما يبدو أن الدبلوماسية التركية مع جهود أخرى قد نجحت في لعب دور إيجابي بحيث قامت الدول الأربعة بإسقاط شرط إغلاق القاعدة التركية في سياق تراجعها عن قائمة المطالب الـ13 لصالح 06 مبادئ جديدة كما استطاعت ترتيب زيارة للرئيس "أردوغان"، للسعودية والكويت وقطر، كما أن تركيا حاولت فيما يبدو نزع فتيل القلق تجاه موقفها من خلال جملة خطوات كان منها اتصال وزير الخارجية التركي[1]

[1] المرجع نفسه.

"مولود جاويش أوغلو"، بنظيره المصري "سامح شكري"، حيث تناولا أزمة المسجد الأقصى ويرجح أنه تم تناول موضوع الأزمة مع قطر خاصة أن الاتصال تم أثناء الزيارة إلى السعودية .

وقد ظهر هناك نوع من الارتياح تجاه الزيارة بالرغم من عدم وجود أي نتائج ملموسة، وقد برز هذا في حديث وزير الخارجية البحريني، حيث قال: إن تركيا يمكن أن تكون عامل استقرار رئيسيًّا مهمًّا في استقرار المنطقة، لكنه في ذات الوقت لم يُخفِ امتعاضه من توقيت إرسال القوات التركية، خاصة أن تركيا استمرت في إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات القطرية، وبهذا يتضح أن تركيا حاولت تبنّي مقاربة متوازنة لا تتراجع فيها عن مساندتها واتفاقاتها العملية مع قطر مع بذل جهد دبلوماسي تصالحي مع الأطراف الأخرى .

ثالثا : فرص ومعوقات الوساطة التركية:

- **فرص نجاح الوساطة التركية:**

يوجد هناك بعض الفرص والعوامل التي قد تسهم في نجاح الوساطة التركية التي إن جاز التعبير لنا أن نسميها مساعي إيجابية في إطار الوساطة الكويتية، ومن هذه الفرص ما يلي :

1) **الخطاب المتوازن تجاه الأزمة وتحديدًا في بدايتها:**

يتضح من خلال مراجعة المواقف الأولية لكافة المسؤولين الأتراك تجاه الأزمة أن هناك حرصًا على التأكيد على أن جميع أطراف الأزمة هم "إخوة لتركيا" وتجمع تركيا بهم علاقات إستراتيجية، وفي هذا السياق لوحظ أيضًا تركيز على الإعلاء من شخصية السعودية والملك سلمان ودوره حيث شدَّد الرئيس التركي على أن "السعودية هي الشقيق الأكبر لمنطقة الخليج العربي وهناك دور كبير يقع على عاتقها لحل الأزمة الخليجية، والملك سلمان يأتي في مقدمة الشخصيات القادرة على حلِّ الخلاف" .

2) **حرص تركيا على أن تكون مساعيها جزءًا من الوساطة الكويتية:**

تحاول تركيا العمل ضمن الوساطة الكويتية وليس كوسيط مستقل وتعمل على تقديم الدعم والتسهيل للوساطة الكويتية وقد ظهر هذا من خلال التواصل مع الكويت وفي هذا إدراك لحساسية "خليجية الأزمة"، إضافة إلى نجاح المبادرة الكويتية للوساطة بين نفس الأطراف في 2014 [1].

[1] المرجع نفسه.

3) إدراك تركيا لحاجة دول الخليج لمساندة الموقف التركي في المواجهة مع إيران:

وفي هذا الخصوص تدرك تركيا أن دول الأزمة ستراعي الدور التركي في حل الأزمة، حيث إنها لا تريد أن تضحي بتركيا في مواجهتها مع إيران خاصة بعد أن حرصت إيران على التواصل مع كل من تركيا وقطر في الأيام الأولى للأزمة .

4) تراجع دول الخليج عن مطلب إغلاق القاعدة التركية:

شكَّل التراجع عن قائمة المطالب الـ13، وخاصة مطلب إغلاق القاعدة التركية، فرصة جيدة لتركيا لكي تلعب دورًا أفضل في حل الأزمة، وقد جاء هذا بعد تأكيد تركيا على أن موضوع القاعدة ليس انحيازًا لقطر في هذه الأزمة .

5) دخول تركيا في الجهود الأميركية:

بعد التراجع والتردد الأميركي في التعامل مع الأزمة، دخلت تركيا في الجهود التي يقوم بها وزير الخارجية الأميركي "ريكس تيلرسون"، وهذا يعتبر عاملًا جيدًا خاصة أن هناك اعتقادًا سائدًا بأن الأزمة قد بدأت بعد زيارة "ترامب" للرياض وبضوء أخضر منه .

6) الذكاء الدبلوماسي والسلوك القطري العقلاني في إدارة الأزمة:

أسهمت المقاربة العقلانية القطرية في التعامل مع الأزمة في نجاح الوساطات بشكل عام، حيث اعتمدت على أسلوب تفريغ الأزمة ولم تسهم في تأجيجها، وبالتالي جنَّبت أصدقاءها الاضطرار لخيارات صعبة .

7) الدعم التركي السابق للسعودية واستمرار التعاون الدفاعي معها:

وقد ظهر هذا بشكل واضح في عملية "عاصفة الحزم"، إضافة إلى التقارب في العديد من النقاط فيما يتعلق بسوريا، وقد قالت وزارة الدفاع التركية خلال الأزمة الحالية: إن الوزيرين "إيشيك" و"ابن سلمان"، توصلا إلى تفاهم حول تعزيز التعاون بين البلدين، في مجال التدريب العسكري، وإقامة المشاريع المشتركة في مجال الصناعات الدفاعية [1].

[1] المرجع نفسه.

8) **القدرات الدبلوماسية لتركيا في حلِّ الأزمات:**

قامت تركيا بتفكيك أزماتها مع العديد من الدول مؤخرًا من خلال الحوار المباشر، ومن هذه الدول: روسيا وإسرائيل والعراق، وبالتالي حتى لو تم النظر إليها كطرف في الأزمة فإنها ستعمل على لعب دور إيجابي في حل الأزمة، كما لا تزال تركيا تنسِّق بشكل فعال مع عدد من الدول المهمة مثل روسيا وفرنسا .

وبصورة عامة وفيما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية، فإن هناك عوامل نجاح للوساطة لابد أن يراعيها الوسيط، وقد لوحظ أن تركيا قد قامت بها بشكل جيد، ومن هذه العوامل:

- التدخل في المساعي الإيجابية في وقت مبكر: وقد حدث هذا منذ وقوع الأزمة.
- محاولة معالجة جذور الأزمة: وقد ظهر هذا في إرسال وفد تركي للرياض لمحاولة استيضاح الأسباب الحقيقية للأزمة.
- الوضوح والشفافية: حيث أعلنت تركيا بكل وضوح رفضها للإجراءات الهادفة إلى عزل قطر كما رفضت التدخل في موضوع القاعدة التركية بشكل واضح.
- استخدام سياسة العصا والجزرة: فمن ناحية استمرت تركيا في إرسال قواتها لقطر وفي ذات الوقت عملت على تحسين علاقاتها مع السعودية.
- وجود تأثير على أحد أطراف الأزمة: وفيما يمكننا القول: إن علاقة تركيا الجيدة مع قطر قد تسبَّبت في نظرة سلبية من الطرف الآخر لها أو شكَّكت في دورها لكن علاقتها الجيدة من زاوية أخرى قد تكون عاملًا مساهمًا في حل الأزمة.

- **معوقات الوساطة التركية :**

وفي ذات الوقت يوجد هناك عدد من العوامل المعوقة للمساعي التركية في حل الأزمة نذكر منها :

1) **مطلب إغلاق القاعدة التركية في قطر:**

يُعدُّ هذا المطلب من أحد أقوى العوائق لوساطة تركيا وبالرغم من التراجع عنه إلا أن الوجود العسكري التركي في قطر قد اعتُبر أنه تحدٍّ للدول المقاطِعة لقطر، كما أنه لا يزال يُشكِّل عامل عدم ارتياح للدول المقاطعة لقطر ولدول أخرى أيضًا غير مرتاحة لاستعمال تركيا لأدوات القوة الخشنة [1].

[1] المرجع نفسه.

2) **الدعم والمساندة التركية لقطر خلال الأزمة:**

منذ اليوم الثاني للأزمة، أكد الرئيس التركي على الاستمرار في تقوية العلاقات مع قطر ومع كل الأصدقاء الذين وقفوا مع تركيا في الأوقات الصعبة، في إشارة واضحة إلى موقف قطر المسانِد لتركيا أثناء محاولة انقلاب 15 يوليو/تموز 2016، إضافة إلى قيام تركيا بسدِّ الفجوة في الإمدادات الغذائية بعد قطع السعودية والإمارات للعلاقات التجارية مع قطر وقد اعتُبر هذا الموقف اصطفافًا تركيًّا مع قطر .

3) **تسريع تركيا للاتفاقية الدفاعية مع قطر تزامنًا مع الأزمة:**

اعتُبرت مصادقة البرلمان التركي على نقل قوات تركية إلى قطر في اليوم الثالث لاندلاع الأزمة موقفًا مساندًا لقطر ومناوئًا للدول المقاطِعة لها؛ وقد ذكر أمير قطر في خطابه الأول بعد الأزمة: "لا يفوتني أن أشيد بالدور الهام الذي لعبته تركيا في إقرارها السريع لاتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقَّعة بيننا والمباشَرة في تنفيذها وأشكرها على استجابتها الفورية لتلبية احتياجات السوق القطرية" .

4) **تقارب السياسات الخارجية التركية والقطرية:**

لا شك أن تقارب وجهات النظر بين تركيا وقطر تجاه أحداث المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس وقضايا التغيير في العالم العربي بشكل خاص يُنظر إليه بشكل سلبي من قبل الدول المقاطعة لقطر، ويمكن النظر إلى العلاقة المتميزة بين الدولتين من خلال لقاءات القمة التي عُقدت بينهما؛ فعلى سبيل المثال عُقدت حوالي 12 قمة بين الرئيس التركي وأمير قطر خلال السنتين اللتين سبقتا الأزمة الحالية، وبالتالي من شأن ذلك أن يعوق مساعي الوساطة التركية ويجعل هذه الدول تشعر وكأنها تتعامل مع خصم وليس مع وسيط في الأزمة .

5) **العلاقة التركية المتوترة مع الإمارات:**

وقد ظهر ذلك في محطات متعددة منها على سبيل المثال تعليق الوزير الإماراتي "أنور قرقاش"، على الزيارة التي أجراها الرئيس التركي للسعودية، بالقول: إن "زيارة الرئيس التركي لا تحمل جديدًا، والموقف المتسرع لبلاده جعل الحياد أفضل خيارات أنقرة"، مُبَيِّنًا أن "المراجعة القطرية ستحقِّق ما لن تحققه الزيارات المتكررة، ويضاف لهذا كثير من التلميحات في الإعلام التركي التي أشارت إلى دور الإمارات في انقلاب 15 يوليو/تموز في تركيا [1].

[1] المرجع نفسه.

6) توتر علاقات تركيا مع الغرب:

إن توتر علاقات تركيا مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا، ربما يكون له انعكاس سلبي على التنسيق المشترك تجاه الأزمة ولو لم يكن هناك توتر لكان التنسيق التركي-الألماني مفيدًا جدًّا خاصة أن ألمانيا لم تتعاطَ مع الإجراءات المقاطعة لقطر .

7) عدم تعاطي القيادة السعودية بشكل جدي مع الوساطة التركية:

وقد ظهرت بوادر ذلك في عدم خروج جولة الرئيس التركي بنتائج ملموسة ومن قبلها زيارة وزير الخارجية التركي بل على العكس قد أُتبعت هذه الزيارات بمواقف تُكرِّس الأزمة، مثل طلب إغلاق القاعدة ثم الإعلان عن قائمة من المطلوبين.

8) تكرر الأزمة بظروف جديدة وإصرار الدول المقاطعة:

يجعل تكرر الأزمة مرة أخرى في 2017 بعد اندلاعها في 2014 حلَّها أصعب من ذي قبل، كما يُشكِّل إصرار الدول المقاطعة على رفض الحوار المباشر وعلى التمترس خلف مطالب محددة مشكلة في تقدم أية عملية وساطة، كما أن الدعم الأولي من الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، قد يُشكِّل عائقًا هذه المرة، حيث كان موقف الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما"، أكثر توجهًا نحو حل الأزمة .

9) التصعيد الإعلامي:

يُشكِّل التصعيد والتحريض الإعلامي في وسائل الإعلام المحسوبة أو المقربة من تركيا أو من الدول المقاطعة لقطر عاملًا في تهيئة ظروف سلبية للوساطة، وقد ظهر هذا بشكل واضح في عدد من الصحف وفي وسائل التواصل الاجتماعي .

رابعا : تقييم التجربة التركية في الوساطة:

انطلاقا مما سبق يمكن اعتبار أن المساعي التركية في حل الأزمة الخليجية تُشكِّل مساهمة مهمة، ومن الواضح أن تركيا تحاول بذل جهد كبير في ذلك ولكن ثمة عوامل مهمة في نجاح هذه المساعي في إطار مساع أخرى تحت سقف الوساطة الكويتية ويأتي على رأس هذه العوامل جميعها، الموقف الأميركي من إنهاء الأزمة ومرونة الطرف السعودي والإماراتي في التعامل مع الوساطة، ومع أنه لم يكن هناك توقع بتحقيق الوساطة[1]

[1] المرجع نفسه.

التركية لاختراقات مهمة في الأزمة إلا أن انخراط تركيا في هذه العملية يُسهم في منع تدهور الأزمة كما يُخفِّف حتى الآن من الانعكاسات السلبية المحتملة للأزمة على تركيا خاصة بعد موقفها المساند لقطر [1].

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**

من خلال ما تم رصده من مواقف من الجانب الأمريكي تجاه الأزمة تبين أن هناك تباينا في الموقف الرسمي الأمريكي وبرجع ذلك إلى أحد الإحتمالين :

الأول: أنه تبايناً قد يكون طبيعياً غير مقصود في المواقف بين أقطاب الإدارة الأمريكية.

الثاني: أن المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة تملي على صناع القرار الأمريكي تبادل أدوار معينة بين من يدعم طرف ومن يؤيد آخر.

ولا شك أن الخلاف الشديد بين "ترامب" و"تيلرسون" في العديد من القضايا ومنها أزمة الخليج أمراً يصعب الأمور على "ترامب" وعلى الإدارة الأمريكية بشكل عام.

أولا : ترامب يعرض الوساطة لحل الأزمة الخليجية القطرية:

خلال مؤتمر صحفي مشترك مع أمير الكويت – عُقد في سبتمبر 2017 بواشنطن – عبر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" عن استعداده للوساطة من أجل حل الأزمة بين قطر وجيرانها في الخليج، وأكد إنه يعتقد بإمكانية حصول اتفاق سريعاً.. حيث صرح "ترامب": "لو أنني أستطيع الوساطة بين قطر والسعودية والإمارات تحديدا، فإنني سأفعل ذلك، وأعتقد أنه يمكن التوصل إلى إتفاق سريعاً"، يأتي هذا في الوقت الذي سعت دولة الكويت للتوسط في الأزمة، لكنها (من وجهة النظر الأمريكية والأوروبية) لم تتمكن من إحراز تقدم يُذكر.

واستكمالاً لدعوة الوساطة في الأزمة الخليجية فإن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" يستعد لعقد سلسلة من اللقاءات المنفصلة مع محمد بن سلمان ومحمد بن زايد وتميم آل ثان خلال شهر مارس/ أبريل 2018.

ثانيا : أهداف الإدارة الأمريكية من الوساطة:

يمكن أن تتلخص أهداف الإدارة الأمريكية من الوساطة في هدفين [2]:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **رؤية تحليلية الوساطة الأمريكية تجاه أزمة قطر**، Institute for GLOBALE SECURITY& DEFENSE AFFAIRS ، 2018/03/18 ، تاريخ التصفح: 2018/03/30،
.http://igsda.org/2018/03/10/analytical-vision-us-mediation-towards-gulf-crisis

الهدف المُعلن: ويتمثل في التوصل إلى اتفاق سلام.

الهدف غير المُعلن: فقد يتلخص في محاولة السبق بدور أمريكي حاسم في الأزمة الخليجية يحقق المصالح الأمريكية مع كافة أطراف الأزمة، وأيضاً يستعيد النفوذ والهيبة الأمريكية في المنطقة، يأتي ذلك في الوقت الذي تمكنت فيه روسيا من التدخل بقوة وبما يحقق مصالحها في الأزمة السورية، مع إستعداد محتمل من جانب روسيا للتدخل في أزمة الخليج تجاه قطر، وفي عدة أزمات أخرى حالية مثل أزمة اليمن والأزمة الليبية، وأيضاً ربما تجاه أزمة متوقع إشعالها بواسطة تركيا على الغاز شرق المتوسط.. كل ذلك إرتباطاً بإمتداد وتوسع النفوذ الروسي في المنطقة والذي يتواءم مع مصالح الموقفين الإيراني والتركي، والمحتمل أن يأتي بدوره داعماً للموقف القطري في أزمة الخليج.

ثالثا : عناصر الوساطة الأمريكية المُحتملة في الأزمة:

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية سواء بالنسبة للرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" كشخص أو للإدارة الأمريكية كمؤسسة يسعيان لتهدئة الموقف الخليجي على حساب النفوذين الإيراني والروسي، فأزمة قطر تتعلق بشكل مباشر مع إيران، وسترتبط مستقبلاً بتوسع النفوذ الروسي المتمكن في الأزمة السورية والمحتمل إمتداده للعراق واليمن (باقي الهلال الشيعي الإيراني)، ومن ثم ستضع الوساطة الأمريكية في حساباتها أهمية حسم أزمة اليمن وإيجاد حلول جذرية لها ترضي السعودية والإمارات على حساب إيران، وفي نفس الوقت قد تتحرك الوساطة الأمريكية نحو إيجاد البراهين اللازمة لضمان أمن وإستقرار قطر مع حفظ كرامتها أمام دول الخليج .

رابعا : مستقبل جهود الوساطة الأمريكية المُرتقبة في الأزمة:

قد لا تكون هناك احتمالات حقيقية لنجاح الجهود الأمريكية للوساطة في الأزمة رغم دعم دول أوروبية لأي خطوة حل ممكنة وذلك لعدة أسباب أهمها:

الأول :أن كل من طرفي الأزمة (رباعي المقاطعة وقطر) متمسك بموقفه.

الثاني :أن الشقاق الحالي قد يأتي في مصلحة أهداف رباعي المقاطعة المرحلية في الأزمات الحالية في أنحاء المنطقة كل حدى، خاصة ضد كل من إيران (العدو الأول المشترك لدول السعودية والإمارات والبحرين) والذي تتزايد توجهات قطر نحو إتخاذها داعماً إستراتيجياً على الصعيدين السياسي والأمني، وتنظيم الإخوان [1]

[1] المرجع نفسه.

المسلمين (العدو الرئيسي لمصر في الوقت الحالي) والذي تعتبره قطر الأداة السياسية الأكثر موائمة، والتي تضمن لها تحقيق إستراتيجيتها في المنطقة.

الثالث :لا شك أيضاً أن أي احتمالات نجاح أي وساطة لحل الأزمة الخليجية لن تأتي في صالح إستراتيجية إسرائيل في المنطقة، والتي تستغل تداعيات الأزمة الخليجية بدقة وحرفية في مخططاتها المبنية على تقسيم وإضعاف أهم دول المنطقة [1].

خامسا : تقييم التجربة الأمريكية في الوساطة :

انطلاقا مما سبق تستنتج أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في موقع غير مألوف خلال الأزمة الخليجية، فأطراف الأزمة حلفاء مهمون لواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، ما يشكل اختبارا معقدا لإدارة "دونالد ترامب" ووزير الخارجية "ريكس تيلرسون"، ولهذا تسعى الإدارة الأمريكية للخروج من الأزمة بطريقة تسمح لكل جهة بالظهور بمظهر المنتصر، ولكن جهودها تصطدم بتمسك الرياض والدوحة بموقفيهما[2].

من خلال ما تقدم نخلص إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة من قبل أطراف عديدة لإيجاد حل للأزمة القائمة بين قطر والدول الخليجية إلا أنها لم تجد طريقها إلى الحل، بل وتبدو بعد أكثر من عدة أشهر على اندلاعها بأنها قد تحولت من أزمة إقليمية أو محلية إلى قضية دولية تترك آثارا سلبية على مجمل النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية للكثير من دول المنطقة، فبعدما كانت الأزمة الخليجية في بدايتها شأنًا خليجيًّا طارئًا وعابرًا أو هكذا تصور معظم المراقبين وحتى المسؤولين في الخليج وبعض الدول الأخرى وما عزَّز هذا التصور التحرك السريع الذي قام به أمير الكويت، للوساطة بين قطر ودول الحصار والقطيعة الخليجية الأخرى، ومما زاد من تكهن المراقبين حول فجائية الأزمة وترقب حلها السريع كونها ليست الأزمة الأولى في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي لم تتسم العلاقات بين دولها دائمًا بالصفاء، منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ثمانينيات القرن الماضي.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] فؤاد حسن، **الأزمة الخليجية: الدبلوماسية الأمريكية تسعى لحل الخلاف بين قطر ومقاطعيها**، فرانس 24، 2017/06/28، تاريخ التصفح: 2018/04/02، http://www.france24.com/ar/20170628

المبحث الثاني : خيارات قطر لمواجهة سيناريوهات مستقبل الأزمة الخليجية القطرية:

يجمع معظم خبراء السياسة في المنطقة والعالم على التحولات العميقة التي أحدثتها الأزمة الخليجية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص، خاصة بعد حالة الاصطفاف الواضحة بين مؤيد ومعارض، فالتداعيات الكبيرة التي ألقت بها الأزمة على مجمل الأوضاع في المنطقة قد عصفت بمجلس التعاون الخليجي، ووضعت مستقبله على المحك، في ظل استمرار الأزمة وتشعبها واستمرار الوساطة الكويتية المدعومة دوليًّا وإقليميًّا لإيجاد حل سريع لتفادي تلك التداعيات، الأمر الذي يدفع إلى محاولة صياغة السيناريوهات المتوقَّعة لمسارات الأزمة على المدى القريب، والمتوسط، والبعيد، بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على الخيارات المتاحة لقطر لموجهة السيناريوهات المستقبلية.

المطلب الأول : السيناريوهات المستقبلية للأزمة الخليجية القطرية :

من خلال ما تم رصده من مواقف وتطورات في الأزمة قدم الخبراء السياسيين ثلاث سيناريوهات مستقبلية لما قد تؤول إليه الأزمة الخليجية القطرية و فيما يلي استعراض لهذه السيناريوهات :

- **السيناريو الأول : استمرار الجمود الحالي :**

في سياق هذا السيناريو، يمكن أن تمتد الأزمة الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف ، وهنا تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) أن تستمر الأزمة على الأقل حتى العام 2019، وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات، بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة .

في المقابل، تشير توقعات مؤسسة "بي إم آي" للأبحاث (BMI Research) إلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظرًا لما تملكه من مصادر للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة، فضلًا عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة، وبالمحصلة هذا الوضع له تداعيات سلبية، ولكنه سيقوِّي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل [1].

[1] ناصر التميمي، مرجع سبق ذكره.

- **السيناريو الثاني : التصعيد السياسي والاقتصادي :**

وسط حالة الجمود السائدة، والشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج سريعة، فإن دول الحصار ربما تلجأ إلى تشديد الإجراءات والعقوبات ضد الدوحة، وبعض هذه التدابير قد تتسم بالعدوانية في سياق هذا السيناريو، قد تعمد هذه الدول إلى إنهاء عضوية قطر في بعض التجمعات والتحالفات الإقليمية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، والتحالف العسكري الإسلامي، مع ذلك من الصعب تحقيق هذا الخيار؛ حيث من غير المرجح أن يتم طرد قطر من مجلس التعاون نظرًا لاحتمال استخدام الفيتو من الكويت و/أو سلطنة عُمان، فضلًا عن عدم التمكن من حشد الأغلبية العددية في إطار الجامعة العربية، ولكن في حال حدوث هذا السيناريو، فإنه سيوجه ضربة قاصمة لهذه التجمعات الإقليمية بشكل يقود إلى شل حركتها وبالتالي تفككها بشكل تام.

من ناحية أخرى، مع الصعوبات التي تواج+هها دول الحصار في تشديد العقوبات التجارية نظرًا لعدم اعتماد تجارة قطر على مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تطلب دول الحصار من بنوكها سحب أموالها من المؤسسات المالية القطرية، مع أن ذلك قد يثقل كاهل البنك المركزي في قطر، إلا أنه سيحرم أيضًا البنوك الخليجية الأخرى من كسب أسعار فائدة أعلى على الريال وهو السبب الرئيسي لوجود تلك الأموال في قطر في المقاوم الأول .

- **السيناريو الثالث : الحل العسكري :**

يتردد هذا الخيار في تصريحات بعض الأطراف غير الرسمية في كل من السعودية والإمارات، ومع ذلك لا يوجد حتى الآن أي دلائل تشير إلى احتمال حدوث أية مناوشات عرضية أو مواجهات مباشرة، أما في حال تطور الأزمة إلى الخيار العسكري، فإننا سنكون إزاء كارثة عالمية تتجاوز آثارها منطقة الخليج أو حتى الشرق الأوسط، لأن من شأنها تعطيل إمدادات الطاقة العالمية بما لها من تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى أنه قد يتسبب في توريط تركيا وإيران وربما الولايات المتحدة في الصراع المسلح ، بالتالي فإنه ليس من مصلحة جميع الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك قطر، والولايات المتحدة، والسعودية، وتركيا، وإيران، اللجوء إلى الخيار العسكري لأن تداعياته المدمرة ستقع على الجميع [1].

[1] المرجع نفسه.

في الأخير، يبقى التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف هو الخيار الأمثل، ويصب في مصلحة جميع الأطراف وربما المنطقة بأسرها، لكن في ظل المعطيات السائدة في الوقت الراهن يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالًا هو استمرار الجمود وبقاء المقاطعة أو الحصار لفترة طويلة .

ومع ذلك، حتى لو نجحت الوساطة الكويتية في التوصل إلى حل توافقي، فإن الشكوك التاريخية وأجواء عدم الثقة لن تتبدد بسهولة، لا بل إن الخلافات السياسية قد تطفو مجددًا على السطح في حال تبدل الظروف الإقليمية والدولية .

وفي جميع الأحوال ، لن يستطيع أي حل يمكن التوصل إليه محو الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالفعل بمنطقة الخليج، والشرق الأوسط عمومًا، وسوف تظل التداعيات التي ذكرناها سابقًا تلقي بظلالها السلبية على مجلس التعاون وعلى المجتمعات الخليجية لسنوات قادمة.

المطلب الثاني : الخيارات المستقبلية لقطر لمواجهة الأزمة :

تمضي قطر في مواجهة الأزمة وسيناريوهاتها المتوقعة على أكثر من صعيد ضمن محور ثابت ، والمتمثل في الحوار الذي يعد الخيار الاستراتيجي بالنسبة لها لحل الأزمة، مع استعدادها لمناقشة وبحث أي طلبات لا تنتهك سيادتها، حيث يمكن استقراء خيارات قطر لمواجهة ما يحتمل حدوثه مستقبلا كمايلي:

- **خيارات قطر:**

- **على الصعيد الدبلوماسي :**

بالتوازي مع مبدأ الحوار كأداة لحل الأزمة فقد تستمر الديبلوماسية القطرية على أكثر من مسار في التحرك في محاولة لإقناع واشنطن وبعض العواصم الأوروبية بأهمية تشجيع الدول الرباعية للتخلي عن مطالبها والدخول في مفاوضات مباشرة مع الدوحة للتوصل إلى حل وسط للأزمة، مع استمرارها في تقديم شكاوى إلى الأمم المتحدة ومنظماتها والهيئات الدولية الخاصة بتنظيم التجارة والطيران والملاحة الجوية تدعي فيها أنها تعاني من حالة حصار لا تتفق والمواثيق والقواعد الدولية.

- **على صعيد حقوق الإنسان :**

عبر قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بعقد مؤتمرات تكشف الانتهاكات الحقوقية للحصار، وإعلانها أنها تعتزم مقاضاة الدول المقاطعة لقطر على تلك الانتهاكات وطلب تعويضات من المتضررين .

- **على الصعيد الاقتصادي :**

نشطت قطر في تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها والمقيمين بها والبحث عن بدائل على المدى الطويل لسد احتياجاتها من مختلف المجالات وتدشين خطوط ملاحية جديدة لتعزيز تجارتها الخارجية، والبحث عن أسواق جديدة [1]..

ومن المحتمل أن تحاول قطر استخدام ورقتي الغاز والعمالة المصرية للضغط على دول التحالف الأربع، لكن الورقتين تلحقان أضراراً اقتصادية ومعنوية كبيرة بالموقف القطري، لذلك فإن قطر قد تلجأ إلى تصعيد محدود في استخدام الورقتين [2].

---

[1] أحمد المصري، **مع قرب انتهاء المهلة..3 سيناريوهات متوقعة للأزمة الخليجية مع قطر(تحليل)**، العربية 2017/06/30، تاريخ التصفح: 2018/04/02، https://aa.com.tr/ar/

[2] محمد شومان ، **ستة سيناريوهات متوقعة للأزمة مع قطر** ، الحياة ، 2018/02/21 ، تاريخ التصفح: 2018/04/02 ، http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/27520722

- **على الصعيد الإعلامي :**

نشطت قناة الجزيرة ذات التأثير الكبير في القيام بحملة إعلامية تولت فيها توضيح الموقف الرسمي لقطر من جانب، والرد على الشائعات التي تستهدفها من جانب آخر، وتوجيه هجمات مضادة للدول المقاطعة لقطر من جانب ثالث، كما نشط الإعلام المحلي ممثلا في تليفزيون قطر والصحف المحلية في القيام بدور مساند للجزيرة لتحقيق الأهداف نفسها مع التركيز على الرسائل الموجهة للداخل.

- **على الصعيد الشعبي :**

أما على مستوى الصعيد الشعبي فقد ظهر التفاف واضح من قبل الشعب القطري تجاه قيادته وحكومته ودعم لمواقفها.

وهذا ما نجحت قطر بالفعل في مواجهته من الحزمة الأولى من العقوبات أو المرحلة الأولى من الحصار، وهذا ما ستستند إليه قطعا في المرحلة الثانية من تشديد الحصار، حال تحقق السيناريو الثاني، مع وجود أوراق أخرى لديها لم تستخدمها حتى الآن أبرزها ملف الغاز.

وينقل خط الأنابيب دولفين من حقل الشمال القطري نحو ملياري قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي إلى الإمارات وسلطنة عمان، وتلبي إمدادات الغاز القطري نحو 30 % من احتياجات الإمارات التي تستخدمه في توليد الكهرباء، وسبق أن أكدت قطر أنها لا تريد الضرر للشعب الإماراتي الذي سيتأثر بانقطاع الكهرباء عنه نتيجة توقف إمدادات الغاز القطري، مؤكدة أن الشعب الإماراتي لا ذنب له فيما يحصل.

وفي كل الأحوال فإن تصعيد الأزمة لن يكون في مصلحة جميع الأطراف، والحل هو حوار مباشر، يدفع إلى مقاربة بين أطراف الأزمة تحقق السيناريو الثالث عبر التوصل إلى حل يجنب المنطقة الكثير من المخاطر المقبلة عليها في حال استمرار الأزمة [1].

[1] أحمد المصري، مرجع سبق ذكره.

وعليه تقتضي مصلحة جميع الأطراف في المنطقة الدفع باتجاه الحل السياسي للأزمة بأقل خسائر ممكنة لجميع الأطراف الخليجية، وتفويت الفرصة لعوامل الاجتياح العسكري، أو لعدم استمرار الأزمة لاستنزاف دول المنطقة إقتصادياً، وللمحافظة على وحدة بقاء مجلس التعاون الخليجي كمنظومة عربية قوية موحدة تجاه الأخطار المحدقة في المنطقة مع عدم تدويل الأزمة، واستثمار وساطة أمير دولة الكويت لوضع اتفاقيات جديدة بين دول منظومة الخليج العربي تؤكد حق السيادة لدولها وحرية اتخاذ قرارتها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لجميع الأطراف والمحافظة على وحدة وحقوق شعوب المنطقة، مع وضع إستراتيجيات موحدة تجاه التحديات والأخطار، ووضع أساسيات للخطاب الإعلامي الخليجي لمصلحة الدول الخليجية وشعوبها، والاستفادة من توفر فرصة للتعاون الإستراتيجي مع تركيا، وفرصة فتح الحوار حول إصلاح الوضع السياسي في مصر بما يخدم مصالح الأمن الخليجي والأمن العربي مع تحديد سياسة تعريف الإرهاب وحق المقاومة؛ ليتم التوافق عليها بين الدول الخليجية والعربية [1].

- **تبعات إستراتيجية قطر في مواجهة الأزمة:**

نظراً لما تميزت به الإستراتيجية القطرية من خصائص تعد غير مألوفةٍ في الصراعات العربية البينية التي كانت تنتهي، في أحيان كثيرة، بالتراضي، ومن خلال وساطات واتفاقات سرية، كما حدث في الأزمة الخليجية مع قطر في عام 2014، يجوز لنا أن نبحث في تبعات الإستراتيجية الجديدة. ونرصد هنا ثلاثاً منها: **أولاً**: من شأن الإستراتيجية القطرية إطالة أمد الأزمة، ليس لأنها إستراتيجية خاطئة، أو لأنها تتعمد ذلك، ولكن لأنها ترفض الانصياع لمنطق القوة المفروض عليها من الدول الأربع، والتي أعلنت مراراً عزمها الاستمرار في الضغط على قطر، وإلحاق الأذى بها على مختلف المستويات. لذا قد تطول الأزمة الراهنة، وإن سعت الدول الغربية إلى تقليص مدتها بسبب تبعاتها السلبية على الشركات الدولية مع دول الخليج.

وعليه فإن قطر تحاول تغيير قواعد اللعبة والأساليب المتبعة في إدارة علاقات عربية كثيرة في منطقةٍ اعتادت على منطق القوة وفرض الإرادات بالباطل في أمورٍ كثيرة، وهو أمر لن يكون سهلاً [2].

---

[1] مجموعة التفكير الاستراتيجي، **الأزمة الخليجية الرابعة (حصار قطر الأطراف الفاعلة).(تقدير موقف)**، مجموعة التفكير الاستراتيجي، 2017/08/01 ، تاريخ التصفح: 2018/04/04، http://stgcenter.org/item/920

[2] علاء بيومي. مرجع سبق ذكره.

ثانياً: من شأن الإستراتيجية القطرية تسليط مزيد من الضوء الدولي على قطر، على المستوى المنظور، لأن قطر اعتمدت أسلوب الانفتاح والتواصل مع العالم مخرجاً من الأزمة، حيث وقعت مذكرة تفاهم لمكافحة تمويل الإرهاب مع الولايات المتحدة، وتعاقدت مع مكتب أميركي خاص بقيادة وزير العدل الأمريكي السابق، "جون أشكروفت"، لمساعدتها في التحقيق فيما يتعلق بتتبع مصادر تمويل الإرهاب، كما أعربت عن استعدادها فتح ملفاتها أمام الاستخبارات الألمانية، وأرسلت مسؤولين حقوقيين للعالم، واستضافت مدافعين دوليين عن حقوق الإعلام.

كل هذه التحركات تعني مزيداً من الانفتاح على العالم، وتضع قطر أكثر تحت دائرة الضوء، وتحث مسؤولي قطر على الانفتاح أكثر، وعلى مراعاة المعايير الدولية في الخطاب والممارسات، في ظل حالة من الترقب والترصد من دول الحصار، وفي ظل أزمةٍ ستطول، وهو تحدّ ربما لم تعتد عليه الدول العربية، ومن شأن نجاح قطر فيه توثيق علاقاتها بمؤسسات المجتمع الدولي المختلفة.

ثالثاً: على المستويين، الشعبي والجماهيري، تمثل الإستراتيجية القطرية تحدياً فكرياً كبيراً لحركات وقوى جماهيرية كثيرة، مؤيدة للموقف القطري، بسبب تحديها أساليب تفكير عربية منتشرة، وقائمة على فكرة المؤامرة الدولية ضد شعوب المنطقة [1].

[1] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم يمكن أن نخلص إلى وجود سباق بين مسارين لهذه الأزمة:

أحدهما تصعيد الأزمة، وزيادة الضغط على الدوحة ، وهذا المسار تقوده السعودية، وتدعمه الإمارات والبحرين ومصر، وتتعاطف معه، بدرجات متفاوتة دولا عربية أخرى .

والآخر مسار الحوار ومحاولة تهدئة الأزمة الذي تقوده دولة الكويت بالتنسيق مع سلطنة عمان، الذي يحظى بدعم دولي أمريكي وتركي وألماني وفرنسي وأوروبي عموماً؛ ما يمكن أن يزيد من أدوار هذه الدول في الأزمة، ويضع قيوداً أكبر على تحولها إلى نزاع عسكري، حتى بعد أن تعثرت جهود الوساطة التي قادها دولة الكويت.

ورغم رمزية الوساطة الكويتية التي تهدف إلى خلق مناخ يحول دون ازدياد الأمور تعقيداً وتدهوراً وسعياً وراء ضبط الانفلات في العلاقات الخليجية ، وكذا رغم محدودية النتائج المتوقعة منها منذ البداية ، فإنها تبقى مؤشراً على أن مجلس التعاون الخليجي لم يعد موحداً ولو حتى شكلياً، بل انقسم إلى معسكرين في أزمة قطع العلاقات مع قطر.

وعليه فإن هذا السباق الخليجي الإقليمي الدولي بين مساري تصعيد الأزمة وتهدئتها يعكس سمات المرحلة الانتقالية، التي يعيشها النظام الإقليمي في الخليج العربي، والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، والنظام الدولي أيضاً، ومن أبرز هذه السمات :حالة عدم اليقين، والسيولة العالية، وتذبذب المواقف وتطورها بسرعة، وتوظيف أدوات الحرب الإعلامية، واختراق المواقع الإلكترونية، وأدوات الحصار الاقتصادي وغيرها.

خاتمـــــة

خاتمة:

رغم أن أزمة قطع العلاقات مع قطر بدأت أزمةً خليجية، لأسباب ما تزال غير واضحة تماماً، إلا فيما يتعلق بأجندة تنامي الدور الإقليمي القطري، فإن الأزمة سرعان ما كبرت، مثل كرة الثلج، واستجلبت مواقف إقليمية ودولية سريعة؛ مما دل على أن أمن الخليج ليس مسألة متروكة لحسابات سياسية سعودية وإماراتية ضيقة، وإنما متعلق بحسابات أكبر إقليمية ودولية.

ورغم اتجاه الأزمة نحو التصعيد أول الأمر؛ بسبب تأثير الصدمة على قطر، وكثافة الحملة التي شنتها السعودية والإمارات عبر الآلة الإعلامية الجبارة وشبكة اللوبيات ومراكز الأبحاث في واشنطن، فإن دخول اللاعب التركي ثم الإيراني والروسي أسهم في خفض مستوى تصاعد الأزمة بشكل ملحوظ.

ومن المهم في هذا السياق تحليل موضع أزمة قطع العلاقات مع قطر من التحالفات الإقليمية والدولية الجديدة، التي تتشكل حالياً في خضم هذه الأزمة؛ فلربما تكون سياسة ترامب وأخطاء حسابات إدارته، ثم انحسار وزن مشروع تريزا ماي بعد الانتخابات البريطانية 8 حزيران/يونيو، رغم بقاء حزب المحافظين في المقدمة، يمكن أن يؤدي إلى انتعاش العلاقة الروسية-التركية-الإيرانية، مع احتمال انضمام قطر إلى هذه العلاقة، وأن مواقف تركيا وإيران وتنسيقهما في هذه الأزمة الذي تجلّى في زيارة وزير خارجية إيران لأنقرة، فضلا عن بروز الموقف الألماني ودعوته الصريحة لرفع الحصار عن قطر، يمكن أن تؤدي لإضعاف موقف إدارة ترامب وحلفائها في الخليج، خصوصاً موقفي السعودية والإمارات.

أما بالنسبة لتحليل نتائج التصعيد السعودي ضد قطر، فإنه من الأهمية بما كان التفرقة بين قدرة الدبلوماسية السعودية على الحركة وإشغال المشهد السياسي والإعلامي بمواقفها، وبين التأثير السعودي الحقيقي على أرض الواقع الذي يبقى آنياً ومرحلياً، ومرتبطاً أساساً بحالة صراعات داخلية دبت في الثورات العربية، وسمحت للقوى الخارجية بمساحة أكبر من الحركة، وإن كان نصيب السعودية في كل الأحوال لا يبلغ مثلا القدرة التركية أو الإيرانية في التأثير والحركة؛ إذ تمكنت الدينامية التركية/الإيرانية من اختراق المنطقة المركزية للمجال الجيوسياسي العربي، ولم يعد مركز الثقل في هذا المجال شأناً عربياً فحسب، بل صار شأناً إيرانياً وتركياً أيضاً .

ولذلك فإن الحالة الجيوسياسية الجديدة التي تشهد صعوداً للدورين الإيراني والتركي في مقابل تقهقر الدور العربي، تتطلب إعادة النظر في المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي قامت على مدى عقود على اعتبار إيران

وتركيا دولا طرفية أو هامشية بمفهوم النظام الإقليمي العربي، بل مساواتها بإسرائيل في كثير من الأحيان، استناداً إلى مفهوم دول الجوار الجغرافي الذي غلّب المصلحة القومية أو حماية الأمن القومي، على التكامل والاعتماد المتبادل في المداخل النظرية للجغرافيا السياسية الإقليمية.

أما على الصعيد الدولي، فإن الأزمة كشفت مكانة القيادة الألمانية في القارة الأوروبية العجوز،وقدرتها على توجيه انتقادات للسياسة الأمريكية في مسار يبدو أنه سيستمر في ظل قيادة المستشارة أنجيلا ميركل،كما تشكل بالتدريج سلسلة من المواقف الدولية الداعية لتغليب نهج الحوار والدبلوماسية في الخليج، وبرزت المواقف الروسية والصينية والفرنسية والإسبانية والإيطالية ومواقف الأمم المتحدة وغيرها.

ورغم أن احتمال تجاوز هذه الأزمة الخليجية، وعودة العلاقات إلى سابق عهدها، يبدو ضعيفاً في المدى القريب، فإنها كشفت دلالات مهمة بخصوص حدود توظيف متغير''الحرب على الإرهاب''، من قبل المحور السعودي الإماراتي المصري، ذلك أن الاستمرار في هذا المنحى التوظيفي له مخاطر حقيقية على المنطقة العربية، ما يزج بها نحو مزيد من التفتت والتقسيم واتهام بعضها بعضاً بتمويل الإرهاب أو إيواء شخصيات معارضة نكايةً في نظم عربية أخرى، هو أمر لا يخدم إلا المصالح الإسرائيلية في النهاية، ما دام مفهوم''الإرهاب وتمويله''غير محدد بمعايير قانونية دولية متفق عليها؛ مما يسهل على إسرائيل استهداف مقاومة الشعب الفلسطيني ودمغ حركة حماس بالإرهاب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. الكتب :

1. بومنجل، خالد والمهدي، فارق مجيب الرحمان ، **إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية** ، **(**ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1،2018**)** .

2. الرويلي، هلهول علي ، **إدارة الأزمات إستراتيجية المواجهة،** حلقة علمية "إدارة الأزمات"، **(**كلية التدريب قسم البرامج الخاصة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2011م**)**.

3. السيد، السعيد ، **استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث دور العلاقات العامة،(** القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2006م**)**.

4. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل ، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة،** (ب ط،س).

5. ميرشايمر، جون ، **مأساة سياسة القوى العظمى،** ترجمة مصطفى محمد قاسم، **(**الرياض، النشر العلمي والمطابع، (ب . ط) 2012م**)**.

ب. الموسوعات:

1. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

2. مخلوف، مريم ، **مفهوم الأزمة الدولية،** الموسوعة السياسية الإلكتونية، **(**قسم العلاقات الدولية،2018**)**.

ج. المجلات :

1. تركي محمود، فارس، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة،** مجلة التربية والعلم، **(**المجلد 16، العدد 04، 2009**)**.

2. الحدراوي، حامد و الباحث الخفاجي، كرار ، **أسباب نشوء الأزمات وإدارتها "دراسة استطلاعية لآراء عينة من مجلس النواب العراقي"**، مجلة الكوفة، **(**العدد:05، (د.س.ن))**.**

3. الحيالي، عبد الأمير و عبد الجبار، فراس ، **دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط (دراسة في الجغرافيا السياسية)** ، مجلة ديالى، **(**العدد 33، 2009 **)**.

4. زلاقي، حبيبة ، **نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي،** مجلة العلوم القانونية والسياسية، **(**العدد 17، جانفي 2018**)**.

5. سفاح متعب الربيعي، غيث ، **ماهية الأزمة الدولية دارسة في الإطار النظري،** مجلة العلوم السياسية، **(**العدد 42، (د.س.ن))**.**

6. عبد الرحمان آل ثاني، فهد، **النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي:دراسة جيوبوليتيكية**، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، (العدد: 13، 2001) .

7. عبد الهادي محمد، إيثار ، **إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، (المجلد: 17 ، العدد: 64 ، كانون الأول 2011) .

8. عرنوس سليمان، خليل ، **الأزمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي**، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)،(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة،2011).

د. الرسائل والمذكرات الجامعية :

أولا: أطروحات الدكتوراه:

1. بن محمد آل رشيد، حمد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، (كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012/2011 م).

2. الزبيدي، نصير مطر كاظم ، **الولايات المتحدة الأمريكية و إدارتها للأزمات الدولية "دراسة تحليلية تطبيقية"**، أطروحة دكتوراه، فلسفة في العلوم السياسية، (جامعة (ST.CLEMENTS) العالمية- العراق ، 2010م).

3. محمود عبد اللطيف، إيمان ، **الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات**، أطروحة دكتوراه، (جامعة سانت كليمنتس العالمية- العراق، كلية العلوم الإقتصادية، قسم الاقتصاد العام ، 2011م).

ثانيا: رسائل الماجستير:

1. أوشريف، يسرى ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، (جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016م).

2. بوزرب، رياض ، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية والعولمة، (جامعة قسنطينة،كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007-2008).

3. بن متعب بن كردم، عبد الله ، **اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات دراسة تطبيقية عن اللجان الأمنية الدائمة في المملكة السعودية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، 2005م).

4. حجاب، عبدالله ، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979–2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012/2011).

5. الشمري، عبد المحسن لافي ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012/2011).

هـ. المذكرات:

1. خدايش، مولود ، **السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، (جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

و. التقارير:

1. أبو كرش، خليل ، **نظرية الصراع الدولي" غزة 2014 "**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/12/28.
2. أحمد جبريل أمجد، **تقدير موقف أزمة قطع العلاقات مع قطر إلى أين؟**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2017/06/13.
3. أبو كريم، منصور ، **إنعكاس الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/10/16.
4. أبو صليب، فيصل ، **الوساطة الكويتية: خبرات تاريخية في مواجهة أزمة فريدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/06/22.
5. أسويق، نور الدين ، **الموقف المغربي من الأزمة الخليجية: المحددات الرئيسية والسيناريوهات الممكنة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/08/30.
6. التميمي، ناصر ، **الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/08/17.
7. الرنتيسي محمود، سمير ، **الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/08/01.
8. الزيني، أيمن ، **تداعيات الأزمة القطرية علي مستقبل العلاقات العربية والتوازنات السياسية في المنطقة**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/21.
9. العوضي حسني عماد حسني ، **روسيا والأزمة القطرية – الخليجية: الفرص والتحديات والمصالح الجيوإستراتيجية**، المركز العربي الديمقراطي ، 2017/06/15.

10. بن يحي، سامية ، **تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/08/31.

11. تسعديت، مسيح الدين ، **الخلاف القطري– الخليجي: مشكلة زعامة إقليمية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017/10/18.

12. محمد خميس، خلود ، **الأزمة القطرية الخليجية إلى أين قراءة في المشهدين الإقليمي والدولي**، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، 2017/07/03.

13. **حصار قطر: التقديرات والارتدادات، تقدير موقف ، مركز الجزيرة للدراسات**، 2017/06/22.

14. **المواقف الدولية بشأن الأزمة في الخليج إجماع على الحل السلمي وتضارب أميركي** ،تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017/06/15.

15. **مجلس التعاون بعد قمة الكويت**، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2017/12/07.

16. **رؤية تحليلية الوساطة الأمريكية تجاه أزمة قطر**، Institute for GLOBALE SECURITY& DEFENSE AFFAIRS ، 2018/03/18.

ي. الندوات:

1. البلوشي، مريم ، **ندوة تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها**، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/10/21.

2. الجازي، عمر مشهور حديثه ، **ندوة بعنوان الوساطة كوسيلة لتسوية المنازعات**، المركز الأردني لتسوية النزاعات، (جامعة اليرموك أربد، المملكة الأردنية الهاشمية، 2004).

3. الصمادي، زياد ، **حل النزاعات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"**، برنامج دراسات السلام الدولي، (جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة،2009-2010).

ي. مواقع الأنترنت:

1. عوكل، هشام ، **إدارة الأزمات**، مدونة علم إدارة الأزمات بالتخطيط الإستراتيجي،2013/12/04، (تاريخ التصفح:2018/03/24)، على الرابط
http://hichamoukal.blogspot.com/2013/12/blog-post.html

2. قطيشات، ياسر ، **واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي** ، الحوار المتمدن، 2011/04/19 ، (تاريخ التصفح، 2018/03/15)، على الرابط
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2556491

3. القدرة، احمد سمير ، **الأزمة الخليجية في ميزان القوة والتنافس** ، الشروق العربي، 2017/07/04، (تاريخ التصفح: 2018/03/28)، على الرابط

http://www.alshoruq.net/ar/?Action=Details&ID=68914

4. فريق القصة، **الجغرافيا السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي"2"**، القصة من زاوية أخرى، 2017/06/10 ، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/18**)**، على الرابط

http://alkessa.com/artical-16093

5. عبد الله، جمال ، **الأزمة القطرية الخليجية إلى أين**، الشرق، 2017/06/16 ، **(**تاريخ التصفح 2018/04/03**)**، على الرابط

http://www.sharqforum.org

6. الدجني، حسام ، **الأزمة الخليجية: السيناريوهات المحتملة**، المرصد الجزائري ، 2017/06/09 ، **(**تاريخ التصفح 2018/03/23 **)**، على الرابط

https://marsadz.com

7. بيومي، علاء ، **عن الإستراتيجية القطرية في الأزمة الخليجية**، العربي الجديد، 2017/07/29، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/25**)**، على الرابط

https://www.alaraby.co.uk/opinion

8. واشنطن بوست، **السلطنة الأقدر على حل الأزمة.وهذه أسباب قلقها من دور الإمارات**، قناة العالم، 2017/07/24، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/29**)**، على الرابط

http://www.alalam.ir/news/1999251

9. طالب، احمد ، **كل ما قد تريد معرفته عن الرابحين والخاسرين اقتصاديًّا من الأزمة الخليجية**، ساسة بوست، 2017/06/12، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/13 **)**، على الرابط

https://www.sasapost.com/all-you-might

10. بومدين، عربي ، **الأزمة الخليجية ومواقف دول المغرب العربي بين المبادئ والمصالح** ، ميدل إيست أونلاين، 2017/07/12 ، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/15**)**، على الرابط

http://www.middle-east-online.com/?id=252339

11. محمد خميس، خلود ، **الأزمة القطرية الخليجية إلى أين قراءة في المشهدين الإقليمي و الدولي** ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2017/07/05 ، **(**تاريخ التصفح: 2017/11/11**)**، على الرابط

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/1166

12. نافعة، حسن ، **جامعة الدول العربية وأزمة حصار قطر**، الوطن، 2017/07/26، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/10**)**، على الرابط

http://www.al-watan.com/Writer/id/660

13. أحمد علاء، **الأزمة الخليجية من يقود الوساطة**، مصر العربية، 2017/06/06، **(**تاريخ التصفح: 2018/03/10**)**، على الرابط

http://www.masralarabia.com

14. حسن، فؤاد ، **الأزمة الخليجية: الدبلوماسية الأمريكية تسعى لحل الخلاف بين قطر ومقاطعيها**، فرانس 24، 2017/06/28، **(**تاريخ التصفح: 2018/04/02**)**، على الرابط http://www.france24.com/ar/

15. المصري، أحمد ، **مع قرب انتهاء المهلة..3 سيناريوهات متوقعة للأزمة الخليجية مع قطر(تحليل)**، العربية، 2017/06/30، **(**تاريخ التصفح: 2018/04/02**)**، على الرابط https://aa.com.tr/ar/

16. شومان، محمد ، **ستة سيناريوهات متوقعة للأزمة مع قطر** ، الحياة ، 2018/02/21 ، **(**تاريخ التصفح: 2018/04/02 **)**، على الرابط http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/27520722

17. مجموعة التفكير الاستراتيجي، **الأزمة الخليجية الرابعة (حصار قطر الأطراف الفاعلة).(تقدير موقف)**، مجموعة التفكير الاستراتيجي، 2017/08/01 ، **(**تاريخ التصفح: 2018/04/04**)**، على الرابط http://stgcenter.org/item/920

18. موقع مصراوي، 2018/03/30، على الرابط http://www.masrawy.com/news/News_Press

19. ThingLink، **(**02/04/2018 **)**، على الرابط https://www.google.dz/search?biw=1366&bih=662&tbm=isch&sa=1&ei=2jLWWo-7HuHM6ASIiLPgBA&q

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

ملحق رقم (01) موقع دول مجلس التعاون الخليجي

Source: ThingLink . On: 02/04/2018.
https://www.google.dz/search?biw=1366&bih=662&tbm=isch&sa=1&ei=2jLWWo-7HuHM6ASIiLPgBA&q

ملحق رقم (02) الدول الأربع التي أعلنت مقاطعة قطر

المصدر: موقع مصراوي،بتاريخ: 2018/03/30 ، على الرابط
http://www.masrawy.com/news/News_Press/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	**02**
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	**07**
تمهيد	**08**
المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية للأزمة	**09**
المطلب الأول : مفهوم الأزمة الدولية و المفاهيم المشابهة	**09**
المطلب الثاني : أسباب نشوء الأزمة الدولية و مراحل تطورها.....	**20**
المبحث الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للأزمة.....	**23**
المطلب الأول : نظرية الدور لتفسير الأزمة.....	**24**
المطلب الثاني : نظرية المهيمن الإقليمي "الواقعية الهجومية" لتفسير الأزمة.....	**33**
خلاصة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني : الأزمة الخليجية القطرية – الخلفيات والأبعاد	**37**
تمهيد	**38**
المبحث الأول : خلفيات الأزمة الخليجية القطرية وسياقاتها الإقليمية والدولية	**39**
المطلب الأول : الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج العربي	**39**
المطلب الثاني : العلاقات الخليجية– الخليجية قبل الأزمة	**44**
المطلب الثالث : سياقات الأزمة – الأسباب والانعكاسات	**47**
المبحث الثاني : محددات أدوار الفواعل المباشرة وغير المباشرة في الأزمة الخليجية القطرية	**55**

فهرس المحتويات :

المطلب الأول : سلوك وادوار الدول المقاطعة "دول الحصار"..... **55**

المطلب الثاني : سلوك وادوار الطرف القطري **59**

المطلب الثالث : المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة **64**

المبحث الثالث : تأثيرات الأزمة الخليجية القطرية على التوازنات الإقليمية والدولية... **76**

المطلب الأول : تأثيرات الأزمة على سياسات دول مجلس التعاون الخليجي وعلى مستقبل مجلس التعاون **76**

المطلب الثاني : تأثيرات الأزمة على التوازنات الإستراتيجية وفي تغيير موازين القوى **83**

خلاصة الفصل الثاني **85**

الفصل الثالث : السيناريوهات المحتملة للأزمة الخليجية القطرية **87**

تمهيد **88**

المبحث الأول : مآلات الأزمة الخليجية القطرية في ظل الوساطة والجهود الدولية.... **89**

المطلب الأول : دور الوساطة الكويتية في الأزمة **89**

المطلب الثاني : الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية في الأزمة **96**

المبحث الثاني : خيارات قطر لمواجهة سيناريوهات مستقبل الأزمة الخليجية القطرية. **109**

المطلب الأول : السيناريوهات المستقبلية للأزمة الخليجية القطرية **109**

المطلب الثاني : الخيارات المستقبلية لقطر لمواجهة الأزمة **112**

خلاصة الفصل الثالث **116**

الخاتمة **118**

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات الأزمة الخليجية القطرية منذ بدايتها إلى غاية يومنا هذا مع رصد أهم ردود الأفعال حيالها، سواء على الفواعل المنخرطين فيها أو على الأطراف الدخيلة مع رصد لأدوار هذه الفواعل وتحليلها وتفسيرها، إضافة إلى الوقوف على تداعياتها سواء على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط فيما بين دول الخليج، أو على صعيد التوازنات الإستراتيجية في المنطقة ،وسواء مع الدول المعادية لها كإسرائل، أو دول الجوار التي تسعي جاهدة لبسط نفوذها السياسي على المنطقة مثل تركيا وإيران، وذلك كأثر مباشر للتداعيات التي ترتبت على أزمة الدول العربية الأربع– السعودية والإمارات والبحرين ومصر– مع قطر.

Summary:

This study aims to track the developments of the Gulf country crisis from the beginning to the present day and to monitor the most important reactions about it, both on the engaged in or on extraneous parties with monitoring, analysis and interpretation of the roles of these bodies, as well as their respective levels The political and economic relations that bind the Gulf states, or the strategic balance in the region, and both with the states hostile to them as Israel, or neighboring countries striving to extend their political influence on the region, such as Turkey and Iran, as a direct impact of the repercussions of The crisis of the four Arab countries-Saudi Arabia, UAE, Bahrain and Egypt-with Qatar.